السوق المشتركة
للشرق والجنوب الأفريقي

خطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى
٢٠٢١ - ٢٠٢٥

خطة الكوميسا الاستراتيجية متوسطة المدى

٢٠٢١ - ٢٠٢٥

تصميم ونشر:

وحدة العلاقات العامة والاتصال المؤسسي بالكوميسا

قائمة المحتويات

تلخيص وافٍ	Vi
الفصل الأول	١
(١-١) رؤية الكوميسا	١
(١-٢) مهمة الكوميسا	١
(١-٣) من نحن – المادة (٣) من المعاهدة	١
(١-٤) المبادئ الأساسية حسب المادة (٦) من المعاهدة	٣
(١-٥) أجهزة الكوميسا	٤
الفصل الثاني	٩
(٢-٠) معلومات أساسية	٩
(٢-١) التكامل الإقليمي	٩
(٢-٢) دور التكامل الإقليمي	١٢
(٢-٣) تحديات التكامل الإقليمي	١٣
(٢-٤) الكوميسا في سياق	١٤

الفصل الثالث ١٩

(٣-٠) معالم تقييم الأداء في الخطة الاستراتيجية ٢٠١٦-٢٠٢٠ ١٩

(٣-١) الأهداف الاستراتيجية ٢٠

(٣-١-١) تعزيز تكامل الأسواق ٢٠

(٣-١-٢) جذب الاستثمارات المتزايدة ٢٣

(٣-١-٣) تعزيز الاقتصاد الأزرق / اقتصاد المحيطات ٢٤

(٣-١-٤) تسخير فوائد الشراكات الاستراتيجية ٢٥

(٣-١-٥) تعزيز تطوير البنية التحتية الاقتصادية ٢٧

(٣-١-٦) تعزيز التصنيع ٢٨

(٣-١-٧) تعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية ٢٩

(٣-١-٨) ضمان الجاهزية الإقليمية وجاهزية الأمانة العامة ٣١

(٣-١-٩) تعزيز المعرفة والمهارات الإقليمية ٣٢

(٣-٢) التحديات ٣٣

(٣-٣) الاستنتاجات ٣٥

الفصل الرابع ٣٦

(٤-٠) تحليل الوضع ٣٦

(٤-١) تحليل أصحاب المنفعة ٣٦

(٤-٢) الكوميسا وأجندة التنمية الدولية ٣٩

(٤-٣) تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في أبعاد الوضعية قيد النظر ٤١

(٤-٤) جائحة كوفيد -١٩ ٤٧

الفصل الخامس ٥١

(٥-٠) الركائز الاستراتيجية للكوميسا ٥١

(٥-١) التركيز الاستراتيجي خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ ٥٢

(٥-١-١) تكامل الأسواق ٥٣

(٥-١-٢) التكامل الإنتاجي ٦٤

(٥-١-٣) التكامل/الربط المادي ٨٦

(٥-١-٤) مسائل النوع والتكامل الاجتماعي ١٠٤

(٥-١-٥) الأمانة العامة ذات الفعالية ١١١

الفصل السادس ١٢٧

(٦-٠) إطار التنفيذ ١٢٧

(٦-١) المقدمة ١٢٧

(٦-٢) الترتيبات المؤسسية ١٢٨

(٦-٣) تعبئة الموارد ١٣٠

(٦-٤) المساءلة ١٣٠

(٦-٥) الاتصالات ١٣١

(٦-٦) إدارة الموارد البشرية ١٣١

(٦-٧) المتابعة والتقييم ١٣٢

(٦-٨) إدارة المخاطر ١٣٢

كلمة رئيس قمة رؤساء الدول والحكومات بالكوميسا

يُسعدني أن أقدم لكم الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ التي تحدد رؤيَتنا الاستراتيجية في السعي لتحقيق أهداف التكامل الإقليمي والتعجيل بها. إن المستفيدون من هذه الاستراتيجية هم مواطنو إقليمنا إذ تسعى الخطة الاستراتيجية إلى تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية من خلال النمو الاقتصادي.

ولقد ظل التكامل الإقليمي بمثابة أولوية رئيسية للزعماء الأفريقيين منذ بداية حركة وحدة الشعوب الأفريقية في الستينيات من القرن الماضي. ومنذ بداية تأسيسها، نجحت الكوميسا في بناء سمعتها كرائد بارز في الترويج لأجندة التكامل الإقليمي لأفريقيا. وذلك يعني أن الكوميسا ظلت ذات صلة، وأنها تواصل تلبية احتياجات الإقليم وتُدرك أهمية هذه الاحتياجات من خلال تنفيذها الفعال لبرنامجها. وعلى الصعيدين العالمي والقاري، اكتسبت الكوميسا اسمها المرموق وظهرت كقائدة من خلال تعاونها مع مختلف أصحاب المنفعة.

وتساهم الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ في تنفيذ أولويات أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، وتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وإن تحديدنا لاتجاهَنا الاستراتيجي يتطلب أن نعمل سويًا على

جميع المستويات وأن ندعم بعضنا البعض حيث إن هذا هو الجوهر الحقيقي للتكامل الإقليمي.

وإننا نواجه أوقات مفعمة بالتحديات إزاء المهمة الحاسمة المتمثلة في ضمان صحة المواطن؛ وهي المحرك الرئيسي للتكامل الإقليمي لأفريقيا. ومن ناحية أخرى، تحولت جهودنا الإقليمية الآن نحو التخفيف من حدة جائحة كوفيد-١٩، مما تمخض عن تطويرنا للمبادرات المبتكرة ورفعنا لمستوى البرامج الحالية لغرض معالجة الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن هذه الأزمة على الصحة والتجارة، وهذا هو ما تُعنى به هذه الاستراتيجية. وكان التنويع الاقتصادي هو أحد المجالات التي تواصل الكوميسا التركيز عليها، حيث أظهرت هذه الأزمة أهمية قطاعات مثل قطاع التصنيع الذي ساهمت فيه الكوميسا بشكل كبير. ومع توقع المؤسسات الدولية حدوث هذا التأثير الضار جراء الجائحة، تظل التجارة هي أقوى أداة لدينا ولا غنى لنا عنها.

وتتفاوض الكوميسا بفعالية بشأن الفرص التجارية الممكنة مع الأسواق الناشئة. ولهذه الغاية، ساهمت الكوميسا بشكل كبير في إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية التي دخلت حيز التنفيذ في ٣٠ مايو ٢٠١٩، على أساس منطقة التجارة الحرة لثلاثية الكوميسا والإياك والسادك. إن الإنجازات التي تحققت حتى الآن توفر القوة الدافعة للكوميسا نحو توسيع وتعميق أجندة التكامل الإقليمي؛ وهو الأمر بالغ الأهمية لاكتساب الزخم المناسب للتعافي من الأزمة غير المسبوقة الناجمة عن جائحة كوفيد -١٩.

إن النتيجة النهائية لهذه الاستراتيجية هي تعزيز التكامل الإقليمي بين الدول الأعضاء في إقليم الكوميسا. وعلاوة على ذلك، فهذه الاستراتيجية توفر الفرص لإعادة ترتيب وتجديد الالتزامات والجهود الرامية إلى الازدهار الاقتصادي والسلام والوحدة.

صاحب الفخامة/ عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

رئيس قمة رؤساء دول وحكومات الكوميسا

كلمة أمين عام الكوميسا

تسترشد الكوميسا بخطط ذات آفاق زمنية ثلاثة، وهي: (١) الرؤية طويلة المدى التي تم التعبير عنها في معاهدة الكوميسا التأسيسية؛ (٢) الأفق متوسط المدى الممتد عادة إلى خمس سنوات، وهو الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى؛ (٣) دورة التخطيط السنوية. وتوفر الخطط الاستراتيجية متوسطة المدى الإطار الذي يتم من خلاله تطوير برامج العمل السنوية والميزانيات التفصيلية لضمان الوضوح والفطنة. إن الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ هي خارطة طريق الكوميسا لتحقيق رؤيتها ورسالتها وأهدافها للسنوات الخمس المُقبلة. وتجيب هذه الخطة الاستراتيجية عن الأسئلة التالية:

(١) أين نحن الآن، كمجموعة اقتصادية إقليمية؟

(٢) إلى أين نتجه؟

(٣) وأخيراً، كيف نحقق أهدافنا بشكل جماعي؟

فهذه الاستراتيجية تعرض نقاط قوتنا والمجالات المهمة التي يجب تناولها والأحداث العالمية التي نواجهها.

وفي أفريقيا، وتحديدا في إقليم الكوميسا، كان التكامل الإقليمي حافزًا لتحقيق النمو الاقتصادي وكذلك الازدهار في نهاية المطاف. وعلى مر السنين، لعبت الكوميسا دورًا مهمًا في تقديم أجندة التكامل الإقليمي لأفريقيا، كما أنها حققت العديد من النجاحات وتجاوز التحديات. وظل الإقليم في جميع أنحائه يتسم بالقدرة على التحمل وبالتفائل بشأن مستقبل التكامل الإقليمي وذلك من خلال الاستفادة من موارده الطبيعية والبشرية إلى جانب الاستفادة من دعم شركاء التنمية في توفير الموارد المالية وغير المالية.

وتعتمد الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ على التزام الكوميسا بالتكامل الإقليمي، وتستند هذه الخطة على دعم أربع ركائز مترابطة، وهي: تكامل التجارة والأسواق؛ والتكامل المادي؛ والتكامل في الإنتاج؛ والتكامل في مسائل النوع والتكامل الاجتماعي. وتضمن هذه الاستراتيجية تنفيذ البرامج الملائمة فيما يتعلق بالواقع الذي يواجهه مواطنونا، وكذلك تلبية متطلبات بيئتنا المُتغيرة، كما أنها ستضمن اتخاذَنا للقراراتِ الصحيحةَ التي نسعى من خلالها إلى التأثير بشكل إيجابي على صنع القرار والسياسات في دولنا الأعضاء.

وكان انتشار جائحة كوفيد -١٩ بمثابة تحدي لا يمكن إنكاره أمام الدول الأفريقية، وهو التحدي الذي يتمثل في عرقلة تقدم التكامل الإقليمي ومكتسباته. فهذه الجائحة لم تستثن أي من الدول الأفريقية. ويواجه الإقليم أكبر أزمة صحية واقتصادية، وهي الأزمة التي يمكن لها أن تدحض إنجازات الإقليم، لا سيما تلك التي تتعلق بالنمو الاقتصادي. ومن المُتوقع أن يهدد تراجع أسعار السلع الأساسية عائداتِ النقد الأجنبي، وأن يمارس ذلك ضغوطا تضخمية على العملات الأجنبية حيث تؤثر إجراءات الإغلاق واحتواء الجائحة على التجارة عبر الحدود. ويستدعي هذا الوضع بذل الجهود القوية والمتضافرة في التنسيق والتعاون الإقليميين، حيث يتطلب ذلك من الإقليم إعادة ضبط الأمور وتخفيف المخاطر الناشئة عن ذلك وإعداد الإقليم للتعافي في مرحلة ما بعد الجائحة من خلال مراجعة النظر في سياسات إدارة الكوارث. فعندما تبدؤون تفهم هذه الخطة الاستراتيجية، ستدركون أنها دليل نحو الاستجابة للصدمات التي لا مفر منها والقضايا الناشئة، إضافة إلى أن هذه الخطة ترفع الوعي نحو العمل على مستوى أكثر كفاءة من خلال تطوير البرامج ومجالات التركيز الجديدة.

ولم يكن من المُمكن نجاح هذه العملية القيمة لولا الجهد والوقت اللذين بذلهما فريق العمل المعني بصياغة الخطة

الاستراتيجية وكذلك موظفو التخطيط من الدول الأعضاء ووحدةُ التخطيط الاستراتيجي والبحوث وتنسيق السياسات، وهذه الأخيرة هي مكتب تنسيق الاستراتيجية، إضافة إلى العاملين بالأمانة العامة. وتتميز هذه الفرق بخبرتها في تفعيل مجموعة متنوعة من الخبرات متعددة القطاعات وامتلاكها للمعرفة في مجال إدارة الاستراتيجية والتفكير الاستراتيجي، وهو الأمر الجدير بالثناء. وأود أن أعرب عن امتناني لشركائنا في التنمية، لأنهم جعلوا رحلة التكامل الإقليمي هذه ممكنة. ونهدف إلى البناء المستمر على هذه العلاقات الجيدة. فهذه الخطة الاستراتيجية هي نتاج الاستشارات المفتوحة والحرة، وهي تعكس بقوة قيمة الكوميسا. وإنني لعلى ثقة كبيرة من نجاح هذه الاستراتيجية ونجاحِ إقليمنا وكامل القارة الأفريقية.

السيدة/ تشيليشي ميوندو كاپوييوى

أمين عام الكوميسا

تلخيص وافٍ

تحدد الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ الرؤية الاستراتيجية للكوميسا في السعي لتحقيق وتعجيل أهداف التكامل الإقليمي. والمستفيدون من هذه الاستراتيجية هم مواطني إقليمنا، حيث يسعى ذلك إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية من خلال النمو الاقتصادي. وقد ظل التكامل الاقتصادي هو الأولوية الرئيسية لإقليمنا منذ بداية حركة الوحدة الأفريقية في الستينيات. ومنذ بداية تأسيس الكوميسا، أرست الكوميسا مكانتها في طليعة المنادين بتعزيز أجندة التكامل الإقليمي لأفريقيا. وتظل الكوميسا ذات صلة بمعرفة احتياجات الإقليم وتواصل العمل على توفيرها من خلال التنفيذ الفعال لبرامجها. وتتماشى الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ مع أجندة التنمية العالمية والقارية وتساهم في أولويات أجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في تحقيق أهدافها.

ويتمثل الهدف الرئيسي لأجندة التكامل بالكوميسا في إنشاء البيئة المواتية لتدفق السلع والخدمات ورأس المال والأفراد بشكل سلس. ومن ثم، ينصب التركيز على تيسير التجارة من خلال تيسير التجارة والنقل وتبسيط ومواءمة الوثائق والإجراءات. إضافة إلى ذلك، ينطوي الهدف على خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية من خلال إزالة الحواجز أمام التجارة وإرساء تحرير التجارة، وتيسير مواءمة السياسات والتعاون في القطاعات الإنتاجية وكذلك معالجة العقبات المتعلقة بمسائل النوع والمسائل الاجتماعية لغرض تمكين المشاركة الفعالة للمرأة والشباب في عمليات التنمية الإقليمية.

وفي تنفيذ الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠١٦-٢٠٢٠ المنصرمة، أحرزت الكوميسا تقدمًا كبيرًا نحو التكامل الاقتصادي المثمر في الدول الأعضاء. كما تم إحراز التقدم الملحوظ في تحرير التجارة وتيسيرها وفي إدارة الجمارك، وذلك من خلال إضفاء الصبغة الرقمية على الأدوات والصكوك الرئيسية مثل نظام الإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية والمتابعة عبر الإنترنت، وكذلك شهادة المنشأ الإلكترونية وغيرها. علاوة على ذلك، فقد قامت الكوميسا بدور أساسي في تحقيق منطقة التجارة الحرة للثلاثية ومنطقة التجارة الحرة القارية، وهو الأمر الذي من شأنه توسيع نطاق السوق وتوفير المزيد من الفرص أمام التجارة. وفي مجال تيسير النقل، تم العمل على دعم تبني الدول الأعضاء لأدوات تيسير النقل الخاصة بالكوميسا وتنفيذها، وكذلك إنشاء الممرات الإقليمية وتنفيذ النقاط الحدودية ذات النافذة الواحدة. وفي مجال الطاقة، تضمنت الأنشطة الرئيسية تعزيز قدرة الدول الأعضاء في المسائل المتعلقة بالكهرباء والطاقة المتجددة. وفي مجال الزراعة والصناعة، تم إحراز التقدم في دعم تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة / الصناعات الصغيرة والمتوسطة عبر سلاسل القيمة الإقليمية، ودعم عملية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في الدول الأعضاء، وتنفيذ برامج مصايد الأسماك والثروة الحيوانية، وبناء القدرات في مجال أنظمة إدارة جودة سلامة الأغذية، ومتطلبات الاختبارات الإقليمية المتعلقة بالصحة والصحة النباتية، وغيره من الأمور الأخرى.

وفي مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب والتنمية الاجتماعية، أحرزت الكوميسا تقدمًا ملحوظًا في تفعيل مشروع صوت ٥٠ مليون إمرأة أفريقية الذي يعزز فرص الوصول إلى الخدمات المالية وغير المالية ومنصة المعلومات الرقمية والشبكات لرائدات الأعمال التجارية، وتنفيذ المشروع المعني بمشاركة الشباب في الحكم والديمقراطية والعمليات الاجتماعية والاقتصادية من بين أمور أخرى. وبشكل عام، فقد ساهمت الكوميسا ومؤسساتها القائمة في إحراز التقدم في التجارة وتمويل المشروعات، والتطوير المؤسسي، والتعاون الفني، وتنمية القدرات في جميع القطاعات بما في ذلك الإحصاء وإعداد السياسات والتنسيق في القطاعات الإنتاجية. وعلى مستوى الأمانة العامة، فقد تم بذل الجهود من أجل تعزيز القدرات في المجالات الأساسية اللازمة لتعزيز الكفاءة.

وفيما يلي التحديات الرئيسية التي تم مواجهتها أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠١٦-٢٠٢٠: تباطؤ وتيرة التوقيع والتصديق وإضفاء الطابع المحلي على الصكوك القانونية، والتأخر في تنفيذ قرارات القمة / المجلس الوزاري، وعدم كفاية الموارد المحلية لتمويل البرامج بشكل كافٍ وانخفاض مستويات الوعي والتوعية بشأن برامج التكامل الإقليمي للكوميسا من بين أمور أخرى.

وقد انصب التركيز في عملية إعداد استراتيجية شاملة ومستدامة للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ على وضع الكوميسا كمنظمة تعتمد على الاستراتيجيات، وتناسب الغرض الموجو منها، وتبني على نجاحاتها إلى جانب تجاوز التحديات لمواصلة تولي زمام القيادة في التكامل الاقتصادي في الإقليم. وقد تم القيام بذلك مع مراعاة الآثار السلبية لجائحة فيروس كوفيد -١٩ التي أدت إلى الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي غير المسبوق على جميع المستويات.

وبناءً عليه، تطرح الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ أربع ركائز استراتيجية على النحو التالي:

- **تكامل الأسواق -** لإزالة الحواجز أمام عامل التنقل من خلال تيسير تدفق السلع والخدمات ورأس المال والأفراد.
- **التكامل المادي / الترابط -** لمعالجة قيود جانب الإمداد بشكل فعال والمتعلقة بتحسين البنية التحتية في الإقليم لتقليل تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وتعزيز القدرة التنافسية.
- **التكامل الانتاجي -** لتعزيز القدرة التنافسية وبناء القدرة الإنتاجية الإقليمية.
- **التكامل في مسائل النوع والشؤون الاجتماعية -** لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتيسير التنمية الاجتماعية والثقافية ودعم تمكين الشباب والابتكارات.

وتدعم الركائز مهمة الكوميسا في تيسير تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستدام في الدول الأعضاء من خلال زيادة التعاون والتكامل في مجالات التنمية على النحو المحدد في المعاهدة. ويتم دعم الركائز المحددة من خلال مجال التركيز الاستراتيجي الذي يهدف إلى التأسيس لأمانة عامة فعالة عبر بناء القدرات المؤسسية من خلال الموارد البشرية والموارد المالية الكافية لخلق التآزر لدعم الركائز. وإضافة إلى ذلك، تم إعداد إطار المتابعة والتقييم كأداة لتوجيه متابعة الأداء وتقييم الاستراتيجية.

وتعمل الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ على توفير وضوح أولويات الكوميسا لجميع أصحاب المنفعة، ودعم المزيد من الرقابة الإدارية الفعالة للمبادرات الاستراتيجية، كمال تهدف إلى تحسين التعاون بين أولئك الذين يسعون لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، تُعد الخطة الاستراتيجية بمثابة أداة مفيدة في تعبئة الموارد حيث يتم استخدامها لإشراك شركاء الكوميسا الاستراتيجيين في السعي لتحقيق التكامل الإقليمي. وتعي الاستراتيجية بعوامل النجاح المهمة التالية التي يعتمد عليها التنفيذ الناجح إلى حد كبير: الهياكل المؤسسية الواضحة التي تسترشد بمبدأ التبعية، والمساءلة، والاتصال التواصل، وإدارة الموارد البشرية، والمتابعة والتقييم وإدارة المخاطر.

الفصل الأول

(١-٠) المقدمة

(١-١) رؤية الكوميسا

تتمثل رؤية الكوميسا في "تحقق مجتمع اقتصادي إقليمي متكامل تمامًا وقادر على المنافسة الدولية، ويوفر مستويات عالية من المعيشة لجميع أفراده وعلى استعداد للاندماج في المجتمع الاقتصادي الأفريقي"

(١-٢) مهمة الكوميسا

تتمثل مهمة الكوميسا في "السعي لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستدام في جميع الدول الأعضاء من خلال زيادة التعاون والتكامل في جميع مجالات التنمية، وخاصة التجارة، والجمارك، والشؤون النقدية، والنقل، والاتصالات والمعلومات، والتكنولوجيا، والصناعة والطاقة، ومسائل النوع، والزراعة، والبيئة، والموارد الطبيعية".

(١-٣) من نحن - المادة (٣) من المعاهدة

الكوميسا هي إحدى المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية المعترف بها من الاتحاد الأفريقي، وتم تشكيلها لتعزيز التكامل الإقليمي (التنسيق والمواءمة) فيما بين التجمعات الاقتصادية من أجل التأسيس التدريجي لتجمع اقتصادي أفريقي.

وتم تصميم غايات وأهداف الكوميسا لإزالة نقاط الضعف الهيكلية والمؤسسية في الدول الأعضاء من خلال تجميع موارد هذه الدول الأعضاء معًا من أجل الحفاظ على جهود التنمية، سواء بشكل فردي أو جماعي. وترد الغايات والأهداف على النحو التالي:

(أ) تحقيق النمو والتنمية المستدامين للدول الأعضاء من خلال تعزيز تنمية هياكل الإنتاج والتسويق بشكل أكثر توازنًا وتناغمًا؛

(ب) تعزيز التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، والاعتماد المشترك لسياسات وبرامج الاقتصاد الكلي، ورفع مستوى معيشة شعوب إقليم الكوميسا، وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء فيها؛

(ج) التعاون في خلق البيئة المواتية للاستثمار الأجنبي والاستثمار عبر الحدود والمحلي، بما في ذلك التعزيز المشترك للبحوث وتبني العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية؛

(د) التعاون في تعزيز السلم والأمن والاستقرار فيما بين الدول الأعضاء من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في الإقليم؛

(ه) التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية العالم، واعتماد المواقف المشتركة في المحافل الدولية؛

(و) المساهمة في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية وفي تقدمها وتحقيق أهدافها.

وقد تم التوقيع على المعاهدة المُنشئة للكوميسا في ٥ نوفمبر ١٩٩٣، في العاصمة كمبالا بأوغندا وتم التصديق عليها بعد عام في ٨ ديسمبر ١٩٩٤ في ليلونجوي بملاوي. والدول الأعضاء بالكوميسا هي: بوروندي، وجُزر القمر، والكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ومصر، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، وليبيا، ومدغشقر، وملاوي، وموريشيوس، ورواندا، وسيشيل، والسودان، وسوازيلاند، والصومال، وتونس، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي.

وتأسست الكوميسا على أنها "منظمة من الدول المستقلة ذات السيادة الحرة والتي اتفقت على التعاون في تطوير مواردها الطبيعية والبشرية لصالح جميع شعوبها"، وينصب التركيز الرئيسي للكوميسا على تشكيل وحدة اقتصادية وتجارية كبيرة

قادرة على التغلب على بعض الحواجز التي تواجهها الدول الفردية. ومن المُتوقع أن تواصل الكوميسا، خلال فترة التخطيط المُقبلة، متابعة هيكل التعريفة الخارجية الموحدة للتعامل مع تجارة الطرف الثالث، وستكون لديها الإجراءات المبسطة إلى حد كبير. ولدى الكوميسا سلسلة واسعة النطاق من الأهداف الأخرى، والتي تشمل بالضرورة، في نطاق أولياتها تعزيز السلم والأمن في الإقليم، والاستدامة البيئية، والتعامل مع تغير المناخ، والزراعة الذكية، وذلك من بين أمور أخرى.

(١-٤) المبادئ الأساسية حسب المادة (٦) من المعاهدة

تُلزم المعاهدة المُنشئة للكوميسا الدول المستقلة ذات السيادة التي اتفقت على التعاون في مجال استغلال مواردها الطبيعية والبشرية للصالح العام لجميع شعوبها. ولتحقيق هذا الهدف، اتفقت الدول الأعضاء بالكوميسا على الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية، المنصوص عليها في المادة (٦) من المعاهدة:

(١) المساواة والاستقلالية التداخلية بين الدول الأعضاء؛

(٢) التضامن بين الدول الأعضاء والاعتماد الجماعي على الذات؛

(٣) التعاون ومواءمة السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء؛

(٤) عدم العدوان بين الدول الأعضاء؛

(٥) الاعتراف بحقوق الإنسان والشعوب وتعزيزها وحمايتها وفقًا لأحكام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛

(٦) المساءلة، والعدالة الاقتصادية، والمشاركة الشعبية في التنمية؛

(٧) الاعتراف بسيادة القانون والإلتزام بها؛

(٨) تعزيز ودعم نظام الحوكمة الديمقراطي في كل دولة عضو؛

(٩) الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين من خلال تعزيز وتقوية علاقات حسن الجوار؛

(١٠) التسوية السلمية للنزاعات بين الدول الأعضاء والتعاون النشط بين الدول المتجاورة وتعزيز البيئة السلمية كشرط مسبق لتنميتها الاقتصادية.

وبسبب قيود الموارد، ينقسم تنفيذ المعاهدة إلى استراتيجيات مدتها خمس سنوات، تحتوي كل منها على أنشطة وبرامج يتم تحديد أولياتها في المجالات التي يمكن أن يحدث فيها أكبر تأثير.

(١-٥) أجهزة الكوميسا

للكوميسا أربعة أجهزة تتمتع بصلاحية اتخاذ القرار. وهي: قمة رؤساء الدول والحكومات؛ والمجلس الوزاري؛ ومحكمة العدل؛ ولجنة محافظي البنوك المركزية. وتقوم اللجنة الحكومية، واللجان الفنية، والأمانة العامة، واللجنة الاستشارية برفع التوصيات إلى المجلس الوزاري الذي يقوم بدوره برفعها إلى القمة.

- **القمة** تتألف من رؤساء الدول والحكومات، وهي الهيئة العليا لصنع السياسات بالسوق المشتركة. وهي مسؤولة عن السياسة العامة والتوجه والرقابة على أداء الوظائف التنفيذية للسوق المشتركة، وتحقيق غاياتها وأهدافها. ويتم اتخاذ قرارات القمة وأوامرها التوجيهية بتوافق الآراء، وهي ملزمة لجميع المؤسسات التابعة باستثناء محكمة العدل فيما يتعلق بالمسائل الواقعة ضمن اختصاص المحكمة، وكذلك الدول الأعضاء.
- **المجلس الوزاري (المجلس)** هو ثاني أعلى جهاز للسياسات في الكوميسا. ويتألف من وزراء تعينهم الدول الأعضاء. والمجلس مسؤول عن ضمان حسن سير عمل الكوميسا وفقًا لأحكام المعاهدة. ويتخذ المجلس الوزاري القرارات المتعلقة بسياسيات برامج وأنشطة الكوميسا، بما في ذلك مراقبة ومراجعة إدارتها المالية والإدارية. وكما هو منصوص عليه في المعاهدة، تُتَّخذ قراراتُ المجلس الوزاري بتوافق الآراء، وإلا فبأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.
- **محكمة عدل الكوميسا** هي الجهاز القضائي للكوميسا، ولها اختصاص الفصل في جميع المسائل التي قد تحال إليها بموجب معاهدة الكوميسا. وعلى وجه التحديد، تضمن المحكمة التفسير والتطبيق المناسبين لأحكام المعاهدة؛ وتَفصِل في أي نزاع قد ينشأ بين الدول الأعضاء

فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق أحكام المعاهدة. إن قرارات المحكمة ملزمة ونهائية. ولقرارات المحكمة، بشأن تفسير أحكام معاهدة الكوميسا، الأسبقيةُ على قرارات المحاكم الوطنية. وتكون المحكمة في نطاق اختصاصها مستقلةً عن القمة وعن المجلس الوزاري. ويرأسها رئيس، وتتألف من أحد عشر من القضاة الإضافيين تعينهم القمة.

- **لجنة محافظي البنوك المركزية** هذه اللجنة مخولة بموجب المعاهدة بتحديد الحد الأقصى للديون وحدود الائتمان لغرفة المقاصة بالكوميسا، وتحديد سعر الفائدة اليومي لأرصدة الديون غير المسددة، ولائحة العاملين لموظفي غرفة المقاصة. كما تتابع اللجنة برامج التعاون النقدي والمالي، وتضمن سلامة تنفيذها.
- **اللجنة الحكومية** هي كيان متعدد التخصصات، وتتألف من الأمناء الدائمين من الدول الأعضاء، وذلك في مجالات التجارة، والجمارك، والزراعة، والصناعة، والنقل، والاتصالات، والشؤون الإدارية، وشؤون الميزانية، والشؤون القانونية. وتتخذ اللجنة قراراتها بالأغلبية البسيطة. وتشمل وظائفها الرئيسية ما يلي:

(أ) إعداد البرامج وخطط العمل في جميع قطاعات التعاون باستثناء القطاع المالي والنقدي؛

(ب) الرصد والمراقبة والإبقاء على المراجعة المستمرة للسوق المشتركة وتنميتها وضمان حسن سيرها؛

(ج) الإشراف على تنفيذ أحكام المعاهدة، ولهذا الغرض، الطلب من اللجنة الفنية التحقيق في أي أمر معين.

- **اللجان الفنية** هي اللجان المسؤولة عن إعداد برامج التنفيذ الشاملة ومراقبة تنفيذها، ومن ثم رفع التوصيات إلى المجلس الوزاري.
- **الأمانة العامة** يرأسها الأمين العام الذي تعينه القمة. وتتمثل الوظيفة الأساسية للأمانة العامة في توفير الدعم الفني والخدمات الاستشارية للدول الأعضاء في مجال تنفيذ المعاهدة. ولهذه الغاية، تُجري الأمانة العامة البحوث والدراسات كأساس لتنفيذ القرارات التي تعتمدها أجهزة صنع السياسات.

- **اللجنة الاستشارية لمجتمع الأعمال التجارية ومجموعات المصالح الأخرى** هي مسئولة عن توفير الترابط وتيسير الحوار بين مجتمع الأعمال التجارية والمجموعات الأخرى صاحبة المصلحة والأجهزة الأخرى في الكوميسا.
- **مؤسسات الكوميسا والوكالات المتخصصة**، حيث تم إنشاء هذه الكيانات لتعزيز التعاون الإقليمي والتنمية. ويُعد التعاونُ بين الكوميسا وبين مؤسساتها أمرًا ضروريًا، وفقًا للمادة (١٧٥) من معاهدة الكوميسا. وقد سجلت القرارات التي تم اتخاذها في المعتكف الذي عقد في ٢٤ نوفمبر ٢٠١٩ في لوساكا بزامبيا، وضم الأمانة العامة للكوميسا والمؤسسات والوكالات المتخصصة، بأن هناك حاجة إلى تعزيز التآزر والتكامل في البرامج التي تنفذها الأمانة العامة للكوميسا، من ناحية، وفي البرامج التي تنفذها مؤسسات الكوميسا والوكالات المتخصصة، من ناحية أخرى، من أجل تعزيز تحقيق أهداف وغايات الكوميسا على النحو المنصوص عليه في المادة (٣) من المعاهدة.

ولقد تم تحديد التنسيق والموازاة بين مؤسسات الكوميسا، والوكالات المتخصصة، وأهدافها، في الجدول أدناه:

المؤسسة	الهدف	المكان
الوكالة الأفريقية للتأمين التجاري	توفير غطاء للمخاطر السياسية، للشركات والمستثمرين والمقرضين، المهتمين بممارسة الأعمال التجارية في أفريقيا	نيروبي، بكينيا
غرفة المقاصة بالكوميسا	تيسير تسوية مدفوعات التجارة والخدمات بين الدول الأعضاء	هراري، بزيمبابوي
لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا	تعزيز المنافسة وتشجيعها في الإقليم، من خلال منع الممارسات التجارية التقييدية، والقيود الأخرى، التي تمنع العمليات الفعالة للأسواق، وبالتالي تعزيز رفاهة المستهلكين، وحماية المستهلكين من السلوك العدواني، من قبل الجهات الفاعلة في السوق	ليلونجوي، بملاوي
وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا (ريا)	جعل الكوميسا إحدى المقاصد الرئيسية للمستثمرين الإقليميين والدوليين، مع تعزيز الاستثمار الوطني في نفس الوقت	القاهرة، بمصر
معهد أفريقيا للجلود والمنتجات الجلدية	تيسير تنمية قطاع الجلود في أفريقيا بشكل عام، وفي إقليم الكوميسا بشكل خاص	أديس أبابا، بإثيوبيا
اتحاد الجمعيات الوطنية لسيدات الأعمال بالكوميسا (كومفويب)	دعم المرأة في الأعمال التجارية في الإقليم	ليلونجوي، بملاوي
بنك تنمية التجارة	النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتكامل الإقليمي، عبر الدول الأعضاء من خلال تمويل التجارة وتعزيزها	بوجومبورا، ببوروندي
شركة زيب-ري لإعادة التأمين	تعزيز وتطوير صناعة التأمين في الإقليم من خلال تعزيز تنمية صناعة التأمين وإعادة التأمين في الإقليم الفرعي الكوميسا؛ وتعزيز نمو قدرة الاكتتاب والاحتفاظ، على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛ ودعم التنمية الاقتصادية الإقليمية الفرعية	نيروبي، بكينيا

التحالف من أجل تجارة السلع في الشرق والجنوب الأفريقي (الأكتيسا)	دمج صغار المزارعين في الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية من خلال البيئة السياسية المعززة، وخدمات السوق الموسعة، وتحسين التكامل التجاري.	لوساكا، بزامبيا
معهد النقد بالكوميسا	القيام بجميع الأنشطة الفنية والتحضيرية اللازمة لتعزيز برنامج التعاون النقدي للكوميسا.	نيروبي، بكينيا
مجلس مكاتب الكوميسا بشأن خطة البطاقة الصفراء	تيسير حركة المركبات والسلع والأفراد والخدمات داخل إقليم الكوميسا	لوساكا، بزامبيا
نظام ضمان العبور الجمركي الإقليمي	توفير الأمن لإدارات الجمارك لاسترداد الرسوم والضرائب من المستوردين والمصدرين في حالة التخلص من البضائع العابرة بشكل غير قانوني للاستهلاك المحلي في بلد العبور	لوساكا، بزامبيا
مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا	تعزيز منصات الدعوة الاستراتيجية للقطاع الخاص، في القطاعات ذات الأولوية داخل إقليم الكوميسا، وضمان التمثيل الفعال لمصالح القطاع الخاص في عمليات صنع القرار في الكوميسا.	لوساكا، بزامبيا
محكمة عدل الكوميسا	دعم سيادة القانون في تطبيق معاهدة الكوميسا	الخرطوم بالسودان

الفصل الثاني

(٢-٠) معلومات أساسية

(٢-١) التكامل الإقليمي

يُشير التكامل الإقليمي إلى العملية التي تجتمع فيها الدول معًا لتوقيع الاتفاقيات حيث تتفق هذه الدول فيما بينها على التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ويتم الإشراف على هذه العملية من قبل حكومات الدول المعينة. ويُمكن أن يتخذ التعاون الإقليمي مختلف الأشكال، اعتمادًا على أهداف الدول المشاركة. وقد ترغب الدول في الاجتماع معًا لأسباب اقتصادية أو حتى لتشكيل تحالف أو اتحاد سياسي.[١] ولذلك، فإن تكامل البلدان الأفريقية لا غنى عنه في تحول القارة نحو النمو الاجتماعي والاقتصادي والتصنيع. والتكامل الإقليمي هو ربط الناس، والمجتمعات، والشركات، والحكومات، عبر المناطق، والعمل معًا من خلال التعاون بقصد تحقيق المصالح المشتركة. إنه التعاون في دمج الأسواق، وترابط البنيات التحتية، والإنتاج، والتمويل، والتنمية الاجتماعية والثقافية، والسماح بحرية تنقل الأفراد مع تعميم مراعاة منظور مسائل النوع، ومنظور الشباب.

ويظل التكامل الإقليمي أولوية اقتصادية وسياسية للقادة الأفريقيين وصانعي السياسات، كما يتضح من تبنيهم وتنفيذهم للعديد من برامج التكامل الإقليمي على المستويين القاري والإقليمي.[٢] كان التكامل الإقليمي هو الهدف النهائي للقادة

١. بنك التنمية الأفريقي. (٢٠١٧). التجارة والتكامل الاقتصادي في أفريقيا: الاتجاهات والنُّسُق والتوقعات المستقبلية
٢. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (٢٠١٩)

الأفريقيين منذ الستينيات عندما بدأت معظم الدول الأفريقية في الحصول على استقلالها، بينما كانت دول أخرى قد بدأت للتو رحلاتها نحو التحرر. ولإحياء إمكانات أفريقيا، عُقد المؤتمران الأول والثاني للدول الأفريقية المستقلة في أكرا بغانا في أبريل ١٩٥٨، وفي أديس أبابا بإثيوبيا في يونيو ١٩٦٠، على التوالي، حيث تمت مناقشة المشكلات الاقتصادية التي تواجهها أفريقيا المستقلة مثل تنويع الاقتصادات الأفريقية.

ولقد كان هناك تأييد ومناصرة لخيارين اثنين من أجل تنفيذ استراتيجية التكامل في أفريقيا. الأول كان عموميًا لأفريقيا كوحدة واحدة، وكلها تتبنى نهجا قاريًا يرمي إلى الإنشاء الفوري لترتيب اقتصادي قاري. والثاني هو النهج الأضيق جغرافيًا، والذي ستكون له جذوره على المستويات الإقليمية، وهو يبني على ترتيبات التعاون الإقليمي لتحقيق أشكال تعاون الأوسع جغرافيًا.

Source: Adobe stock

وفضلت غالبية الدول النهجَ الإقليميَّ الأصغر. وبناء على ذلك، اقترحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة تقسيم القارة إلى أربع أقاليم: الشرق والجنوب، والوسط، والغرب، والشمال الأفريقي. واعتمد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية مقترحات اللجنة. وطُلب من جميع الدول الأفريقية المستقلة، خلال ثمانينيات القرن الماضي، أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز التجمعات التعاونية الاقتصادية الإقليمية القائمة، وعند الضرورة، إنشاء التجمعات الجديدة لتغطية كامل القارة والإقليم، وتعزيز التنسيق والمواءمة بين التجمعات من أجل التأسيس التدريجي لمجموعة اقتصادية أفريقية بحلول نهاية القرن.

وتضع معاهدة أبوجا، التي تم التوقيع عليها في ٣ يونيو ١٩٩١ في نيجيريا، المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مركز قيادة التكامل الإقليمي حيث إنها تشكل اللبنات الأساسية والكيانات الرئيسية المُنفذة لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأفريقية، بحلول عام ٢٠٢٨. ومن بين أهداف المجموعة الاقتصادية الأفريقية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكامل الاقتصادات الأفريقية من أجل زيادة الاعتماد على الذات اقتصاديًا، وتعزيز التنمية الذاتية المستدامة ذاتيًا.[٣] إن تحقيق المجموعة الاقتصادية الأفريقية يتحقق عبر ٦ مراحل منسقة ومتزامنة لكل منها أطرها الزمنية الفردية. وعلى مر السنين، أثبتت عملية التكامل الإقليمي أنها عملية متباينة، مع قيام المجموعة الاقتصادية الإقليمية بصياغة مسارات التكامل الخاصة بها لتلائم شروطها المتفردة القائمة.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للتكامل الإقليمي في إنشاء البيئة التي يتحقق فيها التدفق السلس للسلع والخدمات ورأس المال والأشخاص. ومن ثم، فينصب التركيز على تيسير التجارة ومن خلال تيسير التجارة والنقل، وتبسيط الوثائق والإجراءات وتنسيقها ومواؤمتها. وإضافة إلى ذلك، ينطوي الهدف على خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية من خلال إزالة الحواجز التجارية وإرساء تحرير التجارة، فضلًا عن معالجة العوائق الاجتماعية والمتعلقة بمسائل النوع لتمكين المشاركة الفعالة للمرأة والشباب في عمليات التنمية الإقليمية.

٣. المعاهدة التأسيسية للجماعة الاقتصادية الإفريقية

(٢-٢) دور التكامل الإقليمي

يتفق الخبراء على أن التكامل الإقليمي يوسع نطاق الأسواق والتجارة، ويعزز التعاون والتنمية ونمو الأعمال التجارية، ويخفف من المخاطر، ويعزز التعاون الاجتماعي والثقافي والاستقرار الإقليمي. ومن المعروف أيضًا أن التكامل الإقليمي يزيد من فوائد العولمة إلى أقصى حد، بينما يتصدى لآثارها السلبية، ويحفز التنمية في البلدان الأقل نموًا من خلال تحسين القدرة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار في تلك الأجزاء من الهياكل الأساسية التي تنطوي على أكبر قدر من الإمكانات الاقتصادية.[٤]

وإضافة إلى تكامل الأسواق، فإن الهدف من التكامل الإقليمي هو تحسين مستويات المعيشة للمواطنين. وهذا يستدعي التدخلات الإنمائية الإقليمية التي تركز على الشعوب وتراعي مسائل النوع والشباب، وتراعي قيم العدالة الاجتماعية بما في ذلك الشمول للجميع والمشاركة والاستدامة. ويهدف التكامل الإقليمي إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار والحكم الديمقراطي المعزز من خلال الآليات والهياكل المؤسسية الوطنية والإقليمية الفعالة. ومن المُسلم به أن السلم والأمن الإقليميين والحكم الديمقراطي الشامل هي شروط مسبقة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية كما انها أمر حيوي لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وبمرور الوقت، تمت ممارسة التكامل الإقليمي بسبب الفوائد المتوقعة التي تعود على مختلف أصحاب المنفعة. وتشمل الفوائد تحسين كفاءة الترابط بين البلدان لغرض تيسير التجارة وحركة عوامل الإنتاج وتنمية القدرة الإنتاجية. وإضافة إلى ذلك، فإن التكامل الإقليمي يجتذب الاستثمارات المتزايدة، ويعزز تنمية الأعمال والشراكات، ويخلق فرص العمل، ويحسن مستويات المعيشة، كما أنه يعزز القدرات الفنية الداخلية ونقل المهارات. وعلاوة على ذلك، يوفر التكامل الإقليمي المزيد من فرص الاستفادة من الموارد والمعلومات والأسواق كما أنه يقلل من تكاليف المعاملات والتمويل. كما يُزيد من الاستفادة من المعايير والممارسات الموحدة والملكية الجماعية للقرارات والالتزامات.

وعلى الرغم من الفوائد الهائلة للبرامج الإقليمية لجهود التنمية في أجندة التكامل الإقليمي الأفريقي، فإن الأمر يتطلب المزيد من العمل لضمان أن البرامج والمبادرات التي تم تطويرها تضيف قيمة، وتعالج بشكل مباشر التحديات التي تواجه

٤. تقرير مؤشر التكامل الإقليمي لأفريقيا لعام ٢٠١٩.

القارة وإقليم الكوميسا. ومن بين التحديات التي لوحظت منذ فترة طويلة، تدني الالتزامات الإقليمية من جانب الدول الأعضاء، وهو الأمر الذي أثر على تقدم عملية التكامل الإقليمي. وللمُضي قدمًا، هناك حاجة لضمان أن تتماشى الأوليات على النحو المنصوص عليه في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات التنمية الاقتصادية مع استراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية. ويُعد التوافق أمرًا بالغ الأهمية لضمان ملاءمة المجموعات الاقتصادية الإقليمية للغرض وأن يكون لبرامجها التأثير المباشر على التحول الاجتماعي والاقتصادي في الإقليم.

(٢-٣) تحديات التكامل الإقليمي

أدى تضاؤل الموارد المالية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى الاعتماد الكبير على تمويل شركاء التنمية، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم استدامة البرامج خاصة في حالة سحب الجهات المانحة لتمويلاتها. وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز استدامة البرامج، فإن مبادئ شراكة بوسان من أجل تعاون إنمائي فعال (٢٠١١) هي: الملكية؛ والتركيز على النتائج؛ والشراكات؛ والشفافية؛ والمسؤولية المشتركة – وجميعها ينبغي تشجيعها لجعل المساعدة أكثر فعالية واستدامة. وعلاوة على ذلك، يُقر إطار عمل بوسان بأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق نتائج التنمية والنمو المستدام والشامل. وإضافة إلى ذلك، يتعين أن تتضمن آليات المساءلة الالتزاماتِ الإقليميةَ والعالميةَ بشأن المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وضمان توافر البيانات المُصنفة حسب النوع لغرض إثراء القرارات المتعلقة بالسياسات وتوجيه الاستثمارات.

وتتم العضوية في المجموعات الاقتصادية الإقليمية على أساس الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة. ولذلك، قد تختار الدول أن تكون جزءًا من العديد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية طالما أنها تتصور الفوائد المُتوقعة منها. وقد يكون لذلك تأثير سلبي على التكامل الإقليمي من خلال ازدواجية الجهود، والالتزامات الممتدة، وتنسيق السياسات المختلفة. ومن الأمور الحاسمة لنجاح الجهود الإقليمية الحاجة إلى مواصلة بناء القدرات المتواصل على مستوى الدول الأعضاء. وقد لوحظ أن الفجوات فيما يتعلق بالقدرات على المستوى الوطني من حيث المعرفة المتخصصة والفنية، تؤثر سلبًا على تنفيذ

واستيعاب البرامج والمبادرات الإقليمية. ولدعم جهود التنفيذ والملكية على المستوى الوطني، هناك حاجة للبناء على جهود بناء القدرات التي تستخدمها المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومؤسساتها المتخصصة. ويجب أن يستفيد بناء القدرات المستمر من القدرات الحالية، وأن يدعم الأوليات والسياسات المحددة والنتائج المرجوة.

ومن المكونات الحاسمة لتحقيق تطلعات أجندة التكامل الإقليمي الجماعي، الرؤية المُعزَّزة والوعي العام، والمشاركة المستمرة مع أصحاب المنفعة الرئيسيين، لا سيما مع الدول الأعضاء والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية والأكاديمية وكلها تعتبر كيانات تنفيذية رئيسية. وهذا يستلزم نشرَ المعلومات وزيادة الوعي ومستوى المعرفة لدى الجمهور وهي شروط أساسية لحشد المشاركة في الجهود الإقليمية.

(٢-٤) الكوميسا في سياق

منذ إنشائها، أدركت الكوميسا أن تكامل الأسواق هو السبيل العملي للتعامل مع الحجم الصغير للأسواق في البلدان الفردية في الإقليم. وتحقيقًا لهذه الغاية، خطت الكوميسا الخطوات الواسعة في عملية التكامل الإقليمي وذلك من خلال تفعيل وتوحيد منطقة التجارة الحرة التي تم إطلاقها في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠ بهدف رئيسي وهو تيسير التكامل الإقليمي من خلال الرسوم الجمركية الصفرية على السلع المتداولة بين الدول الأعضاء. وهذا يتماشى مع أحد الأهداف الرئيسية للكوميسا ألا وهو تحقيق التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي وتعزيز تنمية هياكل الإنتاج والتسويق الأكثر توازنًا وتناغمًا.

وبينما تعيد الكوميسا تشيط جدول أعمالها للتكامل الإقليمي لفترة التخطيط ٢٠٢١-٢٠٢٥، يتم التركيز على توسيع نطاق المشاركة في اتفاقية التجارة الحرة من ١٦ دولة عضو إلى ٢١ دولة عضو. وفي سياق التطورات السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اتخذت الكوميسا المبادرة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لزيادة المساعدة في عملية تيسير التجارة من خلال التجارة الإلكترونية، واللوجستيات الإلكترونية، وإنشاء المعلومات الرقمية، ومنصات الشبكات. وترتكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تمكين التجار من المشاركة في التجارة والاستثمارات عبر الحدود.

ولمزيد من البناء على المكاسب التي تحققت في جهود التكامل الإقليمي، التزمت الكوميسا بالشراكة مع جماعة شرق أفريقيا (الإياك)، ومجموعة التنمية للجنوب الأفريقي (السادك)، في ١٠ يونيو ٢٠١٥، في شرم الشيخ بمصر، بالتزام موحد بين هذه الكيانات للتعجيل بتكامل الاقتصادات الأفريقية داخل القارة من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة للثلاثية. وتم تطوير نموذج التكامل التنموي لمبادرة تكامل ثلاثية الكوميسا والإياك والسادك، على أساس الركائز الثلاث: التنمية الصناعية، وتكامل الأسواق، وتطوير البنية التحتية. ويُعد وجود سوق إقليمي كبير بمثابة أمر ضروري لتنمية الصناعة وبناء القدرة التنافسية من خلال وفورات الحجم المحسنة. وبالتالي، يهدف ترتيب الثلاثية إلى تعزيز وفورات الحجم، وتمكين القدرة التنافسية، والتنويع، ومعالجة قيود جانب العرض، وتقاسم المعرفة، وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، والتجارة والاستثمار داخل الإقليم، والبنية التحتية العابرة للحدود، والتغلب على التحديات التي تواجهها الأسواق الصغيرة.

وكان إنفاذ منطقة التجارة الحرة القارية في ٣٠ مايو ٢٠١٩، بعد مفاوضات مستفيضة بمثابة دفعة كبيرة لجهود التكامل القاري. وقد لوحظ أن الاقتصادات الأفريقية تواجه قيودًا تجارية جديرة بالملاحظة من بينها الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام تبادل السلع إضافة إلى المتطلبات التنظيمية المتعلقة بتجارة الخدمات التي تُعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن الأداء التجاري الضعيف نسبيًا لأفريقيا، لا سيما انخفاض التجارة البينية مقارنة بالأقاليم الأخرى في العالم، يمكن تفسيره جزئيا بمثل هذه العقبات التي تُحد من تاثير الامتداد المرتبط بالتبادلات داخل القارة. وفي هذا السياق، من المُتوقع أن يولد انفتاح الاقتصادات الأفريقية فيما بينها الفوائد الكبيرة للقارة. وبالتالي، في إطار معاهدة أبوجا، يُنظر إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية على أنه خطوة نحو معالجة نقاط الضعف الملحوظة، ونحو توفير بيئة لتحفيز التجارة بين البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، أطلق رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة القارية في ٧ يوليو ٢٠١٩ في نيامي، النيجر. وفي حين تم الانتهاء من الكثير من العمل في المرحلة الأولى من مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية، إلا أن المناقشات جارية بشأن تحرير التعريفات، وقواعد المنشأ، وتجارة الخدمات، والمعالجات التجارية. ومع توقيع ٥٥/٥٤ من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على التصديقات المطلوبة، وتلقيها فعلا، أدت جائحة كوفيد -١٩ إلى إبطاء وتيرة دخول جدول الأنشطة نحو حيز التنفيذ.

إن الكوميسا في وضع جيد لكي تشرع في تكامل أفريقيا؛ فهي تُعد ثاني أكبر تجمع اقتصادي إقليمي في القارة بعضوية تغطي شمال أفريقيا والقرن الأفريقي. فالإقليم غني بالموارد الطبيعية وبعدد كبير من السكان، وكلها متطلبات لنجاح التكامل الإقليمي. إذ يُقدر عدد سكان الإقليم الحالي بأكثر من ٥٧١ مليون، ويزيد الناتج المحلي الإجمالي عن ٧٤٩ مليار دولار أمريكي، وهو ما يجعل احتمالية أن يكون إقليم الكوميسا أحد أكبر الأسواق في العالم. وبدأت البلدان في استكشاف مزايا الانتماء إلى الكوميسا حيث إن الدول كجهات فردية لا تستطيع الاستفادة الكاملة من الفرص.

وتمثل الطموح الرئيسي لإقليم الكوميسا في حرية تنقل السلع والخدمات والأفراد عبر الدول منذ إنشائها. وفي الواقع، اتخذت الكوميسا عدة تدابير من أجل تعزيز التكامل الإقليمي وقد أدى ذلك إلى إنجازات جديرة بالملاحظة في قطاع تكامل الأسواق. فالتعريفات الجمركية ليست هي الحواجز التجارية الوحيدة التي تُقيد استيراد وتصدير البضائع بين البلدان. ويستلزم برنامج الكوميسا للتعامل مع الحواجز غير الجمركية إنشاء لوائح في الكوميسا بشأن الحواجز غير الجمركية، وآلية عبر الإنترنت للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية ورصدها وإزالتها، وأداة الكوميسا للإبلاغ والمتابعة عبر الرسائل القصيرة. وأصبح تعزيز التجارة غير الرسمية عبر الحدود ممكنًا من خلال نظام التجارة المبسط الذي تم إطلاقه في عام ٢٠١٠، وذلك تقديرًا لحقيقة أن التجارة عبر الحدود تشكل مكونًا مهمًا من مكونات التجارة في الإقليم. إن نظام التجارة المبسط هو نظام تجاري لصغار التجار عبر الحدود الذين يستوردون أو يصدرون السلع التي تبلغ قيمتها ٢،٠٠٠ دولار أمريكي أو أقل، وهي مدرجة في القائمة المشتركة للمنتجات المؤهلة التي تم التفاوض بشأنها والاتفاق عليها من قبل البلدين المجاورين. ويظل توافر البيانات أمرًا مهمًا في تنفيذ برامج التكامل الإقليمي للكوميسا، وقياس التقدم المحُرز في البرامج، وتوجيه عملية صنع القرار. وتحدد استراتيجية الإحصاء لدى الكوميسا بناء القدرات كأحد أهدافها الاستراتيجية، وقد كان بناء القدرات هو الرائد في تدخلات الكوميسا في الدول الأعضاء. وإضافة إلى ذلك، يتم تعزيز الجهود المبذولة لجمع البيانات المُصنفة حسب النوع ونشرها ومواءمتها والاستفادة الكاملة منها لإثراء القرارات السياسية وتوجيه الاستثمارات.

واستثمر الإقليم في مشروعات البنية التحتية الإقليمية لغرض توفير الطاقة النظيفة والنقل البري، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يُمكن لمواطني الإقليم الوصول إليها. وفي قطاع الطاقة، اضطلعت الكوميسا بأنشطة من أجل تطوير البنية

التحتية (الوصلات البينية)، وبناء القدرات، ومواءمة السياسات والمعايير واللوائح (مجمعات الطاقة)، وتعبئة الموارد.

وتبذل الكوميسا الجهود لدعم إنشاء الممرات الإقليمية، ويعتبر الممر بين الشمال والجنوب هو الشريان الرئيسي الذي يربط بين كيانات الثلاثية (الكوميسا، السادك، الإياك)، وهو المسار لتعميق التكامل الاقتصادي للشرق والجنوب الأفريقي.

ولا يزال توجه الكوميسا نحو التصنيع بمثابة أولوية، وذلك في تسع قطاعات فرعية للتدخل وهي: المعالجة الزراعية؛ والطاقة؛ والمنسوجات والملابس؛ والجلود والمنتجات الجلدية؛ والاستفادة من المعادن؛ والأدوية، والكيماويات والكيماويات الزراعية؛ والهندسة الخفيفة؛ والاقتصاد الأزرق وذلك على النحو المنصوص عليه في استراتيجية التصنيع ٢٠١٧-٢٠٢٦. وفي القطاع الزراعي، واصلت الكوميسا دعم تنفيذ إعلان مالابو بشأن برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا من أجل تسريع النمو الزراعي والتحول من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش. ويدعو الالتزام رقم (٤) من برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا بشأن خفض الفقر إلى النصف من خلال النمو الزراعي الشامل بحلول عام ٢٠٢٥، ويدعو التحول الدول الأعضاء إلى دعم وتيسير الدخول التفضيلي، ومشاركة المرأة والشباب في فرص الأعمال الزراعية المربحة والجاذبة. وفي محاولة لتنويع قطاع الزراعة، كثفت الكوميسا دعمها لبرنامج الثروة الحيوانية والسمكية لغرض تحسين الإنتاج والإنتاجية.

ولضمان ترجمة التكامل الإقليمي إلى فرص إيجابية لجميع المواطنين، لا يزال تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والشباب، والتنمية الاجتماعية والثقافية، من الأوليات الرئيسية. وعلى سبيل المثال، استفادت المرأة في إقليم الكوميسا من المبادرات مثل مشروع صوت خمسون مليون إمرأة أفريقية، والذي يوفر للمرأة الأفريقية في مجال الأعمال التجارية المنصة الرقمية لمساعدتها على التغلب على بعض التحديات بما في ذلك الوصول إلى المعلومات حول الخدمات المالية وغير المالية، وتبادل الخبرات، والإرشاد، وفرص الاستفادة من الأسواق، من بين أمور أخرى.

وينص إطار الكوميسا بشأن الصحة وسياسة الكوميسا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات الصحة والوقاية والتخفيف من تفشي الأمراض والأوبئة. ويتطلب ظهور جائحة كوفيد -١٩ تعزيز التنسيق، وتقاسم أفضل الممارسات، ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات الإقليمية والقارية والعالمية بشأن الصحة من أجل حماية حياة المواطنين وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الإقليم، وذلك من خلال إنشاء هيكل لتنسيق الجهود الإقليمية في مجال الصحة.

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على العلاقة بين السلم والأمن والتكامل الإقليمي، لا سيما بالنسبة للقارة الأفريقية التي شهدت العديد من الصراعات الداخلية وفيما بينها. وتهدف الكوميسا إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار والحوكمة الديمقراطية المعززة من خلال الآليات والهياكل المؤسسية الفعالة الوطنية منها والإقليمية، بما في ذلك تعزيز قدرة الشباب على الانخراط والمشاركة الهادفة في عمليات الحوكمة الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، من خلال الشراكة مع أمانة هيكل الحوكمة في أفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي.

وبرز تغير المناخ باعتباره قضية تقاطُعِية تؤثر سلبًا على جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الإقليم. وتشمل الآثار الملحوظة لتغير المناخ: الفيضانات، والجفاف، والتغير في توزيع هطول الأمطار، وجفاف الأنهار، وانحسار المسطحات المائية. وبسبب الحاجة إلى التخفيف من الآثار المدمرة لتغير المناخ في الإقليم، وهي الآثار على النشاط الاقتصادي وسبل العيش، تقوم الكوميسا بتنفيذ مختلف البرامج للاستجابة لتأثيرات تغير المناخ.

الفصل الثالث

(٣-٠) معالم تقييم الأداء في الخطة الاستراتيجية ٢٠١٦-٢٠٢٠

لقد كانت الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠١٦-٢٠٢٠ بمثابة خارطة طريق الكوميسا لمتابعة وتحقيق أهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي. وتركز النقاط البارزة من الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٠ على الأهداف الاستراتيجية.

ويقدم هذا الفصل الملاحظات التي تركز على النجاحات والتحديات والدروس المستفادة من حيث صلتها بتنفيذ الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى. ويتم عرض النقاط البارزة بشأن كل هدف من الأهداف الاستراتيجية لهذه الخطة على النحو التالي:

(١) تعزيز تكامل الأسواق،

(٢) جذب الاستثمارات المتزايدة،

(٣) تقوية الاقتصاد الأزرق – المحيطي،

(٤) تسخير فوائد الشراكات الاستراتيجية،

(٥) تقوية تطوير البنية التحتية الاقتصادية،

(٦) التصنيع،

(٧) تعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية،

(٨) ضمان الجاهزية الإقليمية وجاهزية الأمانة العامة،

(٩) تقوية المعرفة الإقليمية والمهارات.

(٣-١) الأهداف الاستراتيجية

(٣-١-١) تعزيز تكامل الأسواق

كان التركيز في هدف تكامل الأسواق هو التأسيس للتدفق السلس للسلع والخدمات ورأس المال والأشخاص، بما في ذلك الحق في تاسيس الأعمال التجارية، وحق الإقامة داخل إقليم الكوميسا. وكان الغرض منه أيضًا ضمان تيسير التجارة وخفض تكلفة التجارة عبر الحدود من أجل الوصول إلى كتلة تجارية نشطة تتمتع بالرخاء المشترك.

وظلت السلع الأولية تهيمن على الصادرات والتي شكلت في المتوسط نسبة ٦٧٪ من الإجمالي في الفترة ٢٠١٦ – ٢٠١٩. وتم تداول معظم إجمالي صادرات الإقليم (٩١,٥٪ من إجمالي الصادرات أو ٦٥,٧ مليار دولار أمريكي) خارج الإقليم، ولم يتبق سوى ٨,٥٪ من إجمالي الصادرات البينية للكوميسا. وكانت تجارة الخدمات في الكوميسا أصغر نسبيًا من تجارة السلع خلال فترة المراجعة، حيث مثلت ٢١-٢٤٪ من إجمالي التجارة (السلع والخدمات). وكانت التجارة في كل من السلع والخدمات في الإقليم تعاني بشكل عام من العجز خلال فترة هذه الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠١٦-٢٠٢٠.

وتمت متابعة العديد من المبادرات المتعلقة بتيسير التجارة وخفض تكلفة التجارة وتوحيد الأسواق خلال فترة الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى. ومن بين الأعمال الناجحة البارزة، تلك التي كانت في مجالات المعايير وضمان الجودة والمقاييس، والصحة والصحة النباتية، على الرغم من أن الأنشطة كانت تعتمد بشكل كبير على الدعم المالي من الشركاء المتعاونين.

وظلت العوائق أمام التجارة سائدة في إقليم الكوميسا، بما في ذلك الممارسات التجارية التقييدية في ما يتعلق بتخليص الواردات والصادرات، والاستخدام المنخفض لقواعد المنشأ بالكوميسا الأكثر ملاءمة للأعمال التجارية، وبعض القيود في تطبيق تدابير المعايير وضمان الجودة والمقاييس، وفي تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.

وإضافة إلى ذلك، انتشرت أيضًا أوجه عدم التناسق والثغرات في المعلومات التجارية، واستمرار مشاكل حركة المرور العابر، والقيود المفروضة على حرية تنقل الأفراد وعوامل أخرى، وضعف التقاط الإحصاءات المتواءمة المختارة والاستفادة منها (مثل تجارة الخدمات والبنية التحتية).

واستمرت الجهود الملحوظة لتعميق التكامل الإقليمي للكوميسا، بما في ذلك جهود الاتحاد الجمركي للكوميسا، الذي تم إطلاقه في يونيو ٢٠٠٩، خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. ومع ذلك، فإن تحول مساحات التكامل الإقليمي والقاري من خلال منطقة التجارة الحرة لثلاثية الكوميسا والإياك والسادك ومنطقة التجارة الحرة القارية، قد أدى إلى تباطؤ الزخم في اعتماد أدوات الاتحاد الجمركي للكوميسا على المستويات الوطنية. وعلى وجه الخصوص، شهدت التعريفة الخارجية الموحدة مواءمة بنسبة ٣٤٪ فقط من تعريفات الدول الأعضاء، حيث اختارت البلدان التركيز على مستويات التكامل الإقليمي لمنطقة التجارة الحرة بالثلاثية، ومنطقة التجارة الحرة القارية، والتي اكتسبت زخمًا كبيرًا.

وتشمل الجوانب الأساسية الناشئة كملاحظات رئيسية من تقييم مبادرات تكامل الأسواق في الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى، ما يلي:

(١) تم إنشاء بوابة على الإنترنت لتيسير التجارة.[٥] ومع ذلك، ورد أن البوابة الإلكترونية لم تكن مصممة بصورة جيدة لتكون قادرة على استيعاب جميع المعلومات التجارية ذات الصلة. كما أنها لم تكن سهلة الاستخدام ولم يكن من المتاح الوصول إليها في جميع الأوقات (فهي كانت في بعض الأحيان غير متصلة بالإنترنت)، وكانت البوابة الإلكترونية منخفضة المستوى في مجالي الاكتمال ومواكبة الزمن كما كان مستوى ظهورها ضعيفًا على مستوى الدول الأعضاء.

(٢) كان بروتوكول الكوميسا بشأن قواعد المنشأ وشهادة المنشأ الإلكترونية من الأدوات الأكثر صلة وملاءمة للأعمال التجارية بالنسبة للقطاع الخاص، لكنهما كانا الأقل استخدامًا في اتفاقية التجارة الحرة للثلاثية. وأضاعت الكوميسا الفرص المهمة لاكتساب إبراز المكانة أو اكتساب الاعتراف بها أو

٥. https://tradefacilitation.comesa.int/st.php

اكتساب القيمة الاستراتيجية لعروضها ومقترحاتها من هذا العمل الفني المتفوق.

(٣) فيما يتعلق بتيسير وتعزيز عملية اتفاقية التجارة الحرة بالثلاثية، وفيما يتصل بذلك من تيسير لعملية منطقة التجارة الحرة القارية، فإن الآثار المترتبة على فعالية واستدامة حاجة الكوميسا إلى التنقل بين تكامل الأسواق على المستويات الإقليمية والثلاثية والقارية، هذه الآثار لم تتحقق بعد، لا سيما من حيث تأثيرها على تنفيذ الأدوات الرئيسية لدى الاتحاد الجمركي للكوميسا مثل التعريفة الخارجية الموحدة.

(٤) ظلت التعريفة الجمركية الموحدة بمثابة عقبة كبيرة في تفعيل الاتحاد الجمركي من خلال تنفيذ لائحة إدارة الجمارك، وقائمة التعريفة الموحدة، و التعريفة الخارجية الموحدة، نظرا للتفاوتات المسموح بها في مواقف تعريفة الدول الأعضاء (التحرير) بموجب مبدأ شامل للهندسة المتغيرة. وقد تكون الحلول السياسية جديرة بالاهتمام في الاتحاد الجمركي.

(٥) واجه تنفيذ أدوات السوق المشتركة الرئيسية للكوميسا، لا سيما تلك المتعلقة بحرية حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمالة، التحديات. وإضافة إلى ذلك، فإن تأثير الأدوات البديلة الجديدة التي تمت صياغتها واقتراحها والاتفاق بشأنها في إطار عملية منطقة التجارة الحرة القارية، يشكل تحديات أيضًا.

(٦) تمت الإشارة إلى اعتماد وتنفيذ طرائق (قواعد وآليات) للتداول الحر وتقاسم الإيرادات (عناصر الاتحاد النقدي)، ومسألة دعم مجلس التقارب واستعادة الزخم في عمل إطار تقاربية الاقتصاد الكلي للكوميسا، باعتبارها عوامل مهمة من شأنها أن تحدد جدوى الطرائق وتقدمها.

(٣-١-٢) جذب الاستثمارات المتزايدة

هدفت الكوميسا إلى زيادة مستدامة في الاستثمارات، وتحسين قاعدة الإيرادات، وزيادة الإيرادات، وتحسين البنية التحتية (الطرق، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل، وما إلى ذلك)، وزيادة العمالة في الإقليم.

واستنادًا إلى البيانات والتقارير المتاحة، قام إقليم الكوميسا بتحقيق أداء جيد في تراكم الاستثمار خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، حيث بلغ متوسط الحجم السنوي لإجمالي رصيد الاستثمار ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للكوميسا ٢٩٣,٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٧، مسجِّلا ارتفاعًا من ٤٤,٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠، مما يعكس زيادة مستدامة خلال فترة الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى.

وبشكل عام، تمكن مناخ الاستثمار في الكوميسا، كما يتضح من إطار البنك الدولي عن سهولة ممارسة الأعمال التجارية ومن تقارير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي، من الحفاظ على مسار تصاعدي من حيث زيادة الجاذبية للاستثمار. وقد تم تعزيز ذلك من خلال إصلاحات مناخ الاستثمار، والجهود الأخرى في الدول الأعضاء.

وهناك ملاحظتان رئيسيتان فيما يتعلق بجذب الاستثمار في الكوميسا خلال فترة الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى، وهما:

(١) لقد أعيقت كفاءة إنتاج ونشر إحصاءات استثمار المنسقة، ذات الجودة، والملائمة من حيث التوقيت، وذات الصلة بالسياسات على وجه الخصوص بسبب القصور في تنفيذ الإطار المنسق لإحصاءات الاستثمار على مستوى الدول الأعضاء، وبالتالي تبادل إحصاءات الاستثمار بشكل روتيني مع الأمانة العامة.

(٢) فيما يتعلق بمنطقة الاستثمار المشتركة بالكوميسا، كان هناك إجماع عام على أن منطقة الاستثمار المشتركة، من حيث المبدأ، مفيدة لتكتل الدول الأعضاء والتي قد تكون بشكل فردي صغيرة ومشرذمة، بحيث لا يمكنها جذب الاستثمارات الكافية. ولوحظ أيضًا أن منطقة الاستثمار المشتركة بالكوميسا يمكن أن تكون لبنة في منطقة الاستثمار القارية الأفريقية المشتركة المُقبلة. ومع ذلك، فإن ضعف الإقبال على اتفاقية منطقة الاستثمار المشتركة بالكوميسا (مع عدم قيام

أي من الدول الأعضاء بالتوقيع عليها أو التصديق عليها) يثير التساؤل حول أهمية تعزيز تنسيق سياسة الاستثمار أو فعاليتها أو استدامتها من خلال منطقة الاستثمار المشتركة.

(٣-١-٣) تعزيز الاقتصاد الأزرق / اقتصاد المحيطات

يغطي الاقتصاد الأزرق أو اقتصاد المحيطات الأنشطةَ الاقتصادية في المناطق المائية والبحرية بما في ذلك المحيطات والبحار والسواحل والبحيرات والأنهار والمياه الجوفية. وتم تصميم برنامج الاقتصاد الأزرق أو اقتصاد المحيطات، للتأكيد على أهمية الموازنة بين التنمية الاقتصادية المستدامة وبين حماية البيئة، وترسيخ ذلك في الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة.

وكان تنفيذ المبادرات في إطار برنامج الاقتصاد الأزرق، خلال فترة الخطة، ضعيفًا نسبيًا. وقد تم تسجيل الملاحظات التالية:

(١) الفعالية المحدودة والاستدامة المنخفضة في وضع الأطر القانونية والمالية وغيرها من الأطر المؤسسية، لاستكشاف واستغلال الهيدروكربون والموارد المعدنية في الاقتصاد الأزرق وفي إعداد دراسات المشروعات القابلة للتمويل مصرفيًا؛

(٢) تدني الفعالية والاستدامة في إنشاء أساطيل الصيد للتوسع في العمليات الحالية وفي ابتكار مركز للمأكولات البحرية وفي تعزيز اتفاقيات الصيد المتبادلة؛

(٣) وجود مصادر قلق بشأن الاستدامة في استكشاف تطبيقات مياه المحيطات العميقةوفي إنشاء وتعزيز الخدمات البحرية، مثل: تسجيل السفن، والتمويل البحري، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة البحرية،و الحصول على بيانات علوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة لاقتصاد المحيطات وللتخطيط المكاني البحري؛

(٤) انخفاض الفعالية وانخفاض الاستدامة في توليد المعرفة بالمحيطات وفي تطوير وإدماج استراتيجيات الاقتصاد الأزرق في الخطط الوطنية وأطر السياسات ذات الصلة، وفي تطوير سياسة إقليمية للحد من

مخاطر الكوارث للاقتصاد الأزرق وفي تطوير بروتوكول رصد إقليمي للمناطق الساحلية والمحيطات؛

(٥) عدم كفاية التنسيق بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ مبادرات الاقتصاد الأزرق بالكوميسا.

وهذه القضايا هي، إلى حد كبير، نتيجة لعدم وجود ترتيبات تنظيمية للاقتصاد الأزرق. ويفتقر البرنامج إلى ترتيب إقليمي محدد للاقتصاد الأزرق، الترتيب مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، أو الترتيب التنظيمي في الأمانة العامة لتحمل مسؤولية تنسيق وتنفيذ مبادرات الاقتصاد الأزرق للكوميسا في نطاق الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى.

(٣-١-٤) تسخير فوائد الشراكات الاستراتيجية

يركز تسخير فوائد الشراكات الاستراتيجية على المشاركة النشطة للمتعاونين الاستراتيجيين الوطنيين والإقليميين والدوليين في عملية التكامل الإقليمي. ويهدف هذا إلى الاستفادة من تعبئة الموارد والدعم الفني وقدرات الوساطة المعرفية والاستفادة منها بشكل مختلف مع كل من الدول الأعضاء والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، وكذلك مع الشركاء المتعاونين وأصحاب المنفعة الآخرين لغرض تحقيق المنفعة المتبادلة لهذه الكيانات.

واستفادت الكوميسا من استراتيجيتها للمعونة من أجل التجارة في الانخراط بنشاط مع الشركاء الاستراتيجيين الوطنيين والإقليميين والدوليين لتحسين التنفيذ وتوسيع مزايا التكامل الإقليمي. وتمتد التدخلات إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني في الدول الأعضاء. وقد تم تيسير ذلك في إطار مرفق التسوية بالكوميسا من خلال دعم آلية دعم التكامل الإقليمي. وأتاح برنامج دعم آلية التكامل الإقليمي الممول من الاتحاد الأوروبي ١١١ مليون يورو للدول الأعضاء في شكل دعم للتسوية من أجل تنفيذ برامج التكامل الإقليمي على المستوى الوطني. والجدير بالذكر أن مرفق التسوية بالكوميسا قد ساهم في تحقيق اتساق وتماسك البيئة المتعلقة بالسياسات أمام التكامل الإقليمي من خلال تحسين جهود إضفاء الطابع المحلي عبر البلدان المشاركة. كما زاد من إدماج القطاع الخاص من خلال الدعم المباشر للمفاوضات الإقليمية وكذلك للقدرات الإنتاجية والتصديرية. وكان الدعم يراعي مسائل النوع ومن

ثم فهو يشمل المرأة بشكل كبير. وتنعكس النتائج المحققة في متوسط الأداء البالغ ٨٩٪.

وكانت التحديات الرئيسية التي تم مواجهتها خلال الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى الماضية هي ضمان استدامة مرفق التسوية بالكوميسا بعد التمويل الحالي. وإضافة إلى ذلك، تحتاج تصاميم الدعم المستقبلية إلى تجاوز إضفاء الطابع المحلي على الأدوات القانونية لتشمل الامتثال وتنفيذ البرامج المتفق بشأنها ذات التسلسل والأطر الزمنية المماثلة. وعلاوة على ذلك، فقد أثر التأخير في تشغيل مرفق التسوية بالكوميسا على الجهود المبذولة لتعبئة تمويل البنية التحتية لتنفيذ الممرات الإقليمية. وسيكون من المهم أيضًا التأكد من أن جميع دول الكوميسا تكمل عضويتها في صندوق الكوميسا.

وفي الفترة قيد الاستعراض، كانت الكوميسا تستخدم استراتيجية المعونة من أجل التجارة (٢٠١٢-٢٠١٥) حيث لم تتم مراجعة الاستراتيجية بعد. وهناك حاجة لمراجعة وتحديث الاستراتيجية لمواءمتها مع الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى (٢٠٢١-٢٠٢٥).

وقدمت الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى قائمة (غير حصرية) تضم ٥٢ شريكًا متعاونًا وشركاء آخرين من المُتوقع أن يدعموا الكوميسا وأن يتعاونوا معها لتحقيق المنفعة المتبادلة. وخلال فترة المراجعة، أحرزت الكوميسا تقدمًا من خلال إقامة أو تجديد حوالي ١٧ شراكة استراتيجية، وذلك من خلال مذكرات التفاهم وغيرها من الترتيبات.

وكانت الملاحظات الرئيسية المتعلقة بالشراكات الاستراتيجية، خلال فترة الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى الماضية، بشكل رئيسي، على المستوى التشغيلي في الأمانة العامة للكوميسا:

(١) كان إنشاء نظام المعلومات أو قاعدة البيانات للشراكة الاستراتيجية متأخرًا.

(٢) بينما كان إنشاء مذكرات التفاهم للشراكة الاستراتيجية مرتفعًا، وكان مدى متابعة مذكرات التفاهم ونوعيتها ضعيفين نسبيًا.

(٣) لم يكن معروفًا لدى الكوميسا، التطور والتغييرات المحتملة في تفضيلات الدعم لدى الشركاء الاستراتيجيين مع استمرار التكامل القاري في اكتساب الزخم مما ترك إقليم الكوميسا دون موقف استراتيجي حول كيفية الحفاظ على شراكاته الاستراتيجية وتوسيعها في المستقبل.

(٣-١-٥) تعزيز تطوير البنية التحتية الاقتصادية

إن تطوير البنية التحتية الاقتصادية هو أمر بالغ الأهمية لبناء القدرات الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج، وفي نهاية المطاف، تعزيز النمو الاقتصادي الشامل المستدام وكذلك التنمية البشرية في أي بلد أو إقليم. وتسعى الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى إلى ضمان تصدى الكوميسا للقيود الرئيسية أمام البنية التحتية والخدمات في الإقليم، لا سيما تلك التي تتعلق بالطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي الفترة قيد الاستعراض، زادت الكوميسا بشكل ملحوظ من إجمالي استثماراتها في البنية التحتية، أو إجمالي تكوين رأس المال الثابت، [٦] من ٤٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠ إلى ١٥١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٧، بحيث كان إجمالي تكوين رأس المال الثابت يعادل٢١٪ من إجمالي الناتج المحلي سنويًا، في المتوسط؛ وهو سجل حافل للإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية.

وحددت الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ١٩ مبادرة تتعلق بأشكال متعددة تتعلق بالبنية التحتية للطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتم الإدلاء بالملاحظات الرئيسية التالية:

(١) كانت فعالية المساعدة للدول الأعضاء في إدماج مشروعات البنية التحتية الإقليمية في طلبات التمويل منخفضة نسبيًا، وكان يعوقها جزئيًا الافتقار إلى الآليات الإقليمية لتمويل البنية التحتية. وفي هذا الصدد، ظل صندوق البنية التحتية للكوميسا غير مُفعل وبحاجة إلى موقف إقليمي بشأن تفعيله؛

٦. صافي الزيادة في الأصول المادية العامة والخاصة (الاستثمار مطروحًا منه عمليات التصرف)

(٢) كانت استدامة تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير البنية التحتية الأساسية (إمدادات الطاقة والمياه، وتيسير النقل) مُقيدة بشكل كبير بسبب ما يلي: الموارد المالية؛ والقدرات الفنية المنخفضة السائدة في القطاع الخاص المحلي؛ والتفضيل المتدني للعائد المنخفض نسبيًا من السلع العامة أو السلع ذات الجدارة في مجال مشروعات البنية التحتية.

(٣) تسببت محدودية الموارد البشرية في وحدة الإحصاء في الأمانة العامة وفي مكاتب الإحصاء الوطنية في الدول الأعضاء في إعاقة قدرة الإقليم على ضمان وجود إحصاءات للبنية التحتية الاقتصادية الوطنية، ولنواتج الخدمات، بحيث تكون هذه الإحصاءات متوائمة وشاملة ومنتظمة وعالية الجودة ودقيقة، ومتوفرة في الوقت المناسب.

(٣-١-٦) تعزيز التصنيع

تقع التنمية الصناعية والتصنيع في صميم أجندة التنمية بالكوميسا مع وجود روابط مهمة مع التعزيز التكنولوجي وإضافة القيمة والتنويع وخلق فرص العمل. وخلال فترة الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى، كانت الكوميسا تهدف إلى تحسين أداء القيمة المضافة للتصنيع، وزيادة الإنتاجية الزراعية، والتصنيع الزراعي، بناء على السياسة الصناعية للكوميسا (٢٠١٥) والاستراتيجية الصناعية (٢٠١٧).

وعلى الرغم من أهمية الزراعة والتصنيع، إلا أن مساهمتهما في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي ظلت منخفضة. وارتفعت حصة إجمالي القيمة المضافة الزراعية بشكل طفيف، من ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في عام ٢٠٠٠ إلى ٢١٪ في عام ٢٠١٧، بينما انخفضت حصة القيمة المضافة للصناعات التحويلية من ١٣٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٪ في عام ٢٠١٧. ولمعالجة استمرار أوجه القصور في أداء التنمية الصناعية، في الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى، صاغ الإقليم ١١ مبادرة لتعزيز التصنيع. وتم تقديم الملاحظات الرئيسية التالية:

(١) سُجِّلت المخاوفُ بشأن استدامة تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير البنية التحتية الأساسية للتنمية الصناعية، وذلك بالنظر إلى المزيج المتدني من القدرات المالية والفنية في القطاع الخاص المحلي، والانتقائية العالية أو تفضيل السلع غير العامة أو السلع غير ذات الجدارة، مقابل منشآت البنية التحتية ذات العائد الاقتصادي المرتفع.

(٢) أثيرت مسألةُ تدني استدامة تعزيز توحيد المقاييس وضمان الجودة كاحد المخاطر في الإقليم، وذلك بالنظر إلى الاعتماد الكبير للبرامج ذات الصلة على التمويل من الشركاء المتعاونين.

(٣) أصبح التعزيز المستمر للاستدامة البيئية في التنمية الصناعية موضع تساؤل، مع الأخذ في الاعتبار عدم وجود نظام إحصائي لتنوير السياسات أو تنوير التنظيم أو التصميم البرنامجي، إضافة إلى المستويات المنخفضة للبحث والتطوير والابتكار في الإقليم.

(٤) وُجدت الفعالية منخفضةً نسبيًا في مجال دعم البحث والتطوير للابتكار والتنمية الصناعية، نظرا لانخفاض مخرجات العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الإقليم.

(٥) لوحظ أن مرفق التسوية بالكوميسا الذي تم تشغيله باعتباره الآلية لدعم التكامل الإقليمي، يعتبر مساهمًا مهمًا في تنسيق وتوسيع الموارد والدعم الفني للتنمية الصناعية، لا سيما من حيث تعزيز مجموعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسلاسل القيمة في عدد من الدول الأعضاء.

(٣-١-٧) تعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية

تتوخى الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى تحقيق قيم العدالة الاجتماعية والشمولية والمشاركة العادلة والاستدامة، وذلك من خلال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب وحماية وتعزيز حقوق الفئات الضعيفة.

ووضعت الكوميسا الميثاق الاجتماعي، الذي أقره رؤساء الدول والحكومات في كينشاسا في فبراير ٢٠١٤. خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، ووقعت أربع دول أعضاء على الميثاق، وهي موريشيوس وملاوي ومدغشقر وسيشيل، ولم تُصدق عليه أي

دولة. ولم تُظهر الدول الأعضاء الـ ١٧ الأخرى بعد التزامَها بالتوقيع على الميثاق الاجتماعي أو التصديق عليه.

وفيما يتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اعتمدت الكوميسا سياسة الكوميسا لمسائل النوع وإعلان أديس أبابا بشأن مسائل النوع في عام ٢٠٠٢. وقد تم تنقيح السياسة في عام ٢٠١٦ لإدراج القضايا الناشئة. وقد تم تخصيص هذه الأطر، باعتبارها المسار الرئيسي الذي يتم من خلاله تعزيز الدعوة للمشاركة المتساوية والكاملة للمرأة في جميع جوانب أنشطة الكوميسا والعمليات الأخرى.

وعلاوة على ذلك، تشمل المبادرات التي تم الاضطلاع بها خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ إعداد أطر السياسات الخاصة بمسائل النوع والصحة والمواد التدريبية، وإجراء تدريب عبر الإنترنت بشأن مسائل النوع، وإنشاء منصة للمعلومات الرقمية والشبكات للسيدات العاملات في مجال الأعمال التجارية، وإنشاء مبادرات لدعم تمكين الشباب، والدعوة وإنشاء الشبكات مع المنظمات الشقيقة.

وتم تقديم ثلاث ملاحظات بشأن الهدف الاستراتيجي المتعلق بتعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية:

(١) كان تقديم الخدمات التي تراعي مسائل النوع بما في ذلك تأمين ودعم البنية التحتية والتكنولوجيا ذات الصلة لدعم الأنشطة الاقتصادية للمرأة منخفضًا إلى حد ما. ويظل تعزيزُ تعميم مراعاة منظور مسائل النوع ودعم تمكين المرأة عبر القطاعات والبرامج باعتباره أحد الأولويات.

(٢) إن فعالية واستدامة تعزيز تمكين الشباب من خلال تنمية المهارات وخلق فرص العمل والتدريب الداخلي والتوجيه، والوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا، والترفيه، والرفاهة، كلها بحاجة إلى تعزيز لمواجهة التحديات والثغرات في مختلف إجراءات تمكين الشباب على مستوى الدول الأعضاء وعلى المستوى الإقليمي.

(٣) لوحظ توقف تعميم صندوق الكوميسا بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة في جميع أنحاء الإقليم. واضطلعت الأمانة العامة بالأعمال الأساسية لإعداد تقارير التقييم الأساسية وقاعدة البيانات الإقليمية بشأن المرأة في مجال الأعمال التجارية. وتمشيًا مع قرار المجلس الوزاري، سلمت الأمانة العامة هذه

المبادرة إلى بنك التجارة والتنمية لتفعيلها. فأنشأ بنك التجارة والتنمية صندوقا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويقوم بتجريبه لتفعيل صندوق التمكين الاقتصادي للمرأة مع خطة لتوسيع نطاقه ليشمل جميع الدول الأعضاء. ويظل الإدماجُ الماليُّ للمرأة أحد الأولويات.

(٣-١-٨) ضمان الجاهزية الإقليمية وجاهزية الأمانة العامة

تتوخى الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى استخدام النظم والآليات المناسبة لأن تضع في الوقت المناسب تدابيرَ التخفيف التي تقلل من الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان التي تعطل الأعمال التجارية؛ وبالتالي تدعم الخطة الاستراتيجية الجاهزيةَ على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الأمانة العامة لغرض تحقيق أهدافها.

وأكدت الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى على عناصر الجاهزية الرئيسية التالية:

(١) إنشاء الأنظمة والهياكل والإجراءات المناسبة، للحوكمة، والإدارة، والعمليات، والأعمال التجارية، وذلك دون انقطاع؛

(٢) تطبيق تدابير وآليات التخفيف في الوقت المناسب للتقليل إلى أدنى حد من آثار الكوارث الطبيعية من صنع الإنسان، مثل مخاطر المناخ، ومكامن الهشاشة، والأوبئة أو الجوائح، والإرهاب والجريمة؛

(٣) استخدام الإجراءات والنظم القوية للإنذار المبكر لدعم استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار السياسي وتقليل الآثار السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية والإقليمية؛

(٤) وضع الآليات والأدوات الخاصة بمعالجة النزاعات وانعدام الأمن وحالات عدم الاستقرار في إقليم الكوميسا؛

(٥) الاستفادة من لجنة الحكماء بالكوميسا لدعم منع النزاعات وتخفيف حدتها وحلها؛

(٦) دعم الدول الأعضاء لترسيخ الديمقراطية والحكم الرشيد؛

وتم النظر في إنشاء أنظمة وهياكل وإجراءات للحوكمة والإدارة؛ والاستفادة من تدابير ونظم دعم استقرار الاقتصاد الكلي لغرض إبراز التقدم المحُرز في الإقليم فيما يتعلق باستمرارية الأعمال التجارية على مستوى واسع.

ويجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية (بشكل رئيسي، على المستوى التشغيلي للأمانة العامة للكوميسا):

(١) لم يتم بعد توحيد الهيكل التنظيمي للأمانة العامة للكوميسا مما أدى إلى العديد من التحديات التشغيلية والفجوات وحالات عدم اليقين.

(٢) ظلت بعض جوانب تحسين إدارة الموارد البشرية معلقة؛ على سبيل المثال، تأخر تحديث أنظمة الموارد البشرية من خلال الرقمنة وتطبيق إجراءات واستراتيجيات إدارة التغيير والأداء.

(٣) استندت أنشطة المتابعة والتقييم المنتظمة على المستويين الإقليمي والوطني إلى النظم الفرعية للمتابعة والتقييم، والتي لم يتم هيكلتها بعد بشكل جيد. ويمكن تعزيز المكاسب من هذه الأنظمة الفرعية من خلال إنشاء وحدة للمتابعة والتقييم في الأمانة العامة والتشغيل الكامل لنظام المتابعة والتقييم على الإنترنت.

(٤) لوحظ أن مخاطر الاستدامة الناجمة عن الاعتماد الكبير على الشركاء المتعاونين في تمويل البرامج الإقليمية، هو مصدر قلق متزايد للكوميسا والذي يمكن التخفيف من حدته من خلال تعزيز آليات التمويل البديلة وتسخيرها.

(٥) لم تكن الجدوى والملاءمة والموثوقية في تحديد الأهداف المحددة زمنيًا في الإطار المنطقي للخطة الاستراتيجية متوسطة المدى في الكوميسا راسخة بشكل جيد، إن اعتبرنا مبدأ الهندسة المتغيرة.

(٣-١-٩) تعزيز المعرفة والمهارات الإقليمية

يتطلب تنفيذ أجندة التكامل الإقليمي للكوميسا مستويات عالية بشكل ملحوظ في مجال القدرات المؤسسية. ولذلك فمن المُتوقع أن يتم دعم الخبراء في القطاعين العام والخاص في الإقليم وتشجيعهم على تحسين قدراتهم باستمرار. وبالمثل، ينبغي تعزيز المؤسسات بطرق منظمة ومنهجية وفعالة ومستدامة. ويجب أن تصبح مؤسسات البحث والتدريب ابتكارية وأن تتبنى القضايا والتقنيات المتطورة باستمرار، تلك المستنيرة بمنهج "Triple Helix".

وتم تقديم التوصيات التالية لتنظر فيها الكوميسا:

(١) بينما سجل عدد من مؤسسات الكوميسا انخفاضًا في الاعتماد على المانحين للتمويل خلال فترة المراجعة، ظلت برامج ومشروعات المعرفة والمهارات في بعض المؤسسات وكذلك في الأمانة العامة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الشركاء المتعاونين، ذلك مع التأثيرات على الاستدامة.

(٢) لوحظ اهتمام متزايد بالتقييم وفهم أداء الكوميسا من خلال أبعاد مختلفة، مع ما لا يقل عن ٦ تقييمات خارجية مستقلة بدأها شركاء الكوميسا منذ عام ٢٠١٤، إضافة إلى عدد من التقارير السنوية والدورية الداخلية. وفي حين أن التقييمات والتقارير جديرة بالثناء، إلا أنه لا يمكن تجاهل مخاطر تجاوز أعباء التنسيق واستيعاب المعلومات، والتناقضات المحتملة، أو الإشارات المختلطة من مختلف الجهود من التقديرات والتقييمات المتزامنة المتعددة.

(٣-٢) التحديات

فيما يلي التحديات الرئيسية التي تم التعرض لها أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠١٦-٢٠٢٠:

(١) **التوقيع والتصديق وإضفاء الطابع المحلي:** لم يكتمل التصديق على الصكوك القانونية من قبل الدول الأعضاء مما أدى إلى عدم دخول بعض صكوك الكوميسا حيز التنفيذ، مثل بروتوكول حرية تنقل الأفراد والعمالة والخدمات؛ ولم يتم التوقيع بعد على اتفاقية منطقة الاستثمار المشتركة للكوميسا من قبل أي دولة عضو، في حين تم التوقيع على ميثاق الكوميسا الاجتماعي من قبل ثلاث دول أعضاء فقط.

(٢) **تنفيذ قرارات القمة والمجلس الوزاري:** تأخر تنفيذ عدد من قرارات المجلس الوزاري، وكان التنفيذ في كثير من الأحيان غير مصحوب بخطط عمل موجَّهة نحو إحراز النتائج.

(٣) **تنفيذ البرامج:** لم يتم دمج البرامج الإقليمية، مثل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا في خطط التنمية الوطنية لعدد من الدول الأعضاء. ويرجع هذا التحدي بشكل رئيسي إلى حقيقة أن خطط

التنمية الوطنية وميزانيات الدول الأعضاء، لا تعكس في كثير من الأحيان التزاماتها، أو واجباتها التي تم التعهد بها في اجتماعات أجهزة صنع السياسات بالكوميسا.

(٤) **نُهُج الإدارة القائمة على النتائج:** في الفترة قيد الاستعراض، كان هناك تَحَدٍ في تقييم الأداء على أساس النتائج التي تم إحرازها في البرامج المنفذة. وقد أثر ذلك على فعالية تنفيذ نهج الإدارة القائمة على إحراز النتائج، والذي كان عنصرا أساسيا في استراتيجية تخطيط وتنفيذ الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

(٥) **الموارد المحلية غير الكافية:** خلال الفترة قيد الاستعراض، كانت الموارد المحلية غير كافية وكانت تمثل أقل من ٢٠ في المائة من ميزانية البرامج، وهو الأمر الذي يشير إلى الاعتماد المفرط على المصادر الخارجية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى عدم الاستدامة في تنفيذ البرامج.

(٦) **الوعي والتوعية بمزايا التكامل الإقليمي:** أدى تدني مستويات الوعي والتوعية ببرامج التكامل الإقليمي للكوميسا من قبل أصحاب المنفعة ولا سيما من قبل الدول الأعضاء إلى مستويات أقل من كافية في مجال ملكية المواطنين في الإقليم لبرامج التكامل. وعلاوة على ذلك، أدت المستويات المنخفضة من الوعي والتوعية بشأن فوائد التكامل الإقليمي إلى الحد من مشاركة القطاع الخاص والمجتمعات الشعبية في الدول الأعضاء والشتات في دول المهجر، وبين الجهات المعنية بالتشريع.

(٣-٣) الاستنتاجات

أحدثت مبادرات الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى، بطرق مختلفة وبدرجات مختلفة، الاختلافات الكبيرة في تنفيذ أجندة التكامل الإقليمي للكوميسا. ولوحظ عدد من القيود والتحديات فيما يتعلق بفعالية تنفيذ مبادرات الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى.

- لعبت الكوميسا دورًا محوريًا في تكامل الأسواق، وقدمت دعمها لتوحيد منطقة التجارة الحرة بالكوميسا والإياك والسادك ومنطقة التجارة الحرة القارية.
- من أجل جعل الكوميسا منطقة استثمار جذابة، تم وضع القواعد واللوائح التي تدعم مناخ الاستثمار الملائم، بمساعدة الوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار.
- أدى دعم تكامل الأسواق إلى قيام الكوميسا بتكثيف تركيزها على التصنيع، والتحول الزراعي، مع مراعاة شمول الجميع، ومراعاة مسائل النوع.
- دعمت الكوميسا تطوير البنية التحتية، وتنسيق السياسات والمعايير إضافة إلى بناء القدرات لحل قيود جانب العرض.
- ساعد الدور التحفيزي الذي لعبته الأمانة العامة في تيسير الأنشطة في السوق المشتركة وتنسيقها. وفي هذا الصدد، من المهم أن يتم إمداد الأمانة العامة بالموارد الكافية.

ويُظهر التقييمُ أن التكامل الإقليمي لا يزال ذا صلة بما هو مرغوب فيه، وهو يجيب على القضايا التي أثارها الآباء المؤسسون للكوميسا. وسيتم الحفاظ على الإنجازات، بينما يتم بذل الجهود لمواجهة التحديات بطريقة تجعل الكوميسا كتلة تَعَلُّمية. ويجب أن تهدف الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى التالية٢٠٢١– ٢٠٢٥، إلى الاستفادة من النجاحات المحققة واستخلاص الدروس من التحديات التي جرت مواجهتها أثناء تنفيذ الخطة السابقة.

الفصل الرابع

(٤-٠) تحليل الوضع

(٤-١) تحليل أصحاب المنفعة

يعتمد نجاح جهود التكامل الإقليمي على المشاركة الكاملة وإشراك أصحاب المنفعة الرئيسيين، إذا أريد تحقيق الأهداف المحددة. وبالتالي، فمن الضروري تعزيز مشاركة مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، مثل القطاع الخاص، وأصحاب المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والأكاديميين، والصناعيين، وممولي المشروعات، والمُشرعين، والمسؤولين القضائيين.

وكما هو مُعلن بشان مسار التنمية لأجندة ٢٠٦٣، التي تسعى إلى تحقيق "**أفريقيا التي نريدها**"، ودعما لأجندة ٢٠٣٠، بشأن أهداف التنمية المستدامة من حيث "**عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب**"، فإن شمول الجميع يعطي الأولوية لإنشاء الرؤية المشتركة وازدهارها. وعلى وجه التحديد، تُدرك الكوميسا أن الوصول إلى سوق مشتركة يجب أن يكون شاملا للجميع، إذا كان الهدف هو تحسين مستويات المعيشة للنساء والرجال والصغار والكبار على حد سواء. وتحقق جهود التكامل الإقليمي الاستدامةَ ومستوياتٍ أعلى من الإنجاز، عندما يمتلكها الجميع، ويقودونها.

ومنذ تأسيس الكوميسا، أحرزت الكوميسا التقدم الكبير نحو صياغة القوانين والأطر والبروتوكولات النموذجية، في المجالات التالية: تحرير التجارة وتيسيرها، والنقل، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعة والاستثمارات، المساواة

بين الجنسين والشؤون الاجتماعية، وغيرها. ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه البرامج وإضفاء الطابع المحلي عليها يتسمان بالبطء جزئيًا بسبب انخفاض مستويات الالتزام والملكية لأجندة التكامل الإقليمي. فيساعد تحليل وضعيات أصحاب المنفعة في الكوميسا على تحديد مجالات التدخل بقصد تعجيل تنفيذ الأدوات القانونية، مثل البروتوكولات والقرارات التي تم اعتمادها من قبل أجهزة صنع السياسات، وإضفاء الطابع المحلي على القواعد واللوائح، من بين أمور أخرى. وإضافة إلى ذلك، تؤدي مشاركة أصحاب المنفعة إلى الحصول على الآراء بشكل منتظم من خلال المشاورات الأوسع نطاقًا لغرض السماح بالحوار المستمر بشأن مسائل التكامل الإقليمي.

وبصرف النظر عن تحديد احتياجات أصحاب المنفعة، يظل من الضروري أن يكون لدى أصحاب المنفعة أيضًا الأدوار التي يقومون بها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الاستراتيجية. إن سداد المساهمات في الوقت المناسب هو من بين الأدوار التي يجب أن يقوم بها أصحاب المنفعة من أجل تحقيق تقدم أجندة التكامل الإقليمي بالسرعة المطلوبة، وكذلك تحقيق الأهداف المحددة.

وعلى وجه التحديد، سيتم تنفيذ الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ على أساس مبدأ اللامركزية والتفويض من قبل أصحاب المنفعة الرئيسيين، على النحو التالي:

(١) **الأمانة العامة للكوميسا:** أن تستمر في تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات للدول الأعضاء والعمل كحلقة وصل بين الكوميسا وبين أصحاب المنفعة الخارجيين، وكذلك استمرارها في تزويد الدول الأعضاء بالمنصة ذات الصلة لتحقيق التعاون الرسمي المقبول من الأطراف. ويُعد مثل هذا الحوار السياسي أمرًا أساسيًا في تشكيل التدخلات. وعلاوة على ذلك، تواصل الأمانة العامة تعزيزها قدراتها ومواصلة دورها في تعبئة الموارد وتيسير العمليات الإقليمية وتنسيقها ومتابعتها.

(٢) **مؤسسات الكوميسا:** هذه المؤسسات هي جزء من وكالات التنفيذ ولها اختصاصات مفوَّضة إليها من قبل أجهزة صنع السياسات من خلال الأمانة العامة بما يتماشى مع أحكام محددة من المعاهدة. ونظرًا لتركيزها التقني، تواصل هذه المؤسسات تقديم التوجيه والدعم الفني، وتنفيذ قرارات أجهزة صنع السياسات. وستلعب مؤسسات الكوميسا أيضًا دورًا رئيسيًا في تنفيذ الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى.

(٣) **الشركاء المتعاونون:** مواصلة تقديم الدعم المالي والفني لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ودعم فعالية المعونة من خلال تعزيز المواءمة والاتساق والترشيد والاتساق ودعم الملكية المحلية للمساعدة ذاتها. ويطلب شركاء التعاون المساءلة المتبادلة فيما يتعلق بالالتزام، والإمداد، والاستخدام، والإبلاغ بشأن جميع موارد دعم التسوية والتكامل الإقليمي.

(٤) **الدول الأعضاء:** يتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية التعاون الوثيق والمشاركة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وتوفر الجهات الفاعلة الحكومية القيادة السياسية اللازمة لصياغة السياسات والبرامج الإقليمية السليمة وتنفيذها. وتجلب الجهات غير الحكومية الفاعلة بما في ذلك القطاع الخاص المزيد من الانضباط المالي، وضخ رأس المال، وأساليب الإدارة الجديدة، والتوجه التجاري الأقوى. وأثناء التنفيذ، ستكون هناك حاجة إلى مواءمة جداول الأعمال والسياسات والخطط الوطنية منها والإقليمية والعالمية مع الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ومع السياسات والقوانين والبروتوكولات النموذجية.

(٥) **المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي:** إن المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي هم أصحاب المصلحة الرئيسيين في تنفيذ هذه الاستراتيجية. ولغرض الفعالية، يُصبح من الضروري على جميع أصحاب المنفعة الاستفادة من الفوائد المرتبطة بإعداد البرامج المشتركة، وذلك من خلال التعاون والتنسيق اللذين يؤديان إلى مواءمة السياسات واللوائح والمعايير. وعلاوة على ذلك، فإن التطوير المنسق للبنية التحتية من شأنه أن يمنع ازدواجية الجهود والاستثمارات. وتستلزم ثلاثية الكوميسا والإياك والسادك من المجموعات الاقتصادية الإقليمية ضرورة التعاون فيما بينها. وبالمثل، فعلى المستوى القاري، تدعم الاستراتيجية التخطيطَ المشترك والمتابعة وإعداد التقارير وتعبئة الموارد.

(٤-٢) الكوميسا وأجندة التنمية الدولية

ترتبط البرامج الإقليمية التي تنفذها الكوميسا ارتباطًا كاملًا بأجندات التنمية العالمية والقارية، وخاصة بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وجدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣. وفي إطار الجهود المؤسسية المشتركة المستمرة، تعاونت الأمانة العامة للكوميسا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في تنمية إطار عمل المتابعة والتقييم والإبلاغ بشأن خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة ٢٠٦٣، والتي تعتبر بالغة الأهمية لتنفيذ أجندة التنمية القارية، وسيتم تنفيذها في فترة هذه الاستراتيجية.

وعلى المستوى العالمي، تتماشى الكوميسا، أيضًا بشكل كامل مع أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر (١٧) للتنمية المستدامة التي تغطي مجموعة واسعة من قضايا التنمية التي تهدف إلى تحقيق المستقبل الأفضل والأكثر استدامة للجميع.

credit: Agenda 2063 Academy facebook

(٤-٣) تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في أبعاد الوضعية قيد النظر

	نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
البُعد السياسي	• وجود مسار واضح للسياسة، وإطار تنظيمي ومؤسسي على النحو المنصوص عليه في معاهدة إنشاء الكوميسا، وفي مختلف البروتوكولات والملاحق. • وجود المواثيق، وأطر السياسات النموذجية، وأدوات التخطيط (مثل الطاقة ومسائل النوع) • الإرادة السياسية من الدول الأعضاء بالكوميسا، لدعم مختلف برامج التكامل الإقليمي • وجود آليات للإبلاغ باستخدام الوزارات القطاعية وأجهزة صنع السياسات • وجود الجهات الوزارية التنسيقية • تتماشى الكوميسا مع جدول أعمال أفريقيا ٢٠٦٣، وخطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠. وتتوافق أيضًا مع الاستراتيجيات والخطط القارية مثل برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، والتنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا، وبرنامج تنمية البنيات التحتية، واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا • مؤسسات الكوميسا القوية ذات الأثر الواضح في العديد من الدول الأعضاء، فهي تمثل علامة بارزة قوية • إضافة بُعد السلم والأمن لمعالجة الأبعاد الاقتصادية للنزاعات	• عدم كفاية الوعي حول سياسات الكوميسا وبرامجها ومنتجاتها • تدني إضفاء الطابع المحلي على سياسات الكوميسا واستراتيجياتها وبرامجها	• تعزيز الأجندة التعددية • تعميم مبادرات إبراز المكانة في تنفيذ برامج الكوميسا • زيادة مستويات التعاون والتنسيق مع الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى ضمن الأطر • زيادة الوعي والاستعداد للحاجة إلى تعزيز الحوكمة السياسية	• عدم الاستقرار السياسي، والنزاعات والحروب الأهلية والإرهاب • التنسيق غير الكافي لبرامج الكوميسا الوطنية • الأحادية والحمائية (إعلاء الأوليات الوطنية على الإقليمية)

	نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
البُعد الاقتصادي	• وجود جداول الأعمال، والسياسات، والأنظمة، والاتفاقيات، على المستويين العالمي والقاري • وجود الأدوات القوية لتيسير التجارة • وجود قواعد المنشأ المرنة لدى الكوميسا • وجود شركاء متعاونين داعمين • وجود مذكرات تفاهم مع الشركاء التقنيين في مجالات الزراعة والبنية التحتية ومسائل النوع، والقطاعات الإنتاجية الأخرى • وجود آلية لتتبع ومعالجة الحواجز غير الجمركية	• انخفاض الإنتاجية والجودة والقدرة التنافسية للمنتجات • حالات التأخير على الحدود وفي الأسواق • المشاركة غير الكافية من القطاع الخاص • عدم كفاية التوعية بفرص التجارة والاستثمار القائمة • التأخير في نقل البيانات من الدول الأعضاء إلى الأمانة العامة للكوميسا • محدودية القيمة المضافة وتنويع المنتجات وأسواق التصدير •محدودية المهارات وإمكانية الوصول إلى الإنترنت بأسعار معقولة للمواطنين لتمكين الاستخدام الفعال للمنصات الرقمية • تأصل وانتشار الحواجز غير الجمركية امام التجارة • غياب البيانات الاقتصادية الإقليمية المشاملة والمجمعة • عدم كفاية القدرة المالية الداخلية • زيادة الرغبة في الاتفاقيات الثنائية • ممارسات التجارة غير العادلة وغير القانونية عبر الحدود • معظم المشاركين في الاقتصاد غير الرسمي من النساء والشباب ذوي الوصول المحدود للائتمان والتعليم والأراضي • التدفقات المالية غير القانونية • الانجذاب للمنتجات المستوردة من خارج إقليم الكوميسا	• إمكانات التجارة والاستثمار • تعزيز أنظمة الدفع، وممارسات المنافسة، والخدمات المالية • الشراكات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، والاتحاد الإفريقي، وشركاء التنمية والمؤسسات • الزيادة المحتملة في التجارة البينية الإفريقية بعد دخول اتفاقيات منطقة التجارة الحرة القارية حيز التنفيذ • إمكانية تقوية سلاسل القيمة الإقليمية	• ازدواجية البرامج والأنشطة • القيود المالية في الدول الأعضاء، وهي تهدد تمكين التنفيذ الفعال للبرامج واستدامتها • معدلات النمو المنخفضة • تزايد الحمائية العالمية • المنافسة من خارج دول الكوميسا • تدفق المنتجات من الدول غير الأعضاء • التباطؤ الاقتصادي العالمي • الحواجز أمام الوصول للأسواق والسياسات المحلية المعيقة للتجارة • الحواجز غير الجمركية بما يجعل الوصول للأسواق أمر غير مؤكد، ومن ثم تؤثر بصورة سلبية على الإنتاج والاستثمار

	نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
	• وجود منصات رقمية لتعزيز الوصول إلى المعلومات التجارية وفرص التواصل • وجود استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات • وجود خبراء في مجالات الإحصاء المختلفة	• ارتفاع تكلفة القيام بالأعمال التجارية داخل الدول الأعضاء • انخفاض مستوى تطوير البنية التحتية في الإقليم • محدودية المشاريع التي يمكن تمويلها مصرفياً لتُباع للمستثمرين، والوصول غير الملائم لتمويل السندات وغيرها من الأدوات المالية الأخرى • عدم كفاية المعلومات حول الاستثمار عبر الحدود بين دول الكوميسا	• الطلب المتزايد • تزايد الشهية لتشجيع الاستثمار • إمكانية الوصول لمعلومات الأعمال التجارية	• التدابير غير الجمركية والضرائب والضرائب الإضافية التي تعيق سلاسة تدفق السلع عبر الحدود • عدم كفاية تعميم مراعاة برامج الكوميسا في أنشطة التواصل والأنشطة العامة في الدول الأعضاء • الأمراض المتوطنة / الجائحات مثل كوفيد-١٩ بما يؤدي إلى غلق الحدود وتعطيل السفر
البُعد الاجتماعي	• توافر أدوات التخطيط وآلية الإبلاغ في الإقليم، لإدماج مسائل النوع • وجود الميثاق الاجتماعي، والإطار الصحي، وسياسة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، كلها لتوجيه البرامج في مجالات التركيز، لتعزيز التعاون في مجال التنمية الاجتماعية • العلاقات القوية عبر الحدود	• حواجز اللغة التي تعيق التواصل • محدودية التمويل لبعض البرامج	• تزايد عدد الشباب. العائد الديموغرافي • زيادة الطلب على الناتج الإقليمي بسبب ارتفاع الدخل ومعدلات التحضر من الريف إلى المدينة في الإقليم	• التفكيك الإقليمي • ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب • تزايد الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية • سلامة وأمن وسبل عيش المواطنين • تفشي الأمراض مثل كوفيد -١٩

	نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
البُعد التكنولوجي	• وجود أنظمة إحصائية وطنية تعد مصدرا لإحصاءات الكوميسا، والتي تديرها وحدة إحصاءات الكوميسا • القبول العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعوامل لتمكين الأعمال التجارية (تضييق الفجوة الرقمية)	• شيخوخة التكنولوجيا • عدم كفاية قدرات البحث وإدارة المعلومات • انخفاض الاستثمار في الأدوات والمبادرات الرقمية • الفجوات في البنية التحتية التكنولوجية الإقليمية الحالية وفي السياسات • عدم كفاية التكنولوجيا لدعم نظام شامل للإنذار المبكر والاستجابة للأخطار المتعددة • مناعة البنية التحتية (البنية التحتية غير معدة لمقاومة للمناخ مما يؤدي إلى الدمار بسبب الفيضانات) • محدودية الاستثمار في تطوير التكنولوجيا وفي القدرات للتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ • التغطية المنخفضة للإنترنت وأوقات التشغيل غير المتسقة في بعض الدول الأعضاء • محدودية الموارد للتواصل، ولبناء القدرات في مجالات مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين الوصول إلى التجارة والاستثمار على نطاق أوسع • عدم كفاية / عدم استقرار / ارتفاع تكلفة إمداد الكهرباء	• تزايد التكنولوجيا والابتكار • سد الفجوة الرقمية بين الجنسين وبين الأجيال • زيادة التجارة والاستثمارات عبر الحدود، بعد الرقمنة • وجود أدوات تيسير التجارة • التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي توفر إمكانيات لتحسين جمع البيانات وإدارتها ونشرها • نظم المعلومات الإدارية والاتصالات والتقنيات الأخرى • التطورات والابتكارات العلمية لمعالجة مشاكل الزراعة والبيئة • الشبكات الواسعة لتبادل المعرفة ونقل أفضل الممارسات في الإقليم • التقنيات والتمويل لاستراتيجيات التنمية الخضراء والمنخفضة الانبعاثات متاحة الآن بشكل أكبر وجاهزة للاستفادة منها • اكتساب تقنيات نظيفة / خضراء – تنامي وتطوير الانبعاثات المنخفضة (ثلاثية الأساس)	• التحليلات الإقليمية غير الكافية المستندة إلى بيانات الكوميسا • قضايا الأمن السيبراني واحتمالية الاحتيال

	نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
البُعد البيئي	• الإقليم غني بالموارد الطبيعية • وجود إطار مؤسسي لإدارة القضايا البيئية في الدول الأعضاء • وجود الوزارات والهيئات المسؤولة عن البيئة	• ضعف دمج اعتبارات تغير المناخ في برامج الكوميسا • الاعتماد الشديد على الزراعة المطرية المعرضة لآثار تغير المناخ • قلة الوصول إلى المياه النظيفة خاصة في المناطق الريفية • الاعتماد على الطاقة المائية المعرضة لتغير المناخ • عدم كفاية تعميم منظور مسائل النوع في برامج وسياسات البيئة وتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث	• الاهتمام العالمي • فرص التمويل • زخم المعرفة حول القضايا البيئية • المعرفة التقليدية المحلية	• الأخطار البيئية وتغير المناخ • النمو السكاني • التمدّن • إدارة المخلفات الصناعية • زيادة تعرض المواطنين لتفشي الأمراض والكوارث البيئية

	نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
الأبعاد القانونية والتنظيمية	• الأطر المؤسسية والتنظيمية القوية • وجود وزارات قطاعية مسؤولة عن تقديم التوجيه الاستراتيجي • وجود البروتوكولات والقواعد واللوائح • وجود هيئات تنظيمية إقليمية	• انخفاض مستويات التوقيع على أدوات الكوميسا والتصديق عليها وتوطينها • آلية الإنفاذ	• وجود أطر تنموية (جدول أعمال الاتحاد الإفريقي، البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وأهداف التنمية المستدامة) التي تعطي الأولوية لبرامج الكوميسا • وجود مؤسسات تأمينية ومالية متعددة الأطراف للتخفيف من مخاطر الاستثمار وتيسير الوصول إلى التمويل • إطار منطقة التجارة الحرة القارية • اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية التي من شأن التصديق عليها أن يسهل تعميم أدوات تيسير التجارة في الكوميسا لتعزيز التجارة والاستثمار داخل الكوميسا	• عدم توطين الأدوات القانونية • محدودية قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ سياسات زراعية سليمة • التقسيم غير الواضح للعمل بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومؤسسات الاتحاد الإفريقي يؤدي في بعض الأحيان، إلى التنافس على المساءلة والموارد من نفس المصادر • تقديم كلا من المساءلة والموارد من نفس المصادر • السياسات غير المنسقة وعدم الاتساق في التنفيذ

Source: Adobe stock

(٤-٤) جائحة كوفيد -١٩

شهد عام ٢٠٢٠ اضطرابًا اجتماعيًا واقتصاديًا غير مسبوق بسبب الآثار السلبية لجائحة كوفيد -١٩. إن تأثير الجائحة على الاقتصاد العالمي والتنمية الاجتماعية وحياة الناس لا مثيل له، فهو أمر مدمر ولا زالت هناك حالة من عدم اليقين إلى حد كبير. فعلى الصعيد الاقتصادي، كان هناك اضطراب في قطاعي الإنتاج والخدمات. وكان للانخفاض في مستويات الأعمال

التجارية التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي للشركات والبلدان على حد سواء. وقد أثر ذلك أيضًا على التحويلات وتسبب حتى الآن في الانخفاض المستمر في الاستثمار الأجنبي المباشر في الإقليم.

ويُعد قطاع الصحة من أكثر القطاعات تضررًا، نظرا لأنه يتحمل عبء كوفيد-١٩ بشكل مباشر. وهذا على خلفية عدم كفاية الموارد وضعف قدرة الخدمات الروتينية، مثل التطعيم، وخدمات الصحة الإنجابية للنساء والفتيات. كما كان هناك ارتفاع في سوء التغذية ويُعزى ذلك إلى التحديات اللوجستية في إنتاج الغذاء وتوزيعه.

وتشير الدلائل إلى أن الناتج المحلي الإجمالي سوف ينخفض، ولكن يعتمد مدى الانخفاض على تدابير التخفيف التي يتم اعتمادها والتوقيت المرتبط بها. وفي قطاع الخدمات، يظهر الاضطراب الكارثي في قطاعي الطيران والضيافة وغيرهما من القطاعات. وقد تسبب ذلك في فقدان الوظائف وفي خسارة الدخل للشركات، وبالتالي انخفاض الإيرادات الضريبية للحكومات. وفي حين واصلت الخدمات الأساسية تأدية مهامها، إلا أن القيود المفروضة على الحركة ومتطلبات التباعد الاجتماعي قد أعاقت النشاط الاقتصادي وذلك بسبب حالات الإغلاق، وغلق الحدود والمطارات. وقد عانت التجارة عبر الحدود نتيجة تقييد الحركة داخليًا وعبر الحدود.

وكما تأثرت التجارة من خلال النقل البري بحد مماثل، مما دفع الكوميسا والإياك والسادك إلى وضع المبادئ التوجيهية لعمليات النقل عبر الحدود بقصد التخفيف من الآثار السلبية للقيود المفروضة بسبب فيروس كوفيد- ١٩. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الشاحنات تتأخر على المحطات الحدودية بسبب الضوابط المفروضة. وعلى جانب الموارد البشرية، أثرت جائحة كوفيد -١٩ بشكل خطير على العاملين في الخطوط الأمامية الذين يتعاملون مع تحدي الفيروس كل يوم أثناء تادية واجباتهم مما تسبب في حالات الوفيات والعجز. وتتمدد هذه الخسارة في العمالة الماهرة عبر مختلف القطاعات المهنية مما نتج عنه فجوة حادة في المهارات والتي سوف يستلزم الوقت والموارد ليتم تعويضها. ولذلك تكون هناك حاجة لإعادة تجهيز موظفي المستقبل وتدريبهم.

وتأثرت أساليب العمل بشكل متساوٍ، مما أدى إلى عمل الأشخاص من منازلهم، وعقد الاجتماعات وورش العمل بصورة افتراضية. ولقد اضطرت الشركات والمؤسسات إلى تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستثمار فيها كوسيلة لضمان استمرارية الأعمال وبقائها. ومن الآن فصاعدا، سيكون لأساليب العمل هذه الآثار بعيدة المدى على أساليب توفير الأعمال، لا سيما فيما يتعلق بمتطلبات المساحات المكتبية.

كما كانت هناك حالات من الاضطراب على الجبهة الاجتماعية مع إغلاق المؤسسات التعليمية والدينية والترفيهية. وقد أثر ذلك سلبًا على التعلم والتفاعل الاجتماعي. وأدت عمليات الإغلاق إلى توابع غير مقصودة تسببت في تحديات تتعلق بالجانبين النفسي والاجتماعي التي تؤثر بشكل خاص على المرأة والشباب.

ويتمثل التحدي الحقيقي أمام السياسة في إجراء التقدير المناسب للمفاضلة بين الأوليات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. وستكون هناك حاجة إلى مختلف التدخلات على جانب السياسات، مع دخول الاقتصادات مراحل متتالية في مجال الاستجابة للأزمات، على النحو المقترح أدناه:

(١) النجاة من الوباء (ضمان تخصيص الموارد الكافية للاحتياجات الأساسية مثل الأدوية والغذاء، وضمان سلامة الصحة البدنية والعقلية للناس، فضلا عن ضمان السلامة)؛

(٢) العودة إلى الوضع الطبيعي (دعم الأفراد والشركات لاستئناف أنشطتهم وإصلاح الأضرار التي لحقت بهم أثناء الجائحة)؛

(٣) إعادة التركيز على المدى الطويل (توجيه الموارد والاهتمام إلى التنمية طويلة المدى). وقد يؤدي الفشل في وضع السياسة بشكل صحيح، في أي من هذه المراحل أعلاه، إلى المخاطر الجسيمة على اقتصادات الدول الأعضاء بالكوميسا.

ومن أجل المُضي قدمًا، فإن الشاغل الأول للإقليم هو احتواء انتشار جائحة كوفيد -١٩، إضافة إلى انفتاح اقتصادات الإقليم. إن كيفية تحقيق التوازن بين الهدفين المتعارضين تقريبًا ستحدد سرعة ومدى الانتعاش الاقتصادي والعودة إلى الحياة الطبيعية. ويعتمد مفتاح تحقيق التوازن الصحيح على مدى فعالية وكفاءة الحكومات في الإقليم أثناء تنفيذها لتدابير الصحة العامة وعلى مدى تكيف الجمهور مع هذه التدابير. ولغرض تنفيذ ذلك، تتوخى الأمانة العامة للكوميسا توسيع نطاق برامجها المُقبلة في سياق الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ من أجل التعاون مع الدول الأعضاء في معالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لفيروس كوفيد -١٩. وقد تم بالفعل إطلاق عملية جمع البيانات الإحصائية، وتجري الآن عملية وضع تصور لشروط المساعدة مع الدول الأعضاء ووضع اللمسات الأخيرة عليها.

الفصل الخامس

(٥-٠) الركائز الاستراتيجية للكوميسا

تستند الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ على أربع ركائز استراتيجية وهي: تكامل الأسواق؛ التكامل المادي / الترابط المادي؛ والتكامل الإنتاجي؛ التكامل في مسائل النوع والشؤون الاجتماعية. وتفي هذه الركائز بمهمة الكوميسا المتمثلة في "السعي لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستدام في جميع الدول الأعضاء من خلال زيادة التعاون والتكامل في جميع مجالات التنمية وخاصة في مجالات: التجارة، والجمارك والشؤون النقدية، والنقل، والاتصالات والمعلومات، والتكنولوجيا، والصناعة، والطاقة، ومسائل النوع، والزراعة والبيئة والموارد الطبيعية". ويتم تقسيم الركائز بشكل أكبر بالتفصيل حول كيفية الوصول إلى الأهداف المحددة. ولذلك فإن هذه الركائز هي الشروط التي يجب التعامل معها بشكل كامل، إذا كان لرؤية الكوميسا أن تتحقق.

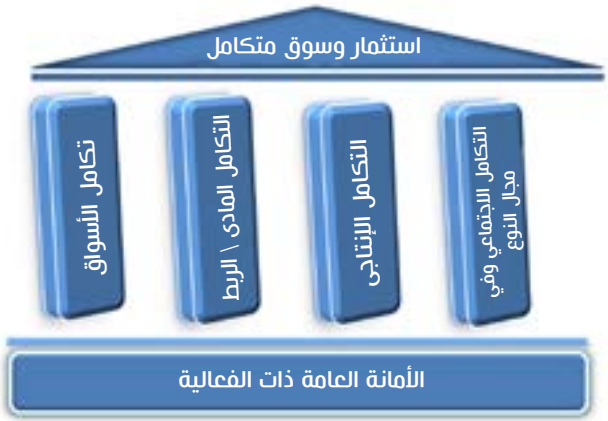

إن الركائز متداخلة ومترابطة بشكل قوي، وتوفر المسار المنطقي الذي يتعين اتباعه من أجل تحقيق النتائج طويلة المدى. وفي جذورها، تقوم هذه الركائز على وجود أمانة عامة فعالة من خلال بناء القدرات المؤسسية من خلال الموارد البشرية الكافية والموارد المالية، مما يخلق التآزر لتغذية تلك الركائز. وهذا يضمن التنفيذ الفعال للبرامج من قبل الأشخاص المهرة ويتناول أخيرًا أجندة التنمية القارية وعلى وجه التحديد تحقيق منطقة التجارة الحرة القارية من خلال وجود سوق متكامل ووجهة للاستثمار. وتم دمج القضايا الشاملة مثل السلم والأمن والإحصاء وتغير المناخ في جميع الركائز، لأنها شروط مُسبقة ضرورية وتوفر البيئة التمكينية للتكامل.

(٥-١) التركيز الاستراتيجي خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥

نمت أفريقيا بمتوسط قدره ٤٪ في عام ٢٠١٩، وهو أعلى من متوسط النمو العالمي البالغ ٣,١٪ وأكثر من ضعف مثيله في الاتحاد الأوروبي. وعند هذا معدل النمو، ظلت أفريقيا ثاني أسرع الاقتصادات نموًا في العالم (بعد آسيا الناشئة)، وكانت العديد من البلدان الأفريقية من بين الاقتصادات الأسرع نموًا في العالم. وتوجد بعض هذه الدول في إقليم الكوميسا.

ويتمتع الإقليم بالعديد من فرص النمو وأصبح نقطة جذب للاستثمار بقوة دفع من الحوكمة المحسنة، وسياسات الاقتصاد الكلي الأفضل، والموارد البشرية والطبيعية الوفيرة، والتمدن وصعود الطبقة الوسطى، والنمو السكاني المطرد، والأداء الاقتصادي الجيد، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، والإمكانات الضخمة للسوق. وقد أدى هذا الظهور من جديد إلى الاعتراف المتزايد بالكوميسا كسوق ناشئ وكقطب نمو عالمي محتمل وجاهز للانطلاق الاقتصادي.

وعلى الرغم من هذه الإمكانات في النمو، فإن عدم المساواة، والبطالة، ومستويات الاستثمار المنخفضة، والطلب الكلي المنخفض، من بين أمور أخرى، تظل منتشرة في إقليم الكوميسا. ويعود السبب الرئيسي لهذا الوضع الاقتصادي في إقليم الكوميسا إلى تراجع التصنيع وانخفاض مستوى البنية التحتية (الترابط والقدرة الإنتاجية). وقد بلغ متوسط القيمة المضافة للصناعات التحويلية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط ١٠٪ لإقليم الكوميسا، وفقًا لأرقام البنك الدولي لعام ٢٠١٩. هذا بالمقارنة مع النسبة الموصى بها، وهي ٢٥٪، وكذلك في جنوب شرق آسيا بمتوسط ٢٠٪،

وهذا يشير إلى أن إقليم الكوميسا والقارة الأفريقية ككل بحاجة إلى التحول الاقتصادي الهيكلي من خلال التصنيع. ولمعالجة هذه القضايا، اختارت الكوميسا أربع ركائز يتم التركيز عليها لتحويل الإقليم إلى كيان اقتصادي، وهي تكامل الأسواق؛ التكامل المادي /الترابط المادي؛ والتكامل الإنتاجي؛ التكامل في مسائل النوع والشؤون الاجتماعية، بدعم من أمانة عامة فعالة للكوميسا.

(٥-١-١) تكامل السوق

تسعى ركيزة تكامل الأسواق إلى تعميق تحرير التجارة وزيادة التجارة البينية وتعزيز اتفاقية التجارة الحرة وتنفيذ الاتحاد الجمركي. وبدأت أجندة التجارة وتكامل الأسواق للكوميسا بتحرير التجارة الذي بدأ ببرنامج تخفيض التعريفة الجمركية في عام ١٩٨٤، في إطار منطقة التجارة التفضيلية للشرق والجنوب الأفريقي. وبدأ في عام ١٩٩٤، برنامج جديد لخفض التعريفة الجمركية في إطار الكوميسا بهدف الوصول إلى منطقة التجارة الحرة بحلول عام ٢٠٠٠. وبالفعل، تم إنشاء اتفاقية التجارة الحرة في أكتوبر ٢٠٠٠ مع تسعة أعضاء مؤسسين.[٧] وعلى مر السنين، انضمت دول أعضاء أخرى إلى اتفاقية التجارة الحرة، مع انضمام بوروندي ورواندا في عام ٢٠٠٤، وانضمام ليبيا وجُزر القمر في عام ٢٠٠٦، وسيشيل في عام ٢٠٠٩، وأوغندا في عام ٢٠١٤، وتونس في عام ٢٠١٩. ونشرت الكونغو الديمقراطية جريدة رسمية في ديسمبر ٢٠١٥ تشير إلى أنها ستنضم إلى منطقة التجارة الحرة للكوميسا على مراحل، بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٤٠٪ في السنة الأولى، و٣٠٪ في السنة الثانية، ٣٠٪ في السنة الثالثة. وتستعد الدول غير الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة، وهي الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإثيوبيا وإسواتيني والصومال للانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة وقد تم تنفيذ عدد من الأنشطة لهذا الغرض. وتخضع إسواتيني لاستثناء مرتبط بتحقيق منطقة التجارة الحرة الثلاثية.

ومن أجل تحقيق الاتجاه المطلوب وللوقاية من زيادة الحمائية، تسعى الكوميسا جاهدة لتطبيق التكنولوجيا في التجارة الإلكترونية، بما في ذلك في أنظمة السداد والخدمات اللوجستية الإلكترونية وذلك لغرض تعزيز سلاسل

٧. جيبوتي ومصر وكينيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس والسودان وزامبيا وزيمبابوي

الإمداد الإقليمية والمحلية بهدف تقليل تكاليف المعاملات والحواجز غير الجمركية، وتقليل القيود المفروضة بسبب كوفيد -١٩. وعلاوة على ذلك، تهدف هذه الخطة الاستراتيجية إلى تعزيز دور الكوميسا داخل إقليم التجارة الحرة للثلاثية، ومنطقة التجارة الحرة القارية باعتبار ذلك لبنة أساسية.

وتُدرك الكوميسا أن الدور نحو تحقيق تكامل الأسواق سيكون شراكة بين القطاعين العام والخاص مع الاعتراف بالأهمية المركزية للحفاظ على البيئة. ولكي يعمل السوق بشكل فعال، هناك حاجة إلى تعزيز بناء القدرات وخلق الوعي والتوعية بشأن فرص السوق الحالية بما في ذلك تطبيق أدوات التجارة.

التركيز الاستراتيجي

لتعزيز تكامل الأسواق، تخطط الكوميسا لمتابعة المبادرات التالية:

(أ) تعميق تحرير التجارة

يشمل تعميق تحرير التجارة توحيد وتعزيز اتفاقية التجارة الحرة، وكذلك تنفيذ الاتحاد الجمركي. وتشمل القضايا الرئيسية الحد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتيسير التجارة والترويج لها، وزيادة الكفاءة في إدارة الجمارك والتخليص الجمركي، وتبسيط قواعد المنشأ ولوائح إدارة الجمارك والتعرفة الخارجية المشتركة، ومواءمة مصطلحات التعريفة المشتركة مع أحدث إصدار من الأنظمة المنسقة لمنظمة الجمارك العالمية، وتحرير الخدمات. وتتضمن المبادرات التي يتم القيام بها ما يلي:

(١) تنظيم المعارض التجارية الإضافية بشكل منتظم،

(٢) المبادرة بأنشطة ترويج الصادرات في الإقليم،

(٣) إصدار بوابة تيسير التجارة وجعلها أكثر سهولة في الاستخدام وإبراز مكانتها أمام الدول الأعضاء،

(٤) تفعيل بوابة الكوميسا الإلكترونية الخاصة بفيروس كوفيد -١٩على المدى القريب والبعيد،

(٥) تشجيع الحصول على المواد الخام من داخل الإقليم من خلال الروابط الإقليمية.

(ب) رقمنة أدوات التجارة

يدعم هذا التدخل التنفيذ الفعال لبرامج وأنشطة الكوميسا الخاصة بتيسير التجارة بغرض تقليل تكاليف المعاملات والتجارة وتحفيز التجارة عبر الحدود. إن المفتاح هو تفعيل منطقة التجارة الحرة الرقمية بالكوميسا. ولدى منطقة التجارة الحرة الرقمية ثلاثة محاور، وهي: التجارة الإلكترونية، واللوجستيات الإلكترونية، والتشريعات الإلكترونية.

(ج) تطوير سلاسل القيمة الإقليمية

يؤدي تطوير سلاسل القيمة الإقليمية إلى تعزيز التجارة الإقليمية في السلع والخدمات المنتجة محليًا. ويتطلب ذلك التحسين المستمر لقواعد المنشأ الذي يدعم التراكم و الاستفادة من المواد الخام والمدخلات من داخل الإقليم.

Source: Adobe stock

(د) إدراج صغار التجار عبر الحدود في الاقتصاد الرسمي

يساهم صغار التجار عبر الحدود بشكل كبير في خلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر في إقليم الكوميسا، كما إنهم يساهمون في تحقيق الأمن الغذائي. وتشمل مجالات التركيز تبسيط اللوائح والإجراءات التجارية (نظام التجارة المبسط)، وتحسين البنية التحتية، وإضفاء الطابع الرسمي على الاتحادات التجارية صغيرة النطاق عبر الحدود ومكاتب المعلومات التجارية.

(ه) بناء القدرات والبحث العلمي

يعتبر بناء القدرات والبحث العلمي من المكونات المهمة في التكامل الإقليمي. ولذلك، هناك حاجة إلى التأسيس لبنك بيانات قوي للتجارة والمعاملات المتعلقة بالتجارة. وهذا من شأنه تيسير التحليل الموثوق به للاتجاهات الاقتصادية، واتخاذ القرارات الاستراتيجية، وسلاسل الإمداد، وأحوال السوق، من بين أمور أخرى.

(و) التعاون مع أصحاب المنفعة في القطاع الخاص

يتطلب تكامل الأسواق بذل الجهود لتحسين البيئة لنمو القطاع الخاص وتنميته. ويشمل ذلك تعزيز التعاون مع كيانات القطاع الخاص، مثل: مجلس الأعمال للشرق الأفريقي، مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا، اتحادات الغرف التجارية، وكلاء التخليص والشحن، والتجار عبر الحدود، وغيرها من الاتحادات الوطنية لغرض دعم تنفيذ برامج تكامل الأسواق الإقليمية.

(ز) تعزيز التعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى ومفوضية الاتحاد الإفريقي

يستلزم هذا الأمر تعزيز الشراكات والتعاون والتعاضد والترابط مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى ومفوضية الاتحاد الأفريقي لغرض دعم تنفيذ البرامج الإقليمية المتعلقة بمسائل التجارة والجمارك بهدف توسيع تكامل الأسواق. ويشمل ذلك مواءمة السياسات وترشيدها من أجل تيسير التغلب على مشكلة الأسواق الصغيرة والمجزأة التي تعيق التجارة الإقليمية.

(ح) التعاون مع المنظمات الدولية وشركاء التنمية

(١) يشمل ذلك تعزيز التعاون والشراكة مع المنظمات الدولية وشركاء التنمية لغرض دعم تنفيذ البرامج الإقليمية المتعلقة بمسائل التجارة والجمارك. "يمكن السعي إلى الشراكات الجديدة والمشاركة مع شركاء متعددي الأطراف مثل دول مجموعة العشرين. ويمكن أن تلعب المساعدة من وكالات الأمم المتحدة دورًا تحفيزيًا في تنفيذ الخطة القطاعية ضمن الركائز الاستراتيجية الأربعة للخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥".

(٢) دعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية في تعزيز التجارة البينية في الإقليم.

(ط) تحسين الوصول إلى الأسواق

(١) خلق مساحة مفتوحة للتجارة والاستثمار والإنتاج،

(٢) معالجة التكاليف المتعلقة بتنفيذ سياسات التكامل الإقليمي،

(٣) معالجة التحديات والمخاوف والعقبات التي تمنع بعض الأعضاء من المشاركة في اتفاقية التجارة الحرة،

(٤) دعم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإضفاء الطابع الرسمي على اتحادات التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود،

(٥) دعم تنويع المنتجات وكذلك الأسواق الإقليمية،

(٦) التعاون مع مؤسسات الكوميسا الأخرى (معهد النقد بالكوميسا، غرفة المقاصة بالكوميسا، سلطة المنافسة، مركز التكامل الإقليمي في أفريقيا، وكالة التأمين التجاري الأفريقي، بنك التجارة والتنمية) لضمان استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي، والتجارة المنصفة، وزيادة الاستثمارات، وتجديد بيانات الكوميسا الإحصائية،

(٧) تعزيز الاتصالات وتبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء بشأن التدابير التنظيمية والإجراءات وأفضل الممارسات المتعلقة بالتجارة والجمارك،

(٨) تعزيز الشراكة والتعاون والتآزر وشبكات الترابط على المستوى الإقليمي والقاري والدولي من أجل دعم تنفيذ البرامج الإقليمية المتعلقة بمسائل التجارة والجمارك،

(٩) تعزيز التعاون مع القطاع الخاص مثل اتحادات الغرف التجارية، واتحادات وكلاء التخليص والشحن في الإقليم، من أجل دعم تنفيذ البرامج المتعلقة بالمسائل التجارية والجمركية

(١٠) بناء قدرات الدول الأعضاء وقدرات الأمانة العامة للكوميسا لتنفيذ أجندة تكامل الأسواق الإقليمي.

(ي) تعزيز التعاون في ضمان استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي والتجارة المنصفة وزيادة الاستثمارات

❖ **حركة رأس المال وأنظمة السداد**

تنفذ الكوميسا مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتكامل القطاع المالي والنقدي. ويهدف برنامج التعاون النقدي إلى تهيئة الظروف الاقتصادية الكلية اللازمة لتعزيز حرية حركة رأس المال داخل الإقليم. وقد ساهم ذلك في اعتماد معايير تقارب الاقتصاد الكلي. وذلك للتغلب على القوانين واللوائح المحلية التقييدية، ومحدودية إمكانية تحويل العملات، وأسعار الصرف المتقلبة التي تعيق المعاملات التجارية عبر الحدود.

ومن أجل تيسير وتقليل تكاليف معاملات السداد، أطلقت الكوميسا من خلال غرفة المقاصة بالكوميسا نظام السداد والتسوية الإقليمي الذي سيتم ربطه بالشبكة مع البنوك المركزية في الإقليم لتمكين مقاصة المعاملات بالعملة الصعبة. وتقوم الكوميسا من خلال غرفة المقاصة بمزيد من حملات التوعية في الدول الأعضاء من أجل الاستفادة من نظام التسوية.

❖ **تعزيز المنافسة وحماية المستهلك**

لا يمكن للسوق المشتركة الفعالة والمتكاملة أن تزدهر في بيئة من سياسات وقوانين المنافسة التقييدية وغير المتكافئة والتمييزية. ومن أجل ضمان ممارسات تجارية عادلة، من الضروري حظر إساءة استخدام الهيمنة والممارسات الشبيهة بالكارتلات، ومراقبة وتنظيم عمليات الاندماج والاستحواذ وحماية المستهلك. وإدراكًا لذلك، أولت الكوميسا الأولوية لترسيخ

سياسة وقانون المنافسة الإقليمية. وتم إنشاء لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا بتفويض بوضع استراتيجية منافسة إقليمية توازن بين الحاجة إلى كفاءة السوق وبين الإنصاف، بالنظر إلى مختلف مستويات التنمية والهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء.

❖ **تمويل التجارة**

إن الأدوات المالية ضرورية لتيسير التجارة والتداول التجاري على المستويات الإقليمية والدولية، ويضمن ذلك التدفق السلس للتجارة بين الدول الأعضاء. وتتمثل إحدى المبادرات الرئيسية في إجراء تقييم للآثار المترتبة على تنفيذ الأدوات المالية المحددة في الدول الأعضاء، مع الأخذ في الاعتبار الوضع الاقتصادي الحالي الذي تضرر بسبب فيروس كوفيد -١٩.

(ك) تنقل الأفراد

كجزء من الهدف بعيد المدى لإنشاء سوق قوية، تبنت الكوميسا بروتوكولًا حول حرية تنقل الأفراد والعمالة، والحق في التأسيس والإقامة. وتعمل الكوميسا مع الدول الأعضاء على وضع السياسات اللازمة المطلوبة بموجب البروتوكول لإزالة جميع الحواجز أمام عامل التنقل في الإقليم. وتشمل هذه السياسات المتعلقة بتنقل اليد العاملة والرعاية الاجتماعية والهجرة وحقوق المهاجرين.

ويخضع برنامج الكوميسا بشأن الهجرة لأحكام المادة (١٦٤) من معاهدة الكوميسا. ووفقًا للمعاهدة، اتفقت الدول الأعضاء بالكوميسا على إنشاء آلية لتمكين مواطنيها من التنقل بحرية وتمكينهم من قبول عروض العمل في أي دولة عضو في ظل الظروف المماثلة للعمال الوطنيين. وكان من المقرر أن تتحقق هذه الخطوة تدريجيًا من خلال إزالة جميع القيود على حرية التنقل وذلك في إطار زمني متفق عليه.

وبموجب المادة (١٦٤ – ١) من المعاهدة، اتفقت الدول الأعضاء على إبرام بروتوكولين هما:

(أ) بروتوكول الاسترخاء التدريجي والإلغاء النهائي للتأشيرات، المعتمد في عام ١٩٨٤،

(ب) بروتوكول حرية تنقل الأفراد والعمالة والخدمات وحق الاستقرار والإقامة، والذي تم اعتماده في مؤتمرقمة الكوميسا السادس الذي عقد في القاهرة بمصر في عام ٢٠٠١.

التركيز الاستراتيجي

تركز برامج الهجرة في الكوميسا على المجالات التالية:

(١) الاضطلاع بإنشاء قاعدة للبيانات ونظام لتبادل المعلومات بشأن تنقل الأفراد، مع التركيز على هجرة اليد العاملة داخل إقليم الكوميسا،

(٢) وضع وتنفيذ تأشيرة الأعمال التجارية بالكوميسا،

(٣) إنشاء لجنة متابعة وطنية لمناصرة بروتوكول حرية التنقل للكوميسا،

(٤) برنامج بناء القدرات بشأن قضايا الهجرة فيما بين جميع أصحاب المنفعة،

(٥) تعميم قضايا الهجرة في خطط التنمية الوطنية،

(٦) تنسيق برنامج الكوميسا بشأن الهجرة مع المنظمات الاقتصادية الإقليمية الأخرى ذات العضوية المشتركة، مثل الإياك والإيجاد والسادك، وكذلك التنسيق مع البرامج القارية التي تنفذها مفوضية الاتحاد الأفريقي،

(٧) استكشاف احتمالية تنسيق برنامج الكوميسا للهجرة بالمشاركة مع لجنة المحية الهندي.

(ل) حقوق الملكية الفكرية

حقوق الملكية الفكرية هي الحقوق الممنوحة للأشخاص على الإبداعات نتاج عقولهم. وهي عادة ما تمنح المبدع حقًا حصريًا في استخدام إبداعه، لفترة زمنية معينة.[٨] وهناك نوعان عريضان من حقوق الملكية الفكرية وهما:

(١) حقوق التأليف والنشر والحقوق المتعلقة بها،

(٢) الملكية الصناعية.

وتاريخيًا، كانت اقتصادات الدول الأعضاء بالكوميسا تعتمد على الزراعة. ومع ذلك، لكي تستخلص الدول الأعضاء القيمة المتزايدة من تجارتها، فقد قررت الدول الأعضاء توسيع نطاق تجارتها من الأصول الملموسة إلى الأصول غير الملموسة، والاندراج في التجارة في حقوق الملكية الفكرية.

٨. منظمة التجارة العالمية

التركيز الاستراتيجي

- تتعاون الأمانة العامة مع المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية في تضافر الجهود لإجراء عمليات المراجعة المتعلقة بالملكية الفكرية كما سبق للمنظمة العالمية للملكية الفكرية القيام بذلك،
- تعميم بناء القدرات في برامج الملكية الفكرية القائمة بالفعل.

(م) الحوكمة والسلم والأمن

إن السلم والأمن والحوكمة على المستوى الإقليمي هي قضايا مهمة لتوفير البيئة التمكينية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والازدهار. وتواصل الكوميسا العمل مع الدول الأعضاء لوضع الآليات والاستراتيجيات الفعالة لمنع النزاعات وإدارتها وبناء السلام وكذلك إعادة الإعمار بعد فترات النزاعات. وإضافة إلى ذلك، تتناول الكوميسا القضايا المتداخلة بما في ذلك الحوكمة الديمقراطية والجرائم المنظمة العابرة للحدود مثل الإرهاب والقرصنة البحرية وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب في الإقليم، من أجل وضع وتنفيذ الآليات الفعالة لتعزيز السلم والأمن والاستقرار.

ولتوحيد هذا البرنامج وتعزيزه، تم اقتراح عدد من المبادرات التي يتم تنفيذها قدر الإمكان بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والآليات الدولية الأخرى:

(١) دعم الوقاية الهيكلية ضد النزاعات، وكذلك بناء المرونة في الدول الأعضاء؛

(٢) توفير سياسة متماسكة ومتكاملة وتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء بشأن استراتيجيات التخفيف من الضعف الهيكلي بسبب النزاعات؛

(٣) تعزيز التعاون في جميع جوانب منع النزاع وبناء السلام على المستويين الوطني والإقليمي؛

(٤) تطوير ومواءمة ودعم تنفيذ السياسات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام الذي يشمل الحكم الديمقراطي وإعادة الإعمار بعد النزاع؛

(٥) ضمان استدامة المؤسسات والآليات الرئيسية لمنع النزاعات وحلها مثل لجنة الحكماء بالكوميسا ومنظمات المجتمع المدني المعتمدة وغيرها من آليات بناء السلام؛

(٦) وضع وتنفيذ الاستراتيجيات لمعالجة القضايا الأمنية مثل الإرهاب والقرصنة البحرية وغسيل الأموال وغيرها من الجرائم المنظمة العابرة للحدود في الإقليم.

(٥-١-٢) التكامل الإنتاجي

(٥-١-٢-١) الزراعة والثروة الحيوانية

في إقليم الكوميسا، تلعب الزراعة (المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك) دورًا مهمًا في التجارة والتكامل الإقليمي، وتظل الزراعة بمثابة قطاع مهم في استدامة معظم اقتصادات الدول الأعضاء. ويمثل هذا القطاع أكثر من ٣٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكوميسا، ويوفر مصدر رزق لحوالي ٨٠٪ من القوى العاملة في الإقليم، كما يمثل حوالي ٦٥٪ من عائدات النقد الأجنبي، ويساهم بأكثر من ٥٠٪ من المواد الخام في القطاع الصناعي.

وتتمتع الكوميسا بفرص لزيادة الإنتاج الزراعي والتجارة داخل أفريقيا في السلع الغذائية والزراعية، مما يساهم في تحسين الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الاقتصادية في الإقليم والقارة الأفريقية.

وهناك مبادرات مصممة لتعزيز الإنتاجية الزراعية والوصول إلى الأسواق والتجارة البينية للبلدان الأفريقية في السلع الزراعية. ويُعد كل من البرنامج القاري الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وإعلان مالابو بشأن تسريع النمو الزراعي الأفريقي والتحول من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش، وكذلك جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣، بمثابة التزام قوي نحو التحول الزراعي في القارة. ويصب هذا الالتزام أيضًا في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ومع ذلك، لا تزال الإمكانات الزراعية في إقليم الكوميسا غير مستغلة بشكل كبير، مما يُحد من المزايا الاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي يُمكن تحقيقها من هذا القطاع، مثل: وظائف الشباب في الزراعة، ومشاركة المرأة في الأعمال التجارية الزراعية. ولا يزال انعدام الأمن الغذائي يمثل تحديًا رئيسيًا بسبب الزيادة السريعة في عدد السكان دون زيادة مقابلة في إنتاج الغذاء. وكان نمو الإنتاج الزراعي في الإقليم على مدى العقود الثلاثة الماضية منخفضًا بنسبة ٣ ٪ سنويًا. واعتمد الإقليم بشكل كبير على الواردات الغذائية بما في ذلك المساعدات الغذائية التي زادت بنحو ١٣٪ سنويًا. (ReSAKSS-ECA).[٩]

٩. النفقات الزراعية العامة في الكوميسا ومجموعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية: الوضع والاتجاهات ، ٢٠١٤

وتكفل معاهدة الكوميسا (الفصل ١٨، المواد (١٢٩ – ١٣٧)) للدول الأعضاء تعزيز التعاون في قطاع الزراعة لوضع سياسة زراعية إقليمية مشتركة، ولتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في السوق المشتركة. وتقوم الكوميسا بتنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا بشكل فعال منذ عام ٢٠٠٥، ودعم الدول الأعضاء في إعداد وتنفيذ أطر السياسات والاستراتيجيات والبرامج والأدوات الزراعية الوطنية التي من شأنها تعزيز ودعم الاستثمارات في مجال الزراعة من أجل زيادة الإنتاج وتحسين الأمن الغذائي الإقليمي والوصول إلى الأسواق التنافسية الإقليمية منها والعالمية.

Source: Adobe stock

التركيز الاستراتيجي

(أ) تحفيز النمو الزراعي الشامل والتحول المستدام

تسعى الكوميسا جاهدة إلى تعزيز المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج الشامل لتنمية الزراعة الأفريقية وإعلان مالابو بشأن تعجيل النمو الزراعي والتحول من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش.

وللتغلب على التحديات المذكورة أعلاه واستغلال الفرص الحالية، تتعاون الكوميسا مع القطاعين العام والخاص لغرض جذب المزيد من الاستثمار وكذلك تسخير تطبيق التكنولوجيا والابتكار في الزراعة وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاع. وتحقيقًا لهذه الغاية، تعمل الكوميسا على تعزيز السياسات والاستراتيجيات وخطط الاستثمار التي ترتكز بشكل كافٍ على القطاع الخاص. وسيتم تعزيز مشاركة الشباب والمرأة في هذا القطاع لتعزيز اندماجهم في سلاسل القيمة والمزايا الاقتصادية المتأتية من مبادرات الاستثمار الزراعي.

وتؤدي زيادة الاستثمار إلى تحقيق النمو في هذا القطاع لزيادة وتثبيت إمدادات الغذاء الميسور التكلفة والآمن والمغذي، وإيجاد فرص عمل للشباب، وتعزيز مشاركة المرأة في الأعمال التجارية الزراعية، وتيسير الاستفادة المستدامة من الموارد الطبيعية، وتحفيز نمو القطاعين الثانوي وما بعد الثانوي من الاقتصاد ودفع التكامل الإقليمي.

وإدراكاً لخطر تغير المناخ، تدعم الكوميسا الدول الأعضاء في مفاوضات تغير المناخ العالمية، وإضفاء الطابع المحلي على الاتفاقيات على المستوى العالمي، وبناء القدرات البشرية المؤسسية والتكنولوجية والمستجيبة لمسائل النوع، والوصول إلى تمويل برامج التعامل مع المناخ، وإشراك القطاع الخاص وبناء القدرة على الصمود.

وتدعم الكوميسا الدول الأعضاء في جهودها لتحسين الإنتاج والإنتاجية في مجال الثروة الحيوانية والسمكية. وعلاوة على ذلك، سيتم تيسير التجارة الإقليمية في الثروة الحيوانية ومصايد الأسماك لضمان تلبية المنتجات للمعايير المطلوبة.

المبادرات المقترحة

(١) تعزيز استدامة الإنتاج والإنتاجية بما في ذلك إدارة ما بعد الحصاد، والمعالجة الزراعية لسلاسل القيمة الزراعية الإقليمية الاستراتيجية (المحاصيل والثروة الحيوانية والحراجة "الغابات")؛

Source: Adobe stock

(٢) تعزيز تطوير وتنفيذ السياسة التمكينية والبيئة التنظيمية للاستثمار في الزراعة وفرص الوصول إلى الأسواق (على سبيل المثال: السياسة الإقليمية لحقوق الملكية الفكرية، لإدارة ملكية الملكية الفكرية وحمايتها والاستفادة منها في تطوير التكنولوجيا)؛

(٣) تعزيز القدرة التنافسية وروابط الأسواق وفرص الوصول إليها فيما يتعلق بالسلع والخدمات الزراعية للشركات الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك تلك التي يمتلكها الشباب والمرأة والمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة؛

(٤) تعزيز سلامة الأغذية والمعايير الفنية، وقواعد الصحة النباتية والصحة الحيوانية؛

(٥) تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية الإقليمية منها والوطنية فيما يتعلق بإعداد البرامج المستندة إلى الأدلة والتي تراعي مسائل النوع لأغراض التحول الزراعي الشامل؛

(٦) تشجيع ودعم البحوث الزراعية الإقليمية والابتكار من أجل التنمية؛

(٧) إعداد قاعدة بيانات إقليمية شاملة تستفيد من التكنولوجيات والابتكارات الرقمية لغرض توفير المعلومات عن الأسواق الزراعية والأمن الغذائي من أجل إعداد البرامج المستندة إلى الأدلة، والفرص الإلكترونية للاستثمار في الزراعة والأعمال التجارية الزراعية؛

(٨) تعزيز القدرة على الصمود والتكيف والأمن الغذائي وأمن التغذية من خلال تعزيز التنسيق الإقليمي والروابط الخاصة بالمعلومات والأدوات لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ، والتخفيف من الأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود، والأخطار والمخاطر، وخلق الوعي بشأن جودة الأغذية، وتعزيز التغذية؛

(٩) تحسين مشاركة الشركات العاملة في مجال الحيوانات الحية (الأبقار والحيوانات المجترة الصغيرة) وتجارة اللحوم في الأسواق الإقليمية والدولية؛

(١٠) تحسين قدرة الدول الأعضاء بالكوميسا والميزة التنافسية للثروة الحيوانية وتجارة منتجاتها داخل الإقليم وعلى الصعيد الدولي؛

(١١) تحسين قدرة الخدمات البيطرية في الدول الأعضاء بالكوميسا لإجراء التحسينات الصحية والامتثال للمعايير الدولية؛

(١٢) تعزيز الشراكات لحشد الموارد من أجل التحول الزراعي المستدام.

(ب) الصناعة

يولِّد التصنيع الفرص فيما يتعلق بالعمل والتعليم، ويشجع على التقدم والابتكار، والاستفادة بشكل أفضل من الموارد. كل هذه المزايا وأكثر من ذلك يجعل التنمية الصناعية ذات قيمة للسكان والاقتصاد الوطني والإقليمي. وفي هذا الصدد، تم وضع

التنمية الصناعية في صميم جدول أعمال التكامل التنموي للكوميسا بموجب المادة (٩٩) من المعاهدة، مع إقرار الدول الأعضاء بأنها أساسية فيما يتعلق بتنويع اقتصاداتها.

وقد تبنت الدول الأعضاء استراتيجية الكوميسا الصناعية وخطة عملها التي تركز على تسع مجالات ذات أولوية رئيسية: المعالجة الزراعية، والطاقة، والمنسوجات والملابس، والجلود والمنتجات الجلدية، والاستفادة من المعادن، والمنتجات الصيدلانية، والكيماويات والكيماويات الزراعية، والهندسة الخفيفة (التصنيع الذي يحول السلع الجاهزة إلى منتجات قابلة للبيع) والاقتصاد الأزرق. وتم تحديد مجالات التركيز هذه على أنها تلك التي يكون لها التأثير الأكبر على النمو الاقتصادي المستدام والشامل لغرض تحقيق التحول الهيكلي في اقتصادات الدول الأعضاء بالكوميسا.

كما أن استراتيجية وخطة عمل الكوميسا للتصنيع مدعومة أيضًا بسياسات واستراتيجيات التصنيع الوطنية وهي تستخلص الدروس من أفضل الممارسات الإقليمية والدولية لتطوير قطاع صناعي نشط ومستدام يضمن منافع عادلة لجميع الناس في الدول الأعضاء بالكوميسا. وتسترشد الاستراتيجية أيضًا بنموذجين للتصنيع؛ النموذج الذي تقوده وضعية الموارد الطبيعية والنموذج الذي تقوده الموارد البشرية، أو المزيج من الاثنين معًا وذلك اعتمادًا على خصوصية البلد.

وفيما يلي الأهداف العامة للاستراتيجية الصناعية للكوميسا:

- تنويع قاعدة التصنيع للتقليل من واردات السلع الزراعية ذات القيمة المضافة والقائمة على الموارد بنسبة ١٥٪ على الأقل بحلول عام ٢٠٢٥ من التقدير الحالي البالغ ٧٪؛
- زيادة أنشطة القيمة المضافة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٠٪ على الأقل بحلول عام ٢٠٢٥ من التقدير الحالي البالغ ٩٪؛
- زيادة الصادرات المصنعة داخل الإقليم بالنسبة إلى إجمالي الواردات المصنعة إلى الإقليم إلى ٢٥٪ على الأقل بحلول عام ٢٠٢٦ من النسبة الحالية البالغة ٧٪.

وتشمل تدخلات السياسة الاستراتيجية الواسعة ما يلي:

(١) تشجيع الاستثمار في التكنولوجيات الملاءمة للبيئة (التكنولوجيات الخضراء) لغرض ضمان الحفاظ على البيئة؛

(٢) زيادة قاعدة التصنيع وتنويع المنتجات من خلال تعزيز القطاعات الرئيسية ذات الأولوية؛

(٣) تعزيز القيمة المضافة وسلاسل القيمة على المستويين الوطني والإقليمي كوسيلة للتحول الاقتصادي وخلق فرص العمل؛

(٤) تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية الوطنية والإقليمية لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي؛

(٥) تشجيع وتعزيز القدرة التنافسية الصناعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في الدول الأعضاء؛

(٦) خلق وتعزيز قدرة الإقليم على الابتكار والتطبيق الفعال للعلم والتكنولوجيا في مجال التصنيع؛

(٧) تشجيع الصناعات كثيفة العمالة التي تولِّد فرص العمل؛

(٨) تمكين المرأة والشباب من خلال الأنشطة التي تزيد من دخلهم ومساهمتهم في جهود التصنيع الوطنية والإقليمية؛

(٩) توسيع التجارة وفرص الوصول إلى الأسواق للمنتجات المصنعة في الإقليم؛

(١٠) تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لمكافحة الاتجار غير المشروع وتقليد السلع.

التركيز الاستراتيجي

تسعى الكوميسا جاهدة لتعزيز المساهمة في تحقيق أهداف الاستراتيجية الكوميسا الصناعية وخطة عملها، وهي الأهداف التي تتماشى مع الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى وخطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في

أفريقيا، من بين أمور أخرى.

وللتغلب على التحديات المذكورة أعلاه وتحقيق أقصى استفادة من الفرص الحالية، تتعاون الكوميسا مع القطاعين العام والخاص والدول الأعضاء وشركاء التنمية لمتابعة ما يلي:

(١) تيسير استثمار القطاع الخاص في التصنيع والأعمال التجارية الزراعية بما في ذلك التصنيع الزراعي؛

(٢) تعزيز القدرة التنافسية وروابط الأسواق وفرص الوصول إليها المتعلقة بالسلع والخدمات الزراعية للشركات الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المملوكة للشباب والمرأة؛

(٣) مواصلة تيسير المعايير الفنية بشأن السلع المنتجة والخدمات المقدمة؛

(٤) تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية الإقليمية منها والوطنية؛

(٥) تعزيز ودعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار على المستوى الإقليمي؛

(٦) تطوير إطار عمل الكوميسا حول الاقتصاد الدائري والتصنيع النظيف بقيادة القطاع الخاص؛

(٧) تيسير إضفاء الطابع المحلي على سياسات وأطر الكوميسا المعتمدة المتعلقة بالتصنيع؛

(٨) تعزيز ودعم تنمية الأعمال التجارية للشباب والمرأة واحتضانها ودعم نموها.

(ج) تنشيط الاستثمار

يظهر اتجاه المشهد الاستثماري في أفريقيا وخاصة داخل إقليم الكوميسا خلال السنوات الماضية نحو التراجع من حيث جذب الاستثمار الخاص. ويأتي هذا على الرغم من النمو الاقتصادي الإيجابي في نفس الفترة التي كان المتوسط فيها حوالي ٣,٤٪ لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وذلك حسب تقرير آفاق الاقتصاد الأفريقي لعام ٢٠٢٠ الذي أصدره بنك التنمية الأفريقي. وتهتم أحكام معاهدة الكوميسا، التي تتناول تنمية القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار وحمايته، والواردة في الفصلين الثالث والعشرين والسادس والعشرين على الترتيب بتهيئة بيئة تمكين مواتية. وتهتم فصول المعاهدة أيضًا بإعداد السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى جعل إقليم الكوميسا مقصد استثماري واحد. ويتمتع الإقليم بالموارد الوفيرة التي يمكن لمبادرات القطاع الخاص البناء عليها لخلق تصنيع نابض بالحياة وإضافة للقيمة. وفي هذا الصدد، وضعت القمة أدوات الدعم ذات الصلة بما في ذلك إنشاء وكالة الاستثمار الإقليمية بالكوميسا في عام ٢٠٠٦، لغرض جذب الاستثمارات في الإقليم وتيسيرها وذلك بالتعاون مع الوكالات الوطنية لترويج الاستثمار. كما أنشأت الكوميسا مجلس لأعمال التجارية بالكوميسا، كمنصة صوت للقطاع الخاص لأغراض الدعوة والتعاون بين القطاعين العام والخاص. وفي عام ١٩٩٨، قرر رؤساء الدول خلال مؤتمر قمة الكوميسا الذي عقد في كينشاسا بالكونغو الديمقراطية جعل الكوميسا منطقة استثمار مشتركة، مما تم اعتماده لاحقًا في نيروبي بكينيا في مايو ٢٠٠٧.

"تنظم الكوميسا أيضًا فعاليات ترويج الاستثمار المهمة التي تهدف إلى الاستفادة من قدرات وخبرات الدول الأعضاء بالكوميسا لتحقيق النتائج الإنمائية الملموسة وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتعزيز الرخاء المشترك مع الهدف النهائي المتمثل في تلبية تطلعات الشعوب الأفريقية، مما يفتح الباب أمام فرصة مميزة لتوحيد وتعزيز جهود شركاء التنمية والقطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية في أفريقيا من خلال الحوارات والجلسات التفاعلية المستمدة من رؤية أفريقيا ٢٠٦٣.

ومن خلال تنظيم مثل هذه الفعاليات، تتم المعاملات التجارية من خلال تعزيز وعرض فرص الاستثمار المحتملة في جميع أنحاء إقليم الكوميسا والتي تهدف إلى تعزيز الرخاء المشترك والنمو الشامل. وإضافة إلى ذلك، يتم تقديم قصص النجاح لرواد الأعمال من الشباب والشركات الناشئة، لا سيما قصص الشباب والمرأة لغرض جذب المستثمرين العالميين والمساهمة في التنمية واسعة النطاق والمستدامة لقارتنا الأفريقية".

التركيز الاستراتيجي

تركز الكوميسا على جذب المزيد من الاستثمارات ووضع الإقليم كمقصد استثماري واحد. وسيتم ذلك من خلال إشراك جميع أصحاب المنفعة لتحقيق ما يلي:

(١) السعي بجهد من أجل التصديق على إطار عمل منطقة الاستثمار المشتركة للكوميسا وإضفاء الطابع المحلي عليه وتنفيذه؛

(٢) توفير الدعم الفني المتواصل للمبادرات الوطنية بشأن تيسير ممارسة الأعمال التجارية وعمليات الإصلاح ذات الصلة؛

(٣) دعم الدول الأعضاء في بناء القدرات وتعزيزها في مجالات ترويج الاستثمار، والمفاوضات، وإعداد المشروعات القابلة لتحقيق الربح والنجاح، وتوفير مهارات خدمات المتابعة والرعاية اللاحقة؛

(٤) رقمنة خدمات وإجراءات الاستثمار، والاستراتيجية الاستباقية لترويج الاستثمار لا سيما مراجعة القطاعات المستهدفة في ضوء تأثير تطور الموجة التالية لفيروس كوفيد -١٩على القطاع؛

(٥) دعم الترويج للمشروعات المشتركة التي تضطلع بها الدول الأعضاء؛

(٦) إيلاء الأولوية لمنهج يستهدف المستثمرين؛

(٧) تيسير امتيازات للاستثمار ذات التأثير المقدر من خلال توجيه أنشطة ترويج الاستثمار نحو القطاعات الإقليمية المحددة ذات التركيز، مثل: الزراعة، والتصنيع، والبنية التحتية، والسياحة، والخدمات؛

(٨) تشجيع ودعم مناهج الأقران والمعيارية والبناء على أفضل الممارسات التي حققتها الدول الأعضاء الأخرى في الكوميسا في مجال ترويج الاستثمار وتيسير ممارسة الأعمال التجارية؛

(٩) وضع ونشر المبادئ التوجيهية للآلية الإقليمية لأنشطة الترويج للاستثمار المشترك؛

(١٠) تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(١١) تشجيع الاستثمارات لخلق فرص العمل للشباب والمرأة؛

(١٢) إعداد بوابة تفاعلية لوكالات تشجيع الاستثمار الأفريقية لتكون بمثابة منصة لتبادل أفضل ممارسات الاستثمار الأجنبي المباشر والفعاليات المتعلقة بالاستثمار وورش عمل بناء القدرات وتقارير المواد التدريبية بشأن سياسات واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

(١٣) رعاية الكوميسا لتنفيذ بعثات تشجيع الاستثمار المشترك بين البلدان الأفريقية؛

(١٤) التعاون مع المنظمات الدولية التي تعمل على تيسير الاستثمارات لتضمين الأخبار الإيجابية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وقصص النجاح للبلدان الأفريقية في مطبوعاتها ونشراتها الإخبارية وقسم الأخبار على مواقعها الإلكترونية؛

(١٥) تصميم وتنفيذ حملات الوسائط الاجتماعية الإقليمية التي تسلط الضوء على المزايا التنافسية للبلدان الأفريقية؛

(١٦) استضافة بعثات ترويج الاستثمار من قبل مختلف البلدان الأفريقية على أساس نهج محدد يستهدف الاستثمار.

(د) القطاع الخاص

يدعم القطاع الخاص النمو الاقتصادي من خلال خلق فرص العمل، وزيادة التجارة، وتوفير السلع والخدمات، وتوليد الإيرادات الضريبية لتمويل الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم.

وتعترف الأنشطة الاقتصادية بدور القطاع الخاص. فالقطاع الخاص يؤدي دوراً رئيسياً في توليد الدخل من خلال التوظيف وإشراك المجتمعات عبر نماذج الأعمال التجارية الشاملة. وإذا ما تم إنتاج تلك السلع والخدمات محليًا أو إقليميًا، فسيتم خلق المزيد من فرص العمل وتوزيع الدخل، وتعزيز رفاهة المواطنين.

كما تُدرك الكوميسا دور القطاع الخاص في التحول الاقتصادي الشامل والمستدام، وذلك حسب المواد (١٥١) و (١٥٢) و (١٥٣) من المعاهدة، والتي تشجع الدول الأعضاء على خلق البيئة المواتية أمام القطاع الخاص والتعاون بين الغرف التجارية وغيرها من منظمات الأعمال التجارية. وفي هذا الصدد، تم إنشاء مجلس الأعمال التجارية بالكوميسا لغرض تنفيذ الأدوات الإقليمية المعتمدة.

التركيز الاستراتيجي

يعتبر القطاع الخاص من أصحاب المنفعة الرئيسيين في تحقيق تفويض الكوميسا، لا سيما في تيسير الاستثمار والإنتاج والتجارة.

وللتغلب على التحديات أمام النمو الإقليمي وتحقيق أقصى استفادة من الفرص الحالية، يهدف القطاعان العام والخاص داخل إقليم الكوميسا وبدعم من شركاء التنمية إلى جذب المزيد من الاستثمار الصناعي إضافة إلى تسخير تطبيق التكنولوجيا والابتكار في الصناعة لتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية.

ويأتي التركيز الاستراتيجي على النحو التالي:

(١) تعزيز القدرة التنافسية وروابط الأسواق وفرص الوصول إليها للقطاع الخاص بما في ذلك للشركات المملوكة للمرأة والشباب؛

(٢) تيسير تطوير إطار عمل الكوميسا حول الاقتصاد الدائري أو التصنيع النظيف بقيادة القطاع الخاص؛

(٣) التيسير المتواصل للدعوة لسياسة الأعمال التجارية وخدمات دعم الأعمال التجارية، وتطوير العضوية والتطوير المؤسسي؛

(٤) التيسير المتواصل لتيسير ممارسة الأعمال التجارية في الإقليم وتحسين مناخ الأعمال التجارية.

Source: Adobe stock

(٥) تدابير الصحة والصحة النباتية

تدابير الصحة والصحة النباتية مطلوبة لضمان أن التجارة الزراعية لا تزيد المخاطر على سلامة الأغذية وصحة الحيوان وصحة النبات. ويجب تصميم تدابير الصحة والصحة النباتية وتنفيذها بهدف تيسير التجارة الآمنة على النحو المنصوص عليه في لائحة الكوميسا بشأن الصحة والصحة النباتية وكذلك في اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بشأن الصحة والصحة النباتية.

وتتعلق المادة (١٣٢) من المعاهدة بالتعاون في تصدير السلع الزراعية، وتوافق الدول الأعضاء على "مواءمة سياساتها ولوائحها المتعلقة بإجراءات الصحة والصحة النباتية دون إعاقة تصدير المحاصيل والنباتات والبذور والثروة الحيوانية والماشية ومنتجات الماشية والأسماك ومنتجات الأسماك". وفي عام ٢٠٠٧، أنشأ المجلس الوزاري الثالث والعشرون اللجنة

الفرعية للصحة والصحة النباتية التابعة للجنة الفنية للزراعة بغرض التنسيق الفعال لمسائل الصحة والصحة النباتية على المستوى الإقليمي، وطلب المجلس الوزاري التاسع والعشرون من الأمانة العامة إنشاء وتشغيل وحدة الصحة والصحة النباتية في الأمانة العامة. وبعد ذلك، وجه المجلس الوزاري الأمانة العامة بتعزيز البرامج التي تهدف إلى الاعتراف المتبادل بالمعايير وتدابير الصحة والصحة النباتية، وكذلك بتسريع عملية التنسيق على النحو المنصوص عليه في لائحة الكوميسا بشأن الصحة والصحة النباتية.

التركيز الاستراتيجي

تدابير الصحة والصحة النباتية المنسقة القائمة على تقدير المخاطر

تسعى الكوميسا جاهدة لتنفيذ المبادرات الهادفة إلى تحقيق التجارة الإقليمية والدولية الآمنة، من خلال التنفيذ الفعال لتدابير الصحة والصحة النباتية المنسقة الفعالة والقائمة على تقدير المخاطر، ذلك مع التدخلات المقترحة التالية:

(١) دعم تحسين الإدارة على الحدود؛

(٢) تيسير تنفيذ الشهادات الإلكترونية الخاصة بالصحة والصحة النباتية وبالحواجز الفنية أمام التجارة ونظام النافذة الواحدة؛

(٣) مواءمة إجراءات التقييم والمطابقة المبسطة والمتسقة الخاصة بالصحة والصحة النباتية والحواجز الفنية أمام التجارة؛

(٤) إعادة هندسة نموذج الكوميسا للمختبرات المرجعية والطرفية؛

(٥) تطوير البنية التحتية للقياسات (المترولوجيا) الإقليمية؛

(٦) تعزيز النظام الإقليمي لتقييم المطابقة؛

(٧) إنشاء موفري اختبارات الكفاءة المعملية الإقليميين في مجال المعايير والنطاقات الرئيسية لدعم متطلبات المختبرات الوطنية لتقييمات الاعتماد؛

(٨) تعزيز المنظمات الوطنية لوقاية النبات وتصميم نظام الإنذار المبكر والاستجابة للطوارئ الخاص بصحة النبات وسلامة الأغذية بما في ذلك إنشاء منصة شبكات إقليمية لتبادل المعلومات حول المخاطر بشأن صحة الإنسان وصحة النبات الناشئة عن الآفات والأمراض العابرة للحدود؛

(٩) إنشاء نظام للإنذار المبكر والاستجابة للطوارئ لتيسير الإجراءات الجماعية في التخفيف من المخاطر ذات الأولوية، وتنفيذ التطبيقات في النقاط الحرجة مثل مستوى الإنتاج، ومراقبة الحدود، حيث يمكن حصر الآفات والأمراض والإبلاغ عنها لاتخاذ القرارات التنظيمية في الوقت المناسب أو في وقت مبكر؛

(١٠) وضع اتفاقية للاعتراف المتبادل بشأن الاعتماد في إقليم الكوميسا للاستفادة من القدرات الحالية المتاحة في مختلف الأقاليم الجغرافية؛

(١١) بناء القدرات لمجموعة واسعة من المقيّمين أو المراجعين الرئيسيين للاعتماد، والمقيمين أو المراجعين الفنيين في الدول الأعضاء؛

(١٢) بناء قدرات المزارعين من المرأة والشباب في مجال الصحة والصحة النباتية والمسائل الفنية لغرض تمكينهم من فرص الوصول إلى الأسواق.

(و) تنمية الاقتصاد الأزرق

يمتد الاقتصاد الأزرق للكوميسا على نطاق واسع. ويدرك الإقليم أن الاقتصاد الأزرق أو اقتصاد المحيطات يغطي المناطق المائية والبحرية بما في ذلك المحيطات والبحار والسواحل والبحيرات والأنهار والمياه الجوفية. وعلاوة على ذلك، فهو يشمل العديد من القطاعات الإنتاجية، مثل: مصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، والنقل، وبناء السفن، والطاقة، والتنقيب البيولوجي، والتعدين تحت الماء وكله لتعجيل التحول الهيكلي. وتشمل الإحدى وعشرون دولة عضو في الإقليم تسعة بلدان ساحلية وثمانية بلدان غير ساحلية وأربع بلدان تطل على المحيط. ويمثل هذا أحد أكبر مجمعات الموارد الحيوية البحرية والموارد البيئية والموارد المعدنية البحرية.

Source: Adobe stock

● مصايد الأسماك

تُعد إمكانات الموارد السمكية الداخلية في كل من بحيرة فيكتوريا وبحيرة تنجانيقا وأنظمة المياه العذبة الشاسعة الأخرى في أحواض نهر النيل ونهر الكونغو ونهر الزامبيزي وبحيرات الوادي المتصدع الصغيرة منها والمتوسطة الحجم، بمثابة إمكانات هائلة إلا أنها غير مستغلة بشكل كافٍ. وعلى الرغم من أن تنمية الاستزراع المائي لا تزال وليدة في إقليم الكوميسا، إلا أن مصر التي تقود هذه الصناعة في أفريقيا والأعضاء الآخرين مثل أوغندا وزامبيا والكونغو الديمقراطية وزيمبابوي هي الدول التي تشهد نموًا مرتفعًا.

وتبنت حكومات الدول الجزرية والدول الأعضاء الساحلية مفهوم الاقتصاد الأزرق كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة القائمة على المحيطات. غير أن الفجوة الحرجة هي الآلية لتنفيذ هذا المفهوم. وتتوفر حاليًا المعلومات العملية أمام البلدان رغم محدودتها أو إن وجدت، لا سيما الدول الجزرية والدول الأعضاء التي تتمتع بوصول ساحلي إلى المحيط والتي ترغب في تنفيذ هذه المفاهيم. هذا هو الحال في الغالب، حيث إن المعلومات الموجودة تركز بشكل أساسي على التنمية الاقتصادية القائمة على الأرض، أو التي لديها تركيز قوي على المحافظة بدلا من الاستخدام المستدام للاستثمار في اقتصاد قائم على المحيطات من أجل المنفعة الوطنية.

وكما هو موضح في أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ وأدوات السياسات المرتبطة بها، فإن مساهمة القطاعات الأولوية القائمة على الموارد الطبيعية مثل مصايد الأسماك البرية، لا يمكن الاعتماد عليها في تحقيقها لتزايد النمو الاقتصادي المستدام والازدهار المشترك. ومن منظورات الاقتصاد السياسي، فإن الأمر يستلزم تفعيل الآليات السياسية والمؤسسية المناسبة، وكذلك البيئة التمكينية للأعمال التجارية لدفع الإدارة المستدامة لقطاع مصايد الأسماك وتحديثه. ويعد النهج المتكامل للتعامل مع المياه الداخلية والتنمية المستدامة القائمة على المحيطات أمرًا بالغ الأهمية، حيث يجمع بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع مما يتفق مع جدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والهدف الحادي عشر من أهداف "آيتشي" في اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ (٢٠١٥).

وفي إقليم الكوميسا، تلعب مصايد الأسماك وخدمات المحيطات دورًا مهمًا في التجارة والتكامل الإقليمي، نحو استدامة

الاقتصادات الزرقاء للدول الأعضاء الساحلية. وتدعم الكوميسا الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجيتها للاقتصاد الأزرق في الانتقال إلى المزيد من التكامل لاقتصاد المياه الداخلية والاقتصاد المعتمد على المحيطات.

- **السياحة**

تنص المادة (١٣٨) على تنشيط السياحة في إقليم الكوميسا، والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بوضع النهج الجماعي والمنسق لترويج السياحة في السوق المشتركة. وتنص المعاهدة أيضًا على أن تسعى الدول الأعضاء إلى وضع مدونة أخلاقية مشتركة لمنظمي الرحلات والسفر في القطاعين العام والخاص لغرض توحيد تصنيف الفنادق ومواءمة المعايير المهنية للوكلاء في صناعة السياحة والسفر داخل السوق المشتركة.

إن قدرة السياحة على المساهمة في مجالات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وإيرادات النقد الأجنبي تعد كبيرة للغاية. إنها صناعة الخدمات الأكبر والأسرع نموًا في العالم. وفي دول الكوميسا الجزرية (سيشيل، ومدغشقر، وموريشيوس، جُزر القمر) تساهم السياحة بما بين ١٤٪ -٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من نصف عائدات صادراتها.

التركيز الاستراتيجي

تحفيز التحول الشامل المستدام للاقتصاد الأزرق

تعمل الكوميسا على تحفيز الإنتاج المستدام لمصايد الأسماك والوصول إلى الأسواق من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص في إقليم الكوميسا. ويستلزم ذلك دعم الدول الأعضاء لبناء قدراتها على تخطيط وتنفيذ استراتيجية الاقتصاد الأزرق، وخلق البيئة السياسية المواتية لتحفيز تحول الاقتصاد الأزرق من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش.

ويتم تعزيز أنظمة ومنصات البيانات والمعلومات الإقليمية حول مصايد الأسماك والسياحة والنقل البحري والموانئ لتوجيه تطوير استراتيجية الاقتصاد الأزرق القائمة على الأدلة من أجل تحسين الاقتصاد والدخل وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وستتعاون الكوميسا أيضًا مع القطاعين العام والخاص لجذب المزيد من الاستثمار إضافة إلى تسخير تطبيق التكنولوجيا والابتكار في الاقتصاد الأزرق لتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاع. وتحقيقًا لهذه الغاية، ستضع الكوميسا

الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالاستثمار في مجالات مصايد الأسماك والسياحة والنقل البحري وخدمات الموانئ. وعلاوة على ذلك، تدعم الكوميسا القطاع الخاص لتعزيز تحول الاقتصاد الأزرق الذي من المُتوقع أن يحسن التوظيف والنمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي.

مصايد الأسماك

(١) تحسين إنتاج مصايد الأسماك من خلال الاستكشاف ودراسة جدوى القطاعات البحرية الجديدة والناشئة، على سبيل المثال تربية الأحياء المائية في المياه الداخلية والبحرية، والتكنولوجيا الحيوية البحرية؛

(٢) تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الإقليمية ووصول مصايد الأسماك ومنتجاتها إلى الأسواق من خلال إضافة القيمة وتحويل المعالجات الصغيرة بما في ذلك الأعمال التجارية المملوكة للمرأة والشباب إلى الصناعة؛

(٣) تحسين التجارة البينية وتحسين وصول المنتجات السمكية والأسماك إلى الأسواق التنافسية؛

(٤) تحسين إدارة مصايد الأسماك وحوكمتها وتحقيق الحماية الفعالة لمساحة وموارد المحيطات من خلال تنسيق أفضل عبر مختلف القطاعات، والمشاركة الشاملة، وتطبيق تدابير الحماية، وزيادة استخدام أدوات المراقبة والإنفاذ؛

(٥) تحسين الوقاية من المخاطر المتعلقة بالاقتصاد الأزرق أو اقتصاد المحيطات، بما في ذلك الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والتلوث البحري، وتغير المناخ، من خلال النُهُج المتكاملة للتعاون الإقليمي الفعال بشأن الأمن البحري.

وتتضمن المبادرات الأخري التي سوف يتم إتخاذها ما يلي:

(١) تحسين إنتاج مصايد الأسماك من خلال استدامة الاستفادة والاستكشاف وجدوى القطاعات البحرية الجديدة والناشئة مثل تربية الأحياء المائية الداخلية والبحرية وتكنولوجيا الأحياء البحرية لزيادة النمو الاقتصادي وضمان الأمن الغذائي؛

(٢) تحسين البنية التحتية لمصايد الأسماك والمرافق لتلافي خسائر ما بعد الصيد؛

(٣) تمكين وتعزيز قدرات الصيادين لتحسين الصيد وتحسين سبل العيش؛

(٤) تشجيع الاستثمار في مصايد الأسماك لزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي والأمن الغذائي وخلق فرص العمل؛

(٥) منع الجرائم المتعلقة بمصائد الأسماك فيما يتعلق بالتدفق عبر القارات للمنتجات السمكية غير المشروعة والأموال غير المشروعة وضحايا الاتجار بالبشر في قضايا الجريمة المنظمة عبر الوطنية في صناعة صيد الأسماك؛

(٦) تطوير الموانئ البحرية،و تزويد السفن بالوقود، والمعرفة المحيطات؛

(٧) وضع سياسة للأمن والسلامة البحرية؛

(٨) إنشاء أساطيل لصيد الأسماك.

السياحة

(١) تعزيز البيئة التنظيمية والسياسات المواتية لصناعة السياحة بما في ذلك السياسة الضريبية ونظام التأشيرات واحتضان الأعمال التجارية والوظائف اللائقة للشباب؛

(٢) التحالف في صناعة السياحة: التعاون الإقليمي بين الجهات الفاعلة في قطاع السياحة. ويشمل ذلك إنشاء دوائر سياحة عبر الحدود لتحسين جاذبية المنتج؛

(٣) السياحة وتغير المناخ: حفظ التنوع البيولوجي من أجل تنمية السياحة؛ وتعزيز السياسات والموارد والوعي لإدارة الموارد والحفاظ عليها؛

(٤) السياحة وتطوير البنية التحتية: إن النقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل الجوي، والخدمات المالية، كلها عناصر مكملة لتنمية السياحة؛

(٥) وضع استراتيجية سياحة إقليمية في ضوء تفشي الجائحة.

(٥-١-٣) التكامل/الربط المادي

تُعد البنية التحتية الاقتصادية بمثابة شرط مسبق ومحفز للتكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية. إن تطوير البنية التحتية الاقتصادية هو أمر بالغ الأهمية لبناء القدرات الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج، ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي الشامل المستدام والتنمية البشرية في أي بلد أو إقليم في نهاية المطاف. وأثرت التكلفة العالية لممارسة الأعمال التجارية في أفريقيا سلبًا على قدرتها التنافسية في السوق العالمية. ولذلك، فإن سد فجوات البنية التحتية الاقتصادية هو أمر حتمي نحو تعجيل النمو الاقتصادي والتنمية في إقليم الكوميسا.

وتسعى الكوميسا إلى معالجة القيود الرئيسية أمام إمكانية تحسين البنية التحتية والخدمات في الإقليم، لا سيما فيما يتعلق بالطاقة والنقل والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقامت الكوميسا، من بين أمور أخرى، بمساعدة الدول الأعضاء بشكل فعال في حشد مشروعات البنية التحتية الإقليمية لتمويل وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تطوير البنية التحتية الأساسية. إن مجالات التركيز الثلاثة لركيزة تطوير البنية التحتية الاقتصادية، هي: الطاقة، والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولكل منها، وضعت الكوميسا السياسات والبرامج أو الأدوات الجديرة بالملاحظة.

(أ) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- **تعزيز التحول الرقمي**

من أجل دعم التطور المستقبلي للاقتصاد الرقمي في الإقليم والقارة ككل، هناك حاجة إلى وجود إطار استراتيجي واضح يمَكِّن من اتخاذ القرارات المستقبلية بشأنه. كما أن هناك حاجة إلى إطار عمل مبتكر يعتمد على المواءمة والتعاون والتنسيق للنهوض بالاقتصاد الرقمي في الإقليم بما يتجاوز السياسات الوطنية الفردية.

وهناك احتياج لبيئة تنظيمية لضمان أن المشغلين يمكنهم تحقيق العوائد من استثماراتهم، مع تلبية توقعات المستخدمين والحكومات. وعلى الرغم من أن تطوير البنية التحتية يمثل أولوية، إلا أن هناك تحديًا يتمثل في خلق البيئة المناسبة والإصلاحات المؤسسية المناسبة التي من شأنها تعزيز الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الآمنة، والاستفادة منها من أجل تحسين سبل العيش.

وفي إقليم الكوميسا مثل بقية أفريقيا، فتحت العديد من البلدان قطاع الاتصالات للمنافسة في العديد من القطاعات، على الرغم من الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لفتح المزيد من قطاعات الأعمال التجارية. وأدى تشتت السياسات الإقليمية وعدم تنفيذ السياسات واللوائح المنسقة إلى ارتفاع تكلفة الخدمات ومحدودية الوصول إلى الإنترنت. وفي الوقت الحالي، نجد التكاليف الإقليمية على الاتصالات مرتفعة حتى في حالة توصيل عدد كبير من المواطنين. ويتعين ترجمة هذه وفورات الحجم المرتفعة إلى تكاليف أقل للمواطنين وأصحاب الأعمال التجارية.

ويعتمد التركيز الاستراتيجي على الركائز الوظيفية التالية:

(١) البيئة والسياسات واللوائح التي توفر التمكين،

(٢) البنية التحتية الرقمية،

(٣) المهارات الرقمية ورأس المال البشري والابتكار،

(٤) الأمن الإلكتروني،

(٥) التكنولوجيات الناشئة: بقدر وضع السياسات واللوائح لتعزيز تطوير التكنولوجيات الناشئة في الدول الأعضاء، فإننا نؤمن إيمانًا راسخًا بضرورة وجود خطة عمل محددة مصممة لتعزيز تقدم تلك التكنولوجيات لتكون حافزا للتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وإننا نحث الأمانة العامة للكوميسا على تضمين إنشاء مجموعات عمل للتوصل إلى استراتيجية مشتركة فيما يتعلق بتكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة مع إعطاء الأولوية للتركيز على الذكاء الاصطناعي.

● البيئة والسياسة واللوائح التي تمنح التمكين

في العديد من بلدان الإقليم، تزايد الوصول إلى الهواتف المحمولة بسرعة وانخفضت الأسعار. وكانت إصلاحات سياسة السوق القائمة على المنافسة ومشاركة الاستثمارات الخاصة والأنظمة التمكينية بمثابة المُحفز الرئيسي للنمو السريع الذي شهدناه خلال العقدين الماضيين. ومع ذلك، في حين نجحت الإصلاحات القطاعية من حيث تحسين الوصول الشامل للجميع والقدرة على تحمل تكاليف خدمات الهاتف الأساسية، إلا أن معظم السكان لا يزالون غير متصلين بالإنترنت، وفي الحالات التي يتوفر الوصول فيهان لا تزال الأسعار مرتفعة للغاية.

وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن التطورات التكنولوجية والابتكارات السريعة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد أحدثت تحديات لواضعي السياسات والمنظمين. ونظرًا لتغلغل استخدام الإنترنت في المجتمع، فهناك حاجة لتطوير السياسات التي تركز على القضايا الناشئة مثل محو الأمية الرقمية، والخصوصية، والأمن السيبراني، وحوكمة الإنترنت، وإنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، والجيل الخامس.

وبالتالي، فمن أجل قيادة الأسواق، يتعين على واضعي السياسات والمنظمين صياغة وتنفيذ السياسات التمكينية واتخاذ القرارات التنظيمية السليمة مع مراعاة التكنولوجيا الناشئة واتجاهات السوق.

ومن المُتوقع أن يكون برنامج تعزيز الحوكمة والبيئة التمكينية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شرق وجنوب أفريقيا والمحيط الهندي، والذي تعتبر الكوميسا بمثابة المركز الإقليمي الرئيسي فيه، هو الأداة الرئيسية التي سيتحقق على أساسها سد الفجوات في التنسيق الإقليمي وخلق البيئة المواتية.

- **البنية التحتية الرقمية**

تعمل الثورة الرقمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تغيير العالم بمعدل سريع لم يسبق له مثيل. ولقد غيرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الطريقةَ التي تعمل بها الشركات كما غيرت الكيفية التي يتواصل الناس بها، وكيفية تبادلهم للمعلومات، وكيفية التفاعل مع القطاعين العام والخاص. وتتكون البنية التحتية الرقمية عادة من نظام بيئي للأجهزة المتصلة التي تتبادل المعلومات مع بعضها البعض. ومن المُتوقع أن يكون للبنية التحتية الرقمية التحويلية تأثير على جميع الصناعات تقريبًا، مما يتيح مجالات تطبيقات مثل: المدن الذكية، والسيارات الذكية، والتنقل، والمنزل الذكي والصناعات الذكية المرتبطة به، وبنيات الطاقة والشبكات الكهربائية الذكية، والرعاية الصحية الذكية، والتعليم الذكي ووالتدريب الذكي، والوصول الذكي إلى الأسواق، والمعاملات المالية الذكية، الوصول الذكي إلى المعلومات، وغير ذلك من الكثير من التطبيقات الذكية.

ومن حيث البنية التحتية الرقمية الهجينة، فإن الإقليم متأخر في تسخير قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحويل المدن إلى مدن ذكية وتعزيز الخدمات الحيوية مثل الصحة والتعليم والوصول إلى المعلومات. وسيؤدي البناء الناجح للبنية التحتية الرقمية (الرقمية الخالصة والهجينة) عبر جميع أنواع البنيات التحتية في كل من المناطق الحضرية والريفية إلى فتح الفرص الاقتصادية الجديدة.

ولذلك، هناك حاجة إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية في جميع جوانب تطوير البنية التحتية في الإقليم.

- **المهارات الرقمية ورأس المال البشري والابتكار**

تواجه العديد من البلدان في الإقليم التحديات لتسخير إمكانات الاقتصاد الرقمي الذي يحتاج إلى مهارات للتعامل معها. وتحتاج العديد من الدول إلى المساعدة لتطوير المهارات المطلوبة ومبادرات التدريب وبناء القدرات. ومع انتقالنا إلى العصر الرقمي المستقبلي، تتطلب الوظائف المستقبلية امتلاك المهارات الرقمية، وبالتالي فهناك حاجة لتحديد المهارات الأساسية التي سيتم البحث عنها في مختلف القطاعات الاقتصادية.

كما يتعين تعزيز بناء القدرات وتنمية المهارات والابتكار في المدارس والكليات والجامعات.

- **الأمن الإلكتروني**

وضعت الكوميسا سياسة نموذجية ومشروع قانون بشأن الأمن السيبراني أو الإليكتروني تتمثل الأهداف من ذلك في الآتي:

(١) مواءمة الأطر القانونية والتنظيمية للبلدان الأعضاء في الكوميسا ومواءمتها مع أفضل الممارسات الدولية؛

(٢) تيسير إنشاء السياسات ذات الصلة والتشريعات وهياكل إنفاذ القانون لدعم الأمن السيبراني؛

(٣) ضمان الحد من التهديدات ومن نقاط الضعف الأمنية في مجال السيبرانية؛

(٤) تعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص؛

(٥) تعزيز وتقوية التعاون الدولي في مجال الأمن السيبراني؛

(٦) بناء القدرات وتعزيز ثقافة الأمن السيبراني؛

(٧) تشجيع الامتثال لمعايير الأمن السيبراني الفنية والتشغيلية المناسبة.

التركيز الاستراتيجي

تواصل الكوميسا تعزيز مبادرات بناء القدرات في مجال الأمن السيبراني والوعي وإنشاء مركز إقليمي للأمن السيبراني.

ومن المُتوقع تنفيذ البرامج والمشروعات التالية خلال السنوات الخمس المقبلة:

- **تعزيز إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبيئة التمكين في إقليم الشرق والجنوب الأفريقيين والمحيط الهندي:** يدعم البرنامج التطوير الفعال ومراجعة مختلف السياسات الإقليمية والأطر التنظيمية بطريقة منسقة تساهم في تعزيز المنافسة وتحسين فرص الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الآمنة والفعالة من حيث التكلفة. وتشمل المجالات التي يجب معالجتها ما يلي: الوصول الشامل للجميع، والتشابه، والتجارة الإلكترونية، والوصول إلى المصادر المفتوحة، وترويج الاستثمار، والتجوال، والربط البيني.

❖ **إنشاء أمن سيبراني إقليمي:**

إن الكوميسا بصدد إنشاء مركز إقليمي للأمن السيبراني لتوفير بناء القدرات وتبادل المعلومات. وستستضيف رواندا هذا المركز.

❖ **إنشاء أمانة عامة لرابطة منظمي المعلومات والاتصالات بالشرق والجنوب الأفريقي:**

لقد عرضت رواندا استضافة الأمانة بالاشتراك مع المركز الإقليمي للأمن السيبراني. وستتمثل الأنشطة الرئيسية في دعم إنشاء الأمانة وتعيين الموظفين.

❖ **تشجيع البنية التحتية الرقمية:**

من المُتوقع أن يكون للبنية التحتية الرقمية التحويلية التأثير على جميع الصناعات تقريبًا التي تتيح مجالات التطبيق التالية: المدن الذكية، والسيارات الذكية، والتنقل، والمنزل الذكي والصناعات الذكية المرتبطة به، والطاقة والشبكات الذكية، والرعاية الصحية الذكية.

وتستلزم هذه الأنشطة خلق البيئة المواتية للبنية التحتية الرقمية.

❖ **بناء القدرات والوعي:**

يتعين تنفيذ مشروعات بناء القدرات والوعي بصورة شاملة ومستمرة.

(ب) النقل

يعمل النقل على تدعيم الترابط والتكامل مع الفرص لتقليل تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في حالة وجود البنية التحتية السليمة التي تُكملها السياسات المناسبة واستراتيجيات تحسين الكفاءة التشغيلية. ويجب القضاء على الروابط المفقودة في البنية التحتية والفجوات السياساتية والعقبات التشغيلية بقصد تحسين تدفق التجارة والتنقل. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى إنشاء مؤسسات إدارة الممرات، وتنسيق السياسات ومواءمتها، وبناء القدرات.

● **تحسين أداء الممرات**

يظل نهج الممرات هو الإطار الرئيسي لتعميم تطوير البنية التحتية وتنسيق السياسات وتنسيق تعزيز كفاءة النقل. وتوفر الممرات فرصًا للتنسيق المركز لتطوير البنية التحتية وصيانتها، وتدفقات حركة المرور، وتطبيق أدوات تيسير التجارة والنقل، وبناء القدرات لدول الممرات، والمقارنة مع أفضل الممارسات.

وستنشئ الكوميسا مؤسسات لإدارة الممرات بقصد توفير التنسيق المركز لأنشطة الممرات المحددة. ويسترشد ذلك بالقرارات والأوامر التوجيهية القائمة للمجلس الوزاري والقمة. وسيتم إنشاء مؤسسات إدارة ممرات جيبوتي وبورسودان بدعم من الشركاء المتعاونين خلال فترة الخطة.

● **الطيران**

يتمتع الطيران بإمكانية المساهمة بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال تحسين الترابط وراحة الركاب، وإنتاجية العوامل، والتوظيف، وتحسين المزايا لقطاعات الاقتصاد الأخرى، مثل صناعات دعم قطاع السياحة والطيران. ولتحقيق هذه الإمكانية، هناك حاجة إلى تنسيق السياسات واللوائح وإلى الإصلاحات في سلطات الطيران المدني، وبناء القدرات، وتعميم مراعاة منظور مسائل النوع.

وسيكون تكامل سوق النقل الجوي من الأوليات التي تهدف إلى تحسين الترابط، وزيادة المنافسة والكفاءة، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة السفر. وستدعم الكوميسا تفعيل سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد من خلال تعزيز تجانس العمليات، وسلامة الطيران، وتنسيق السياسات ومواءمتها، ودعم الإصلاحات في قطاع الطيران، وبناء القدرات على جميع المستويات. ويعد سوق النقل الجوي الأفريقي الموحد هو أحد المشروعات الرائدة في إطار أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣.

في ضوء الأهمية التي تولى لسلامة الطيران لا سيما في سوق النقل الجوي المتحرر والمتكامل، تعمل الكوميسا على تعبئة الموارد لإنشاء منظمة مراقبة سلامة الطيران لتغطية الدول الأعضاء التي لا تنتمي إلى أي منظمة إقليمية لمراقبة السلامة.

- **الطرق**

إن الطريق من "كيب تاون" إلى "القاهرة" قيد التنفيذ، ومع ذلك، تختلف أقسامه من حيث الحالة، وما زالت أحكام صيانة الطرق في مرحلة النشوء. ولعبت سلطات تطوير الطرق وصناديق الطرق دورًا مهمًا في التخفيف من تحديات تمويل البنية التحتية للطرق. وليست كل الدول الأعضاء بالكوميسا لديها هذه المؤسسات. وفي ضوء الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية للطرق، يجب وضع المبادرات لصيانة هذه الطرق وحمايتها لضمان جودة تحملها. وينصب التركيز خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ على إنشاء وكالات تطوير الطرق، وصناديق الطرق، في الدول الأعضاء التي لا توجد فيها مثل هذه المؤسسات، وتعزيز تلك الموجودة التي تقيس على أفضل الممارسات العالمية.

وتقديرًا للاستثمارات الضخمة في الطرق، سيتم ضمان حماية هذه الطرق من خلال تنفيذ اتفاقية النقل البري متعددة الأطراف، واستراتيجية إدارة حمولة المركبات على النحو المتفق بشأنه على مستوى الثلاثية.

وسيتم تعزيز السلامة على الطرق من خلال إنشاء الوكالات لإدارة السلامة على الطرق. وسيكون في قلب هذه المبادرة تطويرُ وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية لإدارة السلامة على الطرق وبناء القدرات.

الربط البحري الإقليمي

النقل البحري هو أرخص وسيلة نقل، ويدعم أكثر من ٨٠٪ من التجارة العالمية. ومع ذلك، يتم التحكم في الخدمات البحرية الدولية من قبل عدد قليل من الشركات البحرية التي تقرر رسوم توجيه خطوط الملاحة والنقل. ولكي تتمكن الدول الأعضاء بالكوميسا من التأثير على رسوم التوجيه والنقل، هناك حاجة إلى أن يكون لدى الدول الأعضاء خطوط شحن خاصة بها.

وتتمتع الدول الجزرية بمكانة خاصة في تطوير البنية التحتية في إقليم الكوميسا، نظرًا لأنها ليست أراض مرتبطة بالبر الرئيسي لأفريقيا. ومن أجل تعزيز التجارة والتكامل بين الدول الجزرية وكتلة البر الرئيسي، تجري الكوميسا دراسة جدوى بقصد إنشاء خط ملاحي لجزر المحيط الهندي ودعم توقيع الاتفاقيات وتسجيل خط الشحن. وسيقدم خط الشحن الخدمات للدول الجزرية فيما بينها وبين القارة والدول الجزرية.

- **النقل المائي الداخلي**

توفر المسطحات المائية الداخلية (البحيرات والأنهار) في إقليم الكوميسا فرصًا للاستفادة من النقل المائي الداخلي. وستدعم الكوميسا تطوير وإدارة البنية التحتية للنقل المائي الداخلي من خلال تعبئة الموارد لدراسات الجدوى، والتصميم التفصيلي والبناء، وتطوير معايير وأنظمة نقل المياه الداخلية، وبناء القدرات. وستؤدي زيادة استخدام هذا الأسلوب للنقل إلى خفض تكاليف النقل، وخفض التلوث البيئي، وتحسين الفرص الاقتصادية، وتعميق التكامل الإقليمي.

- **النقل بالسكة الحديدية**

يُعد النقل بالسكك الحديدية وسيلة مهمة من وسائل النقل البري تتمتع بالخصائص المرغوب فيها والتي تتمثل في كونها وسيلة نقل ضخمة، وأرخص تكلفة، وفعالة في استهلاك الوقود، وصديقة للبيئة. ولم يستفد الإقليم بالكامل من إمكانات النقل بالسكك الحديدية لأن قدرة البنية التحتية للسكك الحديدية الإقليمية قد انخفضت بشكل كبير على مر السنين بسبب التقادم، والافتقار إلى الاستثمار، ونقص الصيانة. وبالتالي، فقدت السكك الحديدية حصتها في السوق، بسبب الطرق، والطرق وسيلة نقل سطحي أكثر تكلفة نسبيًا مما يؤثر سلبًا على القدرة التنافسية الإقليمية.

وستضع الكوميسا استراتيجية متعمقة لتنشيط قدرة السكك الحديدية الإقليمية، للحث على التحول النموذجي لحركة المرور

من وسيلة الطرق إلى وسيلة السكك الحديدية. ويُعد إنشاءُ الصناديق المخصصة للسكك الحديدية على المستوى الوطني من الأمور المركزية لاستراتيجية التنشيط هذه من أجل دعم تطوير البنية التحتية للسكك الحديدية ودعم صيانتها، كما هو الحال مع صناديق دعم الطرق. ولضمان اتباع النهج المنسق لتطوير البنية التحتية المادية للسكك الحديدية، سيتم تطوير خطة رئيسية للبنية التحتية الإقليمية للسكك الحديدية على مستوى الثلاثية، بسبب تداخل العضوية والترابط في البنية التحتية للسكك الحديدية. وسيساهم إنشاء اتحاد للسكك الحديدية بالثلاثية بشكل إيجابي في النهوض بجدول أعمال السكك الحديدية من خلال توفير منصة مركزة لمناقشة وتنسيق المسائل المتعلقة بالسكك الحديدية. وسيشمل ذلك وضع معايير السكك الحديدية، والسياسات، واستراتيجيات تحسين العمليات، وبناء القدرات.

ويتطلب المشروع الرائد لشبكة السكك الحديدية القارية للقطارات عالية السرعة في جدول أعمال ٢٠٦٣ التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي والذي يسعى إلى ربط جميع عواصم القارة الأفريقية، مشاركة المجتمعات الاقتصادية الإقليمية. وستقوم الكوميسا بتنسيق أنشطة الدول الأعضاء فيها وتقديم المشورة الفنية والسياساتية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، ،ذلك في سياق تطور المشروع. وباعتبار الكوميسا هي أكبر تجمع اقتصادي إقليمي في القارة فإنها في وضع أفضل لأداء هذا الدور بفعالية.

التركيز الاستراتيجي

بالنظر إلى حالة مختلف قطاعات النقل الفرعية، ستواصل الكوميسا المبادرات على النحو المبين أدناه:

تحسين أداء الممرات

(١) تيسير دول الممر لتوقيع اتفاقيات الممرات لكل من جيبوتي وبورسودان؛

(٢) وضع واعتماد الخطط الاستراتيجية للممرات؛

(٣) إنشاء مؤسسات إدارة الممرات وتعبئة الموارد لدعمها خلال السنوات الثلاث إلى الخمس الأولى من مرحلة التكوين؛

(٤) تيسير إنشاء المراكز الحدودية ذات النافذة الواحدة؛

(٥) دعم تنفيذ أدوات تيسير النقل والتجارة لتحسين كفاءة الممرات وتقليل تكاليف النقل؛

(٦) القيام ببناء القدرات لتحسين المهارات والمستويات الإنتاجية لموظفي الممرات في بيئة العمل الجديدة.

الطيران

١. دعم إنشاء سوق نقل جوي أفريقي موحد

- الدعوة إلى تعزيز الالتزام الرسمي من قبل الدول الأعضاء وإلى تيسير التوقيع عليه من خلال ورش عمل وحملات التوعية؛
- وضع الأطر والأدوات المؤسسية الإقليمية لمواصلة تنفيذ إعلان ياموسوكرو؛
- الدعوة والمناصرة للسياسات من أجل تنظيم المنافسة وتفعيل قواعد ولوائح المنافسة المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي؛
- تيسير وضع واعتماد اللوائح الاقتصادية المتبقية لدعم العمليات في سوق النقل الجوي المتكامل؛
- إنشاء منظمة إقليمية لمراقبة السلامة للدول الأعضاء السبعة في الكوميسا التي لا تنتمي إلى أي من منظمة إقليمية لمراقبة السلامة.

٢. تيسير العمليات المتجانسة

- دعم تنفيذ معايير الايكاو والممارسات المُوصى بها؛
- تيسير التنسيق المدني – العسكري لتعزيز الاستخدام المرن للمجال الجوي؛
- دعم إنشاء قواعد البيانات الإقليمية؛
- دعم إنشاء إطار مؤسسي إقليمي لتطوير ونشر أنظمة الاتصالات القابلة للتشغيل البيني، ونظم الملاحة والمراقبة، وإدارة الحركة الجوية.

٣. تيسير إصلاح سلطات الطيران المدني

- إجراء دراسة خط الأساس لتقييم الوضع الحالي لجميع أنظمة النقل الجوي الوطنية في الإقليم بما في ذلك السياسات، واللوائح، والتكنولوجيا، والبنية التحتية، والمستخدمين؛
- دعم الإصلاحات على المستوى الوطني لتنفيذ الأطر التنظيمية والسياسات النموذجية القائمة والمنسقة إقليميًا؛
- دعم الفصل بين الوظائف التنظيمية والتشغيلية لهيئات الطيران المدني لغرض تعزيز الكفاءة التشغيلية؛
- دعم الدول الأعضاء في إعداد النماذج المناسبة القائمة على التكلفة للحفاظ على الإيرادات للهيئات التنظيمية؛
- تحديد وسد الاحتياجات التدريبية لأصحاب المنفعة الرئيسيين بما في ذلك تضمين الجوانب مسائل النوع؛
- تيسير قيام الدول الأعضاء بوضع سياسات وخطط العمل التي تراعي مسائل النوع في قطاع الطيران؛
- دعم الدول الأعضاء في إعداد اللوائح الخاصة بعمليات المطارات التي تعزز الاستدامة البيئية.

الطرق

(١) تيسير تطوير البنية التحتية المادية للطرق من خلال إجراء دراسات الجدوى ودعم تعبئة الموارد؛

(٢) وضع سياسة نموذجية لتمويل تطوير البنية التحتية للطرق وصيانتها؛

(٣) تيسير إنشاء وكالات تطوير الطرق وصناديق الطرق لدعم تطوير البنية التحتية وصيانتها؛

(٤) تيسير توقيع اتفاقية النقل البري متعددة الأطراف وتنفيذ استراتيجية إدارة حمولة المركبات؛

(٥) تعزيز إدارة السلامة على الطرق والأطر القانونية والمؤسسية؛

(٦) دعم إنشاء وكالات إدارة السلامة على الطرق وتعزيز الوكالات القائمة؛

(٧) بناء القدرات في مجال إدارة السلامة على الطرق.

ترابط النقل البحري

(١) إجراء دراسة جدوى بشأن إنشاء خط ملاحي لجزر المحيط الهندي؛

(٢) تيسير توقيع الاتفاقيات وتسجيل الخط الملاحي.

النقل المائي الداخلي

(١) حشد الموارد لدراسات الجدوى وتطوير المشروعات؛

(٢) إجراء دراسة جدوى حول إنشاء طريق ملاحي بين البحر الأبيض المتوسط وبحيرة فيكتوريا؛

(٣) إجراء دراسة جدوى حول إنشاء مرافق تسمح بشحن المركبات في بحيرة تنجانيقا؛

(٤) تيسير تطوير معايير ولوائح نقل المياه الداخلية؛

(٥) تنسيق بناء القدرات.

النقل بالسكك الحديدية

(١) تيسير تطوير مشروعات البنية التحتية الجديدة للسكك الحديدية من خلال:

- إجراء دراسات الجدوى،
- تطوير المفاهيم،
- تعبئة الموارد،
- تطوير مخطط رئيسي للسكك الحديدية الإقليمية؛

(٢) دعم تطوير مشروع شبكة السكك الحديدية القارية عالية السرعة؛

(٣) تيسير إنشاء اتحاد للسكك الحديدية بالثلاثية وإنشاء أمانة عامة للاتحاد.

(ج) الطاقة

في عام ٢٠١٩، بلغ توليد الطاقة المركبة في إقليم الكوميسا بـ ٩١,٩٦٩ ميجاوات، وهو رقم لا يزال منخفضا بالنظر إلى عدد السكان، وعند مقارنته بالدول الصناعية مثل فرنسا وألمانيا وأسبانيا التي لديها عدد أقل بكثير من السكان ولكن لديها طاقة توليد أعلى سعة. وعلاوة على ذلك، وباستثناء عدد قليل من البلدان التي لديها ما يقرب من ١٠٠ في المائة من الوصول إلى الكهرباء، فإن معدل الوصول في معظم بلدان الإقليم لا يزال منخفضًا، حيث يقدر متوسط الوصول بما يزيد قليلًا عن ٥٠٪. ويعاني قطاع الطاقة من تحديات أخرى تشمل ما يلي على النحو المبين، في مسح قضايا الطاقة لعام ٢٠١٩ الذي أجراه مجلس الطاقة العالمي بالتعاون مع الكوميسا:

- **تصميم السوق:** لا يزال تصميم سوق قطاع الطاقة يفرض التحديات أمام تطوير القطاع وتشغيله بكفاءة. وتشمل بعض القضايا المحيطة بتصميم السوق التعريفات غير العاكسة للتكلفة، والأطر التنظيمية الجامدة التي تم سنها منذ وقت طويل وتحتاج إلى رفع مستواها لكي تستجيب للقضايا الحالية، والمرافق المتكاملة رأسيا والتي تعيق في بعض الحالات مشاركة القطاع الخاص في قطاع الطاقة بسبب عدم الوصول إلى شبكة التوصيل.
- **العلاقة بين الطاقة والمياه:** كان لتغير المناخ التأثير السلبي على قطاع الطاقة في بعض الدول الأعضاء بالكوميسا التي تعتمد على الطاقة الكهرومائية. وبالنظر إلى إمكانات الطاقة الكهرومائية غير المستغلة ومشروعات توليد الطاقة الكهرومائية القائمة، فمن المنطقي توقع أن تغير المناخ سيظل يمثل تهديدًا أمام قطاع الطاقة في الإقليم بسبب الآثار الضارة للجفاف.
- **أسواق رأس المال:** وفقًا لبنك التنمية الأفريقي، يتوقع أن تواجه القارة الأفريقية عجزًا في البنية التحتية بما يقارب ١٠٨ مليار دولار أمريكي سنويًا. وعلى الرغم من هذا العجز الهائل، لا تزال أسواق رأس المال في أفريقيا تلعب دورًا ضئيلًا نسبيًا في تمويل مشروعات البنية التحتية. وبالنسبة لمعظم المشروعات الكبيرة، يتم الحصول على التمويل من خارج القارة. في تقريرها لعام ٢٠١٩ بعنوان "تحديات وفرص أسواق رأس المال الأفريقية"، ذكرت مؤسسة معهد التحليلات المالية أن البورصات الأفريقية لا تزال توصف بأنها لا تتسم بالسيولة وتعاني بصورة كبيرة والتجزؤ والتفكك، وبأنها تعمل في ظل بيئات تنظيمية ضعيفة. وبعض العوامل المساهمة في هذه الصورة تشمل:

- أنه غالبًا ما يطلب المستثمرون ضمانات سيادية قبل تمويل المشروعات؛
- الاعتماد على المستثمرين الأجانب والمستثمرين الذين يستثمرون بعملة تعتمد على الدولار. ويمكن ملاحظة ذلك في قطاع الطاقة حيث تسيطر العملة الأجنبية على اتفاقيات شراء الطاقة؛
- ارتفاع مخاطر الصرف الأجنبي بسبب ضعف العملات المحلية في بعض البلدان، وهو الأمر الذي لا يشجع المستثمرين الأجانب بسبب ارتفاع المخاطر المتعلقة بالصرف الأجنبي؛
- التغييرات الجذرية في السياسات مثل الحدود القصوى للفائدة والتي قد يكون لها في بعض الأحيان التأثير الضار على النمو الاقتصادي، حيث يمكن أن تؤدي أيضًا إلى تقليل هوامش الربح للمستثمرين.

التركيز الاستراتيجي

من أجل تعزيز تنمية قطاع الطاقة في الإقليم، تركز الكوميسا على المبادرات التالية:

ربط البنية التحتية الاقتصادية

هناك عدد من مشروعات الربط الكهربائي قيد التنفيذ في الإقليم. ويعمل مجمع الطاقة للشرق الأفريقي أيضًا على إعداد مختلف أدوات السوق لتشغيل مجمع الطاقة الإقليمي في الجزء الشرقي من أفريقيا. وبالنظر إلى أنه من المُتوقع أن تكتمل معظم مشروعات الربط البيني الجارية في عام ٢٠٢١، هناك توقعات قوية بأن السوق الإقليمية ستكون جاهزة للتشغيل بحلول عام ٢٠٢٢.

إن الدافع وراء الحاجة إلى سوق طاقة إقليمي فعال هو إمكانية وجود أمن للطاقة معزز يتأتي من الترابط. وقد ينتج عن سوق الطاقة الإقليمي أيضًا انخفاض الأسعار التي تأتي مع وفورات الحجم والنطاق في الحالات التي يتم فيها تطوير المشروعات الكبيرة على المستوى الإقليمي. ويوفر التكامل الإقليمي أيضًا الفرصة لاستبدال الكهرباء الحرارية باهظة الثمن بواردات أرخص من الإقليم وتحسين الاستفادة من الطاقة المتجددة.

وتواصل الكوميسا دعمها لما يلي:

(١) تطوير وتنفيذ مشروعات البنية التحتية لتوليد الطاقة ونقلها على المستوى الإقليمي؛

(٢) مجمع الطاقة للشرق الأفريقي، والهيئات الإقليمية الأخرى المكلفة بمسؤولية تخطيط وتنفيذ البنية التحتية على المستوى الإقليمي؛

(٣) أنشطة الربط بين زامبيا وتنزانيا وكينيا لضمان التشغيل بشكل كامل حتى بعد اكتمال التشييد.

الترابط المؤسسي

مع الاستكمال المُتوقع للعديد من روابط موصلات الطاقة وإطلاق منصة التداول لدى مجموعة الطاقة للشرق الأفريقي في عام ٢٠٢١، سيكون من المُتوقع أن يشهد الإقليم زيادة في تداول الطاقة. ولذلك، سيكون من الضروري امتلاك الإقليم للسياسات والآليات التنظيمية التي من شأنها المساعدة في تيسير تداول الطاقة بسلاسة، وذلك من خلال الآتي:

(١) سوف تقوم الكوميسا بتيسير استعراض سياسة الطاقة النموذجية بالكوميسا (٢٠٠٨)، وتعزيز إضفاء الدول الأعضاء الطابع المحلي على السياسة المنقحة،

(٢) سوف تعمل الكوميسا كذلك من خلال الرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة بالشرق والجنوب الأفريقي (رايريسا) على ضمان وضع الأطر التنظيمية الإقليمية لتشغيل الموصلات البينية وتنظيم سوق الطاقة الإقليمية،

(٣) ستواصل الرابطة الإقليمية لمنظمي الطاقة بالشرق والجنوب الأفريقي العمل مع الهيئات التنظيمية الوطنية لتيسير بناء القدرات واستعراض الأقران وتبادل المعلومات،

(٤) تعزيز تعميم مراعاة منظور مسائل النوع، والوصول الشامل للجميع ومشاركة المرأة في قطاع الطاقة.

تشجيع تطوير الطاقة المتجددة

يتمتع إقليم الكوميسا بوفرة موارد الطاقة المتجددة التي تتراوح بين الطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية. وتمثل الطاقة المتجددة مكونًا منخفضًا في مزيج توليد الطاقة في الإقليم، والذي لا يزال حراريًا في الغالب (حوالي ٧٠ ٪ من مزيج الطاقة، حيث تمثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية

والطاقة المائية الصغيرة نسبة أقل من ٥ ٪). وانخفضت تكلفة مصادر الطاقة المتجددة بشكل كبير خلال العقد الماضي، وكانت النتيجة أن معظم البلدان في الإقليم تنظر الآن إلى الطاقة المتجددة كمصدر واعد بديل للكهرباء. وفي هذا الصدد، شرعت العديد من البلدان الأفريقية في البرامج بغرض زيادة حصتها من مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة. وإضافة إلى ذلك، شهد الإقليم أيضًا زيادة كبيرة في نشر أنظمة الطاقة المتجددة القائمة بذاتها أو خارج الشبكة وبالتالي الوصول إلى المناطق التي لم يتم الوصول إليها بعد وغير المتصلة بالشبكة. ولعبت التطورات التكنولوجية أيضًا دورًا محوريًا في تيسير نشر الطاقة المتجددة خارج الشبكة، على سبيل المثال منصات السداد النقدي عبر الهاتف المحمول. وبالتالي، فإن تطوير الطاقة المتجددة من شأنه مساعدة الإقليم على التعامل مع آثار تغير المناخ مع التزامن في زيادة الوصول إلى الكهرباء.

ولذلك، ستعمل الكوميسا على تعزيز الأنشطة التالية التي تهدف إلى تحفيز التنمية في القطاع الفرعي للطاقة المتجددة من أجل زيادة حصتها في مزيج توليد الطاقة:

(١) وضع الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات التي تعزز الطاقة المتجددة؛

(٢) وضع واعتماد ومواءمة المعايير لتشجيع جودة المنتجات في الإقليم؛

(٣) الترويج لحلول الكهرباء خارج الشبكة لزيادة فرص الوصول إلى الطاقة في الإقليم؛

(٤) الترويج للطاقة المتجددة على نطاق واسع لزيادة حصة مكون الطاقة المتجددة في مزيج توليد الطاقة؛

(٥) بناء القدرات في مجال تكنولوجيات الطاقة المتجددة وسياساتها ولوائحها وتمويلها ونماذج الأعمال التجارية؛

(٦) تعزيز التصنيع المحلي لمعدات الطاقة المتجددة ومعدات النقل والتوزيع المرتبطة بها.

النفط والغاز

يظل النفط والغاز من أهم مصادر الطاقة في إقليم الكوميسا. واكتشفت بعض الدول الأعضاء موارد للنفط والغاز وهي بصدد تطويرها. ولذلك، سوف ينصب التركيز على تيسير التجارة وتبادل الخبرات داخل الإقليم.

Source: Adobe stock

(٥-١-٤) مسائل النوع والتكامل الاجتماعي

تعتبر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب والعدالة الاجتماعية بمثابة عناصر أساسية لتحقيق التقدم في جميع مجالات التنمية. ولقد تم إحراز بعض التقدم من خلال وضع السياسات والبرامج وإنشاء الهياكل المؤسسية وتطوير المواد الخاصة ببناء قدرات في مجال مسائل النوع وتنفيذ بعض المبادرات المستهدِفة للمرأة والشباب. ومع ذلك، لا يزال يتعين على الدول الأعضاء بالكوميسا والأمانة العامة والمؤسسات التابعة لها وأصحاب المنفعة الآخرين القيام بالكثير حيث لا يزال الإقليم يعاني من عدم المساواة بين الجنسين ومن محدودية مشاركة المرأة والشباب في مختلف عمليات التنمية، وكذلك عدم كفاية وصول الجميع إلى خدمات التنمية الاجتماعية. فتؤدي أوجه عدم المساواة بين الجنسين والمشاركة المحدودة للمرأة والشباب في عمليات التنمية وعدم كفاية الوصول إلى خدمات التنمية الاجتماعية إلى انخفاض الإنتاجية، وإبطاء وتيرة تحقيق أهداف التنمية ورؤية الازدهار الاقتصادي، مما كان سيتجلى في الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومستويات المعيشة المرتفعة للمرأة والرجال والفتيات والفتيان في الإقليم.

إن معالجة حالات عدم المساواة بين الجنسين والتحديات التي تؤثر على المشاركة الفعالة والهادفة للمرأة والشباب والتحديات الاجتماعية والثقافية هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق رؤية الكوميسا. وتسلط معاهدة الكوميسا في المواد (١١٠ و١٤٣ و١٥٤ و١٥٥) الضوء على أهمية تعاون الدول الأعضاء في المجالات التالية: الصحة والوقاية من أوبئة الصحة العامة، والمسائل الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك التعليم والتدريب على المهارات، معالجة عدم المساواة بين الجنسين، وتعزيز تمكين المرأة والشباب. وتوضح تطلعات المعاهدة أن الكوميسا تهدف إلى دفع وتعجيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاستفادة من إمكانات المرأة والشباب وضمان شمولية الجميع في المشاركة والاستفادة من التنمية الاقتصادية وحماية سبل الحياة، وتعزيز وصول الجميع إلى خدمات التنمية الاجتماعية.

ويتماشى عمل الكوميسا في تعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية ومشاركة المرأة والشباب في أجندة التنمية الإقليمية مع أجندة التنمية الدولية بما في ذلك أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ والإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا (٢٠٠٤) والأجندة العالمية للأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، ومنهاج

عمل بكين (١٩٩٥)، والإعلان السياسي لعام ٢٠٢٠، والقرار ١٣٢٥، وأطر عمل الاتحاد الأفريقي بشأن الشباب والصحة والتعليم والمجالات المواضيعية/التخصصية الأخرى.

وفي ظل هذه الخلفية، تتخذ الكوميسا الموقف الذي يهدف إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتيسير التنمية الاجتماعية والثقافية، ودعم تمكين الشباب والابتكارات لضمان تمتع أجندة التكامل الإقليمي بالشمولية والاستدامة وتلقي القوى الدافعة له من جانب جميع مواطني الإقليم من المرأة والرجال والشباب والأطفال، وتملكهم له، واستفادتهم منه.

التركيز الاستراتيجي

تنصب مجالات التركيز الاستراتيجي للفترة ٢٠٢١–٢٠٢٥ على تعزيز مسائل النوع والتعجيل بالإجراءات التي ترمي إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

(أ) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يُعد تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو أحد الأهداف المحددة في أطر التنمية العالمية والقارية والإقليمية. وستواصل الكوميسا سعيها للمساهمة في تحقيق هذا الهدف الإنمائي وذلك باستخدام نهج مزدوج لإدماج مسائل النوع في جميع برامجها ومشروعاتها وسياساتها وأنظمتها وتنفيذ المبادرات التي تستهدف المرأة لمواجهة التحديات المحددة.

وفي الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥، سينصب التركيز على تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي على مسائل النوع من خلال تعزيز القيادة والمساءلة، وتوفير البيانات المصنفة حسب مسائل النوع، ودعم المرأة في مجال الأعمال التجارية من خلال المعلومات الرقمية ومنصات الشبكات والتنسيق والروابط مع الشركاء والشبكات على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والعالمية بغرض تحقيق النتائج القوية في مجال مسائل النوع وتمكين المرأة. وسيقوم البرنامج بالتدخلات الاستراتيجية التالية:

(١) مواصلة تعزيز وتقوية تعميم مراعاة منظور مسائل النوع، وبناء القدرات، والدعوة، والبحوث، والمساءلة، وإنشاء الشبكات، وتوثيق الممارسات الجيدة عبر التجارة والصناعة والاستثمار والزراعة والطاقة والنقل والاتصالات والتكنولوجيا، وغيرها من القطاعات؛

(٢) تعزيز جمع وتحليل ونشر إحصاءات مسائل النوع عبر القطاعات لتعزيز توافر الإحصاءات بشأن مسائل النوع لاتخاذ القرارات المستنيرة، وللبرمجة، والدعوة، ومتابعة التقدم المحُرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(٣) استكشاف السبل التي يُمكن من خلالها الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتحديد مخاطر الرقمنة المتعلقة بمسائل النوع بالنسبة للشباب من الجنسين؛

(٤) تعزيز النوع الاجتماعي في القطاع الخاص لغرض صياغة السياسات والبرامج وتنفيذها، واحترام مختلف الحقوق للعمال والعاملات بما في ذلك مواءمة السياسات التي تؤيد حقوق المرأة في مكان العمل لحمايتها من العنف القائم على مسائل النوع؛

(٥) تعزيز ومتابعة تنفيذ سياسة الكوميسا لمسائل النوع وأطر تمكين المرأة وكذلك الأطر القارية والعالمية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(٦) تعزيز وتيسير إنشاء نظام للرقابة والمساءلة لغرض تعميم مراعاة منظور مسائل النوع على مستوى إدارة البرنامج داخل الأمانة العامة وفي الدول الأعضاء في جميع القطاعات؛

(٧) مواصلة دعم مبادرات التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود وبناء قدرات مسؤولي الحدود وتنفيذ نظام التجارة المبسط والميثاق المعني بالتجار؛

(٨) تعزيز ودعم تبادل المعلومات والروابط التجارية للمرأة والشباب في الأعمال التجارية من خلال منصات المعلومات والتواصل ومنتديات الأعمال التجارية؛

(٩) إشراك منظمات القطاعين العام والخاص لغرض دعم المرأة في مجال سلاسل الإمداد بما في ذلك في المشتروات الحكومية؛

(١٠) الدعوة إلى توفير برنامج لبناء القدرات بشأن أساسيات تكنولوجيا المعلومات لغرض المشاركة المنصفة للمرأة في الاقتصاد الرقمي للإقليم؛

(١١) تعزيز التوثيق وإعداد التقارير وتبادل الممارسات الجيدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإنشاء وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات الكوميسا ومنظمات المجتمع المدني، ومجموعات المصالح الأخرى لغرض تعزيز المبادرات المتعلقة بتعميم مسائل النوع وتمكين المرأة؛

(١٢) تعزيز مشاركة المرأة على مختلف مستويات الساحة السياسية وفي مواقع صنع القرار.

(ب) الشؤون الاجتماعية والثقافية

تدعو المادة (١٤٣) من معاهدة الكوميسا الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون الوثيق في مجال الشؤون الاجتماعية والثقافية من خلال اعتماد وتنفيذ ميثاق اجتماعي. ولهذا الغرض، تم وضع الميثاق الاجتماعي للكوميسا في عام ٢٠١٤، واعتماده من قبل المجلس الوزاري. ويغطي الميثاق مختلف قطاعات التنمية الاجتماعية. كما يوفر الميثاق التدابير لتعزيز حقوق الإنسان والشعوب إضافة إلى التوجيه بشأن التنمية الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، يشجع الميثاق على التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء بالكوميسا في المجالات الاجتماعية والثقافية خاصة فيما يتعلق بظروف العمل، وقوانين العمل، والتدريب المهني، والتبادلات الثقافية والرياضية، من بين أمور أخرى. وكان هناك تقدم بطيء فيما يتعلق بتوقيع الدول الأعضاء للميثاق الاجتماعي والتصديق عليه لغرض تمكين تنفيذه.

وعلاوة على ذلك، لم تقم الكوميسا بتطوير البرامج الإقليمية حول الشؤون الثقافية والتعليم والرياضة لتقوية هذه المكونات من برنامج الشؤون الاجتماعية. وإلى جانب ذلك، لا يوجد لدى الكوميسا مكتب صحي لتنسيق المبادرات المتعلقة بالأمراض المعدية وغير المعدية والوقاية منها والاستجابة للأوبئة مثل كوفيد -١٩ والإيبولا وغيرها من الأوبئة التي تهدد التجارة

الإقليمية عبر الحدود، وحياة المواطنين، والوصول إلى الخدمات الاجتماعية، والتعليم والوظائف للشباب. وإضافة إلى ذلك، يولي التكامل الاجتماعي الاهتمام بصحة المجتمع والتعليم وهو عامل تمكين رئيسي للتنمية الاقتصادية. إن الأشخاص الأصحاء والمتعلمين والمهرة هم الذين سيعززون النشاط الاقتصادي والتنمية.

وفي الفترة ٢٠٢١ – ٢٠٢٥ سيتم تنفيذ الأنشطة الاستراتيجية التالية:

(١) تشجيع التوقيع والتصديق على الميثاق الاجتماعي للكوميسا بين الدول الأعضاء وتنفيذه؛

(٢) تطوير سياسات الثقافة الوطنية المراعية لمنظور مسائل النوع والمبادرات الثقافية والفنون الإبداعية وتعزيزها وتنفيذها؛

(٣) إجراء دراسة حول إقامة بطولة رياضية إقليمية للكوميسا وصياغة إطار العمل الخاص بها؛

(٤) تشغيل مكتب الصحة في الكوميسا ووضع برنامج صحي لتنسيق المبادرات الصحية والاستجابة للأوبئة، ودعم الدعوة، وتطوير وإدارة المبادرات والمشروعات عبر الحدود وعبر البلدان، والمتابعة والتقييم، ونشر الممارسات الجيدة، ومواءمة السياسات والاستراتيجيات؛

(٥) إجراء دراسات بشأن زواج الأطفال وغيرها من الممارسات الضارة، ونشر النتائج على مختلف أصحاب المنفعة لتنفيذ الحملات والدعوة للقضاء على تلك الممارسات؛

(٦) مواءمة تنفيذ سياسة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والإبلاغ عن التقدم المحُرز نحو تحقيق أهداف مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز؛ بالإضافة إلى تعزيز صحة الأم والأطفال والمراهقين؛

(٧) التنسيق والترابط مع أصحاب المنفعة الآخرين مثل منتدى النساء الأفريقيات العاملات في حقل التربية والتعليم، ومركز الاتحاد الأفريقي الدولي لتعليم الفتيات والمرأة في أفريقيا بشأن تعزيز تعليم الفتيات؛

(٨) إشراك مكاتب السيدات الأوليات في إقليم الكوميسا في تعزيز التنمية الاجتماعية والقضاء على الممارسات الضارة؛

(٩) إنشاء وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المنفعة لغرض دعم المبادرات الاجتماعية والثقافية والرياضية.

(ج) تمكين الشباب

يُشكل الشباب غالبية سكان الإقليم. وتدرك الدول الأعضاء بالكوميسا أهمية تمكين الشباب وتنميتهم والمساهمة الإيجابية التي يمكن أن يقدموها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن للشباب أن يلعبوا دورًا رئيسيًا في تعزيز الابتكارات، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقضايا مسائل النوع وتمكين المرأة، وتنمية الشباب أنفسهم. وفي عام ٢٠١٥، اعتمد المجلس الوزاري برنامج الكوميسا للشباب لغرض تعزيز مشاركة الشباب وتمكينهم. ويركز البرنامج على المجالات ذات الأولوية التالية:

(١) البحث العلمي لتعميق قاعدة المعرفة حول تمكين الشباب وتنميتهموتنمية قدراتهم؛

(٢) تطوير سياسة الشباب للتعجيل بتنفيذ الأطر القارية والعالمية الخاصة بالشباب مثل ميثاق الشباب الإفريقي وبرنامج العمل العالمي للشباب التابع للأمم المتحدة؛

(٣) تعزيز مشاركة الشباب في الحوكمة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكامل الإقليمي؛

(٤) تحفيز توسيع فرص العمل اللائق والمنتج للشباب في القطاع الخاص؛

(٥) تطوير ودعم ريادة الأعمال الشبابية؛

(٦) تعزيز التعليم والتدريب، من أجل توظيف أكبر للشباب.

وتواصل الكوميسا التركيز على تمكين الشباب لضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشباب في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وفي صنع القرار. وتشمل التدخلات الاستراتيجية ما يلي:

(١) تعزيز تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج شبابية إقليمية شاملة ومتكاملة ومتعددة القطاعات؛

(٢) تيسير إنشاء مجلس شباب الكوميسا، ومشاركة الشباب في منصات صنع القرار الإقليمية؛

WOMEN EMPOWERMENT

(٣) تعزيز تنفيذ برنامج الكوميسا للشباب والمبادرات الأخرى المتعلقة بالشباب من قبل الدول الأعضاء وأصحاب المنفعة الآخرين؛

(٤) تعزيز وتيسير ودعم تنمية الشباب وإشراكهم من خلال بناء القدرات والمشاركة الهادفة والتمثيل في مجالات الحوكمة الديمقراطية، والمشاركة المدنية، والسلام، وفي منع النزاعات وحلها، والعمليات الاجتماعية والاقتصادية؛

(٥) تشجيع الاستثمارات ومبادرات القطاع الخاص، والابتكارات، والاحتضان، والأعمال التجارية الزراعية، وبناء القدرات، والوصول إلى الأسواق التي تستهدف التمكين الاقتصادي وتنمية المهارات والوظائف وتعزيز ريادة الأعمال التجارية للشباب؛

(٦) تعزيز تعميم منظور الشباب في برامج ومشروعات الكوميسا؛

(٧) تعزيز وتوفير المنصات والسبل للشباب للحصول على آرائهم وأفكارهم ومناصرة أصواتهم وإدماجها في مجالات حل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية في الدول الأعضاء وفي الإقليم؛

(٨) تعزيز ودعم التعليم، والتدريب، والتدريب الداخلي، والإرشاد، والعمل التطوعي، لزيادة قابلية الشباب للتوظيف؛

(٩) تعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية بما في ذلك الخدمات الصحية الملائمة للشباب، لا سيما خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والصحة العقلية، والوقاية من استخدام المخدرات وإعادة التأهيل لمستخدميها، والدعوة إلى القضاء على الممارسات الضارة التي تعرض الفتيات والفتيان في الغالب لوضعيات تعرضهم للخطر؛

(١٠) تعزيز وإجراء البحوث، وتبادل المعرفة، وتوثيق الممارسات الجيدة بشأن تمكين الشباب وتنميتهم لغرض تعميق قاعدة المعرفة. وإنشاء وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومجموعات المصالح الأخرى لغرض تعزيز ودعم الابتكارات الشبابية، والإدماج، والمشاركة والمبادرات المتعلقة بتمكين الشباب.

(٥-١-٥) الأمانة العامة ذات الفعالية

تعمل الأمانة العامة للكوميسا كمُيسر ومُنسِّق ومحفز وفي كثير من الأحيان كمُبادر استباقي لبرامج التكامل. وينص البيان المتعلق بمهمة الكوميسا على ما يلي: "**توفير الخدمات الفنية الممتازة للكوميسا من أجل تيسير التنمية المستدامة في الإقليم من خلال التكامل الاقتصادي**". وتسترشد الأمانة العامة للكوميسا، في أداء هذه المهمة بمجموعة المبادئ الأساسية التالية:

(١) **رضا العملاء** لتلبية أو تجاوز توقعات العملاء،

(٢) **القيادة ذات الجودة** والعمل الجماعي واحترام بعضنا البعض في بيئة مواتية،

Source: Adobe stock

(٣) **الاهتمام بالبيئة** والمسؤولية الاجتماعية،

(٤) **الشفافية** أو الانفتاح،

(٥) **المهنية** في إدارة أنشطة المنظمة وأموالها ومواردها،

(٦) **المساءلة** وتحمل الفرد المسؤولية عن أفعاله.

وتُدرك الكوميسا بأن استدامة أي منظمة تعتمد على رأس المال البشري، ورأس المال المعلوماتي (الأنظمة)، وبيئة العمل أو رأس المال التنظيمي الذي يدعم عملية خلق القيمة. وإضافة إلى ذلك، تدرك الكوميسا أن المكونات الأساسية للاستدامة التنظيمية تشمل: التغير التكنولوجي السريع؛ وضرورة أن يكون العاملون في مجال المعرفة في وضع التعلم المستمر؛ ووجود الحاجة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنظيمية الديناميكية.

وتواجه الأمانة العامة للكوميسا عددًا من التحديات والقيود التنظيمية التي أثرت على فعاليتها وكفاءتها بشكل عام. وتشمل بعض التحديات والقيود: الهيكل التنظيمي غير المتسق؛ وزيادة الطلب على خدمات الأمانة العامة مقابل حافظة الموارد غير المتحركة؛ وإجراءات استخدام الأموال المقيدة من قبل شركاء التنمية. ولقد زادت متطلبات التكامل الإقليمي على مر السنين بسبب التقدم القاري والعالمي، والتغيرات في التركيبة السكانية مقابل حافظة الموارد غير المتحركة. وفي إطار جهودها لمواجهة التحديات والقيود التي تم تحديدها، أجرت الكوميسا بالتعاون مع شركاء التنمية في عام ٢٠١٩، التقييمات التنظيمية لتحديد المجالات التي تتطلب التحسين، على وجه التحديد من حيث: الهياكل، التوظيف، الأنظمة، العمليات التي ستدعم الأمانة العامة في الاضطلاع بولايتها باعتبارها الميسر الرئيسي لجهود التكامل الإقليمي.

التركيز الاستراتيجي

تم تحديد المجالات الموضحة أدناه كمجالات تركيز لتعزيز المؤسسات وبناء القدرات:

(أ) نظم المعلومات

(١) تطوير استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات؛

(٢) صياغة واعتماد وتنفيذ سياسة وإطار عمل لحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يوجه المبادئ والعمليات والأدوار والمسؤوليات لحوكمة تقنية المعلومات، وكذلك السياسات والإجراءات والمعايير المتعلقة بأمن المعلومات؛

(٣) تنفيذ مهام تدفق العمل الجديدة وتطوير نظام معلومات متكامل للإدارة؛

(٤) تصميم وشراء ونشر نظام أساسي قوي للتعافي من الكوارث ينظر إلى إطار عمل فعال وفاعل لحوكمة تكنولوجيا المعلومات وإلى بنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات؛

(٥) تطوير وتشغيل مبادرات بناء القدرات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى المنظمة وعلى مستوى الأدوار المعينة من أجل برامج محو الأمية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك تلك البرامج المستهدِفة المرأة والفتيات لتحسين الإنتاجية والاستفادة الكاملة من أدوات وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(٦) بدء هياكل العمل البديلة مثل نظام العمل من المنزل لضمان الحد الأدنى من تعطيل الأعمال في حالات الأزمات.

(ب) إدارة الموارد البشرية

تعزيز الهيكل التنظيمي للكوميسا

تُدرك الكوميسا أن وجود الهيكل التنظيمي السليم الذي يتألف من موظفين كافيين يتمتعون بمجموعة متنوعة من المهارات هو شرط مُسبق للكفاءة والفعالية حيث تسعى المنظمة جاهدة لتحقيق تفويضها. وبعد إجراء تقييم للهيكل التنظيمي للأمانة العامة للكوميسا خلال عام ٢٠٢٠، لغرض إنشاء هيكل يتماشى مع الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥،

وينصب التركيز في فترة التخطيط على تنفيذ الهيكل التنظيمي الجديد الذي من شأنه تحسين أداء المؤسسة من خلال تحسين عمليات التنسيق والتخطيط وصنع القرار.

وسيضمن تطوير التوصيفات الوظيفية لجميع المناصب في الهيكل الجديد عدم وجود التداخل أو التضارب في الأدوار الجديدة. ويُعد هذا أمر مهم للغاية لأنه سيعالج مسألة ملاءمة وصحة الوظائف التي يتم الاضطلاع بها داخل الهيكل ويضمن تنفيذ ولاية الأمانة العامة، كما أنه سيعزز عملية التعيينات. وسيتم إجراء عملية تقييم الوظائف من أجل إعداد هيكل الرواتب ونظام الدرجات يتماشى مع الوظائف المعيارية ومعدلات السوق. سيتم إجراء مراجعة للمهارات لتحديد مدى الكفاية والفجوات فيما يتعلق بمؤهلات الموظفين وخبراتهم وكفاءاتهم، ومهاراتهم. وسيتم إجراء ممارسة تقييم الوظائف من أجل إعداد هيكل الرواتب ونظام الدرجات الذي يتماشى مع الوظائف المعيارية ومعدلات السوق. وستتم مراجعة دليل التوظيف والاختيار الذي يحتوي على عمليات التوظيف والاختيار بقصد ضمان التوافق مع التكنولوجيات الجديدة، وإعادة هندسة أساليب تسيير العمل لغرض الكفاءة وضمان اختيار الملف الشخصي الصحيح للمرشحين.

وتعتبر إجراءات وعمليات الموارد البشرية وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالتعيينات والاختيار، وتخطيط الموارد البشرية، وإدارة الأداء، وكشوف المرتبات، والتحفيز والعافية، وضمان بيئة العمل الودودة، وحماية الموظفين من التمييز وأي شكل من أشكال التحرش بما في ذلك العنف القائم على أساس النوع، بمثابة أمر بالغ الأهمية لبناء قاعدة الموارد التنظيمية التي تمتلك القدرة على دعم تنفيذ الخطط متوسطة المدى. ولذلك، هناك حاجة إلى تطوير الإجراءات والعمليات الفعالة والقادرة على توضيح أي الوظائف ذات الحاجة الضرورية، وتوفير المبادئ التوجيهية للممارسات المتبعة في عملية التعيين. وبعد الاعتراف بنقاط الضعف في هذا المجال، ينصب تركيز الأمانة العامة في فترة التخطيط الجديدة على مراجعة دليل التعيينات والاختيار وأدوات تبسيط العمليات من أجل تحسين الكفاءة والفعالية. وسيتم إجراء مراجعة شاملة وتوحيد عمليات الموارد البشرية في الكوميسا وأدواتها ونماذجها وسياساتها.

التركيز الاستراتيجي

(١) إعداد هيكل تنظيمي جديد؛

(٢) إجراء تحليل الوظائف ووضع التوصيفات الوظيفية لجميع الوظائف في الهيكل الجديد؛

(٣) إجراء تقييم للوظائف؛

(٤) إجراء مراجعة للمهارات؛

(٥) مراجعة وتحديث الدليل الحالي بشأن التعيين والاختيار؛

(٦) إعداد استراتيجية للموارد البشرية؛

(٧) توحيد عمليات الموارد البشرية وأدواتها ونماذجها وسياساتها وتعزيز تطبيق المساواة بين الجنسين ومبادئ المساواة في عمليات الموارد البشرية؛

(٨) ابتكار أطر لإدارة الأزمات لتوفير الحد الأدنى من متطلبات العاملين والتخطيط اللوجستي خاصة في ظل حالة فيروس كوفيد -١٩.

(ج) التطبيق المؤسسي لثقافة تشجع الإدارة المتواصلة لتسيير الأعمال

إن إدارة تسيير الأعمال هي أحد السبل لتحليل وإدارة العمليات الموجودة في المنظمة للتأكد من أن العمليات تتسم بالكفاءة والفعالية مما يثمر عن منظمة أفضل وأكثر كفاءة. وكعلم في حد ذاته، يَعتبرُ علمُ إدارة تسيير الأعمال بمثابة أصول استراتيجيةً لأي منظمة يجب فهمها وإدارتها وتحسينها، لكي تتمكن المنظمة من تقديم منتجات وخدمات ذات القيمة المضافة للعملاء والمستخدمين وأصحاب المنفعة.

وبعد إدراك نقاط الضعف في هذا المجال والتي تشمل حقيقة أنه يتم القيام بوظائف العمل في الأمانة العامة إلى حد كبير بالطريقة اليدوية (على وجه التحديد وظائف الموارد البشرية والمشتروات، وبعض الإجراءات المالية)، مما يؤدي إلى عمليات بطيئة، وغير فعالة، ومكلفة، وعرضة لعدم دقة بياناتها، ومنطوية على الازدواجية والمخاطر التشغيلية، وهنا ينصب

تركيز الأمانة العامة في فترة التخطيط الجديدة على تبني ثقافة مؤسسية تعزز استمرار إدارة الأعمال وتحسين التخطيط الاستراتيجي وعملية التنفيذ.

التركيز الاستراتيجي

(١) إجراء ممارسة إعادة هندسة تسيير الأعمال في الكوميسا لتقييم العمليات الحالية في مجالات المشتروات، والإدارة المالية، والتخطيط الاستراتيجي، والمتابعة والتقييم، والموارد البشرية، واقتراح إعادة تصميم تدفقات العمل المهمة لتحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها.

(٢) تحديد وأتمتة العمليات الأساسية لتلبية المتطلبات في المجالات المهمة لكل من لإدارة المالية، والموارد البشرية، والمشتروات، والمتابعة والتقييم، والتخطيط الاستراتيجي والتشغيلي.

(د) خدمات المؤتمرات

تواصل وحدة خدمات المؤتمرات تقديم خدمات الدعم للأمانة العامة والدول الأعضاء من حيث تنظيم وإدارة الاجتماعات وورش العمل والمؤتمرات. وهي تضمن تنظيم جميع الاجتماعات وورش العمل والمؤتمرات التي تجريها الأمانة العامة بطريقة موحدة تركز على تحقيق المخرجات والنتائج المُخطط لها.

التركيز الاستراتيجي

(١) تعزيز جودة خدمات المؤتمرات من خلال التعاون المنتظم مع إدارة تكنولوجيا المعلومات؛

(٢) إعادة هندسة أرشفة الوثائق ومشاركتها باستخدام المنصات الإلكترونية لإدارة الوثائق؛

(٣) تحسين كفاءة وفعالية أنظمة إدارة اللغات من خلال استخدام أنظمة الترجمة بمساعدة الحاسوب؛

(٤) الرقابة على جودة الوثائق بما في ذلك تيسير الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية؛

(٥) التعاون مع وحدة المشتروات لتقليل تكاليف السفر إلى الحد الأدنى عن طريق إنشاء قواعد بيانات للمترجمين التحريريين والشفويين وغيرهم من مُقدمي خدمات الدعم في كل دولة من الدول الأعضاء؛

(٦) التوصية بالاستثمار في تكنولوجيا المعلومات ومرافق المؤتمرات من أجل التعاون الفعال مع الدول الأعضاء مع الاستثمار في أدوات توفير التكاليف.

(٥) إدارة المشتروات

تُدرك الكوميسا أن إدارة المشتروات تلعب دورًا مهمًا في عمليات الأمانة العامة حيث تعمل استراتيجيات الشراء الفعالة وسلاسل الإمداد المُدارة بشكل جيد على تمكين المنظمة من التركيز على تطوير وتقديم المنتجات والخدمات التي تتجاوز توقعات العملاء. وتتمثل مزايا خدمة سلسلة التوريد والمشتروات في خفض تكلفة التشغيل وزيادة القدرة على الشراء وتحسين جودة الخدمة وتبسيط العمليات وفعالية الإدارة فيما يتعلق بالموردين.

التركيز الاستراتيجي

لغرض تحسين نظام المشتروات بالكوميسا، ينصب التركيز على ما يلي:

(١) مراجعة وتحديث دليل المشتروات وقواعد ولائحة المشتروات؛

(٢) إعداد وتحديث الأدوات المناسبة التي تدعم إجراءات المشتروات وتوفر التدريب للموظفين المعنيين، والإدارات المستخدمة لها؛

(٣) تطوير استراتيجية للمشتروات، بحيث تكون هذه الاستراتيجية مستجيبة إلى مبادئ مسائل النوع؛

(٤) تطوير عملية تخطيط المشتروات ودمجها في عملية إعداد الميزانية بما في ذلك آلية المساءلة على مستويات متعددة؛

(٥) تقييم الوظائف وتحسين تدفقات العمل لعملية المشتروات في نظام الإدارة (اتخاذ الخطوات لتلبية

الطلبات، وقاعدة بيانات الموردين، وإدارة العقود، والمراجعة المتعلقة بالموردين)، وضمان مبدئي التكامل والمساءلة مع العمليات التجارية الأخرى؛

(٦) وضع المبادئ التوجيهية لإدارة العقود مع الإجراءات المفصلة لإدارة العقود.

(و) الأنظمة المالية

تحسين النظم والعمليات المالية بالكوميسا بما يتماشى مع المعايير الدولية

مجالات التركيز الاستراتيجي

(١) وضع خطة عمل لتكامل التخطيط، وصياغة الميزانية وإعدادها، وتنفيذ الميزانية، وإعداد التقارير (دمج عمليات الالتزام بالنفقات مثل المشتروات والسفر)، ودمجها في أنظمة المعلومات الإدارية المتكاملة؛

(٢) تنفيذ تدفقات عمل جديدة وإعداد نظام معلومات إدارة متكامل يتماشى مع تحليل الثغرات، بما في ذلك تطوير تكنولوجيا المعلومات والأجهزة والبرمجيات والتدريب؛

(٣) دعم تعزيز الإجراءات الداخلية للتخطيط متعدد السنوات؛ ودعم البرمجة وحساب التكلفة، والاستعانة بالموارد وإعداد الميزانية، والتزامات الميزانية وضوابطها وتعاقداتها، والمتابعة والإبلاغ؛

(٤) دعم مراقبة الامتثال وإنفاذ المتطلبات المالية التشغيلية بشأن المنح والمشروعات؛

(٥) دعم تنفيذ الأنشطة لتحسين ضبط دفتر المحاسبة العام؛

(٦) دعم مراجعة وتحديث إجراءات المحاسبة المالية، وإنتاج البيانات المالية والتقارير المالية والسردية بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(٧) إعداد وتوثيق خطة تنظيمية لمواصلة تسيير الأعمال؛

(٨) تطوير سياسة فعالة وخاضعة للمساءلة لإدارة أصول، وتنفيذ نظام تتبع سجل الأصول الثابتة؛

(٩) دعم أنشطة التدريب والتوجيه ومنصات التعلم (التعلم الإلكتروني) في مجالات مثل: أنظمة تكنولوجيا المعلومات، والإدارة المالية، والمحاسبة، والمشتروات، إدارة المنح، و إعداد الميزانية المستجيبة لمسائل النوع، والمراجعة، والضوابط الداخلية، وإجراءات صندوق التنمية الأوربي وإعداد التقارير.

(١٠) إجراء تدريب على تخصيص الميزانية الاستراتيجي على أساس النتائج بما في ذلك توفير سيناريوهات التمويل المصاحبة للخطط.

(ز) عمليات المراجعة وأنظمة المراقبة الداخلية

تساهم المراجعة الداخلية في جاهزية الإقليم والأمانة العامة من خلال توفير خدمات الضمان المستقلة والموضوعية بشأن مدى كفاية إدارة مخاطر لدى الكوميسا، وممارسات الحوكمة وعمليات المراقبة الداخلية في تحقيق الأهداف التنظيمية.

التركيز الاستراتيجي

(١) دعم تنفيذ إطار وسياسة إدارة المخاطر بالكوميسا؛

(٢) تعزيز إطار حوكمة لجان المراجعة لغرض تيسير تنفيذ توصيات المراجعة؛

(٣) تقييم متطلبات أتمتة عمليات قدرات المراجعة الداخلية والتكامل مع نظام المعلومات الإدارية بما في ذلك حيازة برمجيات المراجعة وإعدادها للاستخدام، وتدريب المراجعين الداخليين على استخدامها؛

(٤) تطوير السياسات والإجراءات فيما يتعلق إعداد الملفات وحفظها.

(ح) التواصل وإبراز المكانة

تستخدم الكوميسا قنوات التواصل المعاصرة لنشر المعلومات والمعرفة حول برامج التكامل الإقليمي. ويكون التركيز الاستراتيجي على النحو التالي:

(١) تعزيز أنظمة الاتصالات البينية والداخلية للكوميسا لتحسين تدفق المعلومات داخل المنظمة ودولها الأعضاء؛

(٢) تطوير وتحديث ونشر استراتيجية أو استراتيجيات للتواصل للفئات الرئيسية من أصحاب المنفعة الخارجيين بما في ذلك الجمهور بشكل عام؛

(٣) تعزيز فرص الوصول إلى المعلومات والوعي العام فيما يتعلق بأجندة التكامل الإقليمي للكوميسا وفرصها ومزاياها من خلال إنشاء المحتوى وإنتاج أدوات التواصل (المنشورات والتسجيلات الصوتية والمرئية)؛

(٤) تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع أصحاب المنفعة الرئيسيين مثل العاملين في مجال الإعلام والناشرين لنشر محتوى برامج التكامل الإقليمي بالكوميسا بقصد الوصول إلى جمهور أوسع في جميع أنحاء الإقليم وخارجه؛

(٥) تعزيز العلاقات العامة لغرض تعزيز صورة المنظمة وعلامتها وهويتها؛

(٦) تطوير وتنسيق تنفيذ خطط التواصل وإبراز المكانة باستهداف الفئات الرئيسية من أصحاب المنفعة الخارجيين بما في ذلك استهداف الجمهور بشكل عام؛

(٧) التوثيق والنشر لقصص النجاح (من خلال الصوتيات والمرئيات) لإظهار قيمة التكامل الإقليمي؛

(٨) تعزيز إبراز مكانة الكوميسا لدى الدول الأعضاء من خلال أنشطة التوعية والمشاركة المباشرة لأصحاب المنفعة بما في ذلك عقد المهرجانات والمعارض التجارية.

(ط) الشراكة والحوار بين أصحاب المنفعة المتعددين

تهدف الكوميسا إلى تعزيز التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية مع مختلف المنظمات الدولية والقارية والإقليمية. واستفادت الكوميسا على مر السنين من المساعدة الفنية والمالية المقدمة من شركاء التعاون والتنمية. وتواصل الكوميسا العمل على بناء العلاقات والشراكات ذات المنفعة المتبادلة.

التركيز الاستراتيجي

(١) تنظيم الاجتماعات التشاورية بين الكوميسا وأصحاب المنفعة الرئيسيين من القطاعين العام والخاص؛

(٢) تعزيز الشراكات مع المنظمات العالمية والإقليمية والوطنية المختارة التي يمكن أن توفر الفرص لتعجيل التقدم في مختلف مجالات التجارة الإقليمية، والتكامل الاقتصادي الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة والشباب، ومنع الكوارث والأوبئة وإدارتها؛

(٣) وضع استراتيجية لاستيعاب خصوصيات الدول الجزرية الصغيرة النامية / دول المحيطات للاستفادة من حافظة منفصلة للاستفادة من استخدام الأموال لمشاريع محددة قابلة للتمويل بهدف رئيسي هو تيسير التكامل الإقليمي مع الدول ذات الامتداد القاري.

(ي) الإحصاءات

يعمل برنامج الكوميسا الإحصائي على توفير الإحصاءات المنسقة المستجيبة للسياسات في إقليم الكوميسا. وتُعتبر الإحصاءات بمثابة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية وتحتاج إلى تعميمها في خطط التنمية الإقليمية والوطنية كاحد عوامل التمكين لاتخاذ القرارات وصياغة السياسات. وتمثل الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ مرة أخرى الفرصة الجديدة (والمتجددة) لتطوير إحصائي أعمق يتضمن تركيزه، إضافة إلى مواصلة التدخلات الإحصائية السابقة، تطوير الإحصاءات الجديدة والناشئة. وسيشمل ذلك دعم الأهداف الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ من خلال تنمية القدرات وتوفير الإحصاءات الإقليمية التالية:

- **في مجال تكامل الأسواق:** إحصاءات التجارة الدولية للبضائع؛ وإحصاءات التجارة صغيرة النطاق عبر الحدود؛ وإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات؛ وإحصاءات هجرة اليد العاملة؛ وإحصاءات الأسعار؛ وإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، وغيرها من إحصاءات ميزان المدفوعات والإحصاءات النقدية والمالية وإحصاءات القضايا الناشئة المتعلقة بالتكامل التجاري.
- **في مجال التكامل الإنتاجي:** إحصاءات الأعمال التجارية والصناعية؛ والإحصاءات الزراعية؛ وإحصاءات الحسابات القومية؛ وإحصاءات الاقتصاد الأزرق؛ وإحصاءات تغير المناخ؛ وإحصاءات مسوحات الابتكارات؛ والإحصاءات حول القضايا الناشئة المتعلقة بالركيزة الإنتاجية.
- **في مجال التكامل/الربط المادي:** إحصاءات البنية التحتية، أي إحصاءات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإحصاءات الخاصة بالقضايا الناشئة المتعلقة بهذه الركيزة.
- **في مجال مسائل النوع والتكامل الاجتماعي:** إحصاءات مسائل النوع، والإحصاءات التي تتعلق بكل ركيزة من الركائز المذكورة أعلاه.

التركيز الاستراتيجي

تأتي الأهداف الاستراتيجية والمخرجات المُتوقعة من الاستراتيجية الإحصائية على النحو التالي:

(١) تعزيز الإحصاء بهدف دعم الأهداف الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١ – ٢٠٢٥، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتعلق بتعزيز الإحصاءات المتعلقة بالخطة الاستراتيجية متوسطة المدى، وفيما يلي الأهداف ذات الصلة:

- ❖ تعزيز بناء القدرات في المجال الإحصائي في إقليم الكوميسا بما يشمل الآتي:
- بناء قدرات الدول الأعضاء بشأن الإحصائيات التي تدعم الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى،
- تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء بشأن الإحصائيات التي تدعم الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى،
- تعزيز المهارات والكفاءات الإحصائية للأمانة العامة من أجل الاستجابة المستمرة للاحتياجات المتغيرة للمشهد الإحصائي؛
- ❖ مواءمة الإحصاءات ذات الصلة بالخطة الاستراتيجية متوسطة المدى في إقليم الكوميسا من خلال إعداد خرائط الطريق واللوائح والمبادئ التوجيهية الإحصائية الوطنية الخاصة بالتنفيذ وفقاً للمعايير الدولية؛
- ❖ تعزيز اعتماد التكنولوجيا كعامل تمكين للنظام الإحصائي في إقليم الكوميسا؛
- ❖ تعزيز مشاركة المستخدمين الإحصائيين من أجل جعل الإحصاءات الإقليمية أكثر استجابة لصنع السياسات؛
- ❖ مواءمة الاستراتيجيات الوطنية لإعداد الإحصاءات مع استراتيجية إحصاءات الكوميسا؛
- ❖ تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال إعداد الإحصاءات.

(٢) تقوية الشراكات الاستراتيجية في التطوير الإحصائي

تساعد الشراكات على تعزيز عملية التطوير الإحصائي الإقليمي من خلال توفير الموارد الفنية والمالية التي تشتد الحاجة إليها. ويشير الطلب المتزايد على الإحصاءات المستجيبة للخطة الاستراتيجية متوسطة المدى إلى أن الكوميسا بحاجة إلى مواصلة السعي في إقامة الشراكات وتعزيزها لتكون قادرة على تحقيق النتائج خلال فترة الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى. ويتم تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي من خلال الأهداف التالية:

- تعزيز تنفيذ استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا على المستويين الإقليمي والوطني،
- تحديد الشراكات الاستراتيجية في مجال التطوير الإحصائي، وتعزيزها وتوسيع نطاقها حيثما وجدت،
- مواءمة الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات مع استراتيجية الإحصاءات بالكوميسا،
- تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التطوير الإحصائي.

(ك) تنفيذ الاستراتيجية (المتابعة والتقييم)

تركز الكوميسا على القدرة على تتبع الأداء وتقديم التقارير الدورية عند تسلم البيانات والنتائج من أصحاب المنفعة. وستعزز الكوميسا وظيفة إعداد التقارير من خلال تنسيق إدارة البيانات وتهيئة برمجتها للتركيز على النتائج والأثر لتوفير المعلومات القائمة على الأدلة للمخططين والمنفذين وصانعي السياسات والجهات المانحة. وإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لتأسيس ثقافة للمتابعة والتقييم والتعلم من خلال منتديات التعلم الخاصة بالمتابعة والتقييم والتي تكافئ المشاركة والاضطلاع بأنشطة المتابعة والتقييم والتعلم في الأمانة العامة. وعلاوة على ذلك، يجب ترسيخ ثقافة المتابعة والتقييم باستخدام الأدوات والنماذج والوظائف ذات الصلة. ويجب تدريب المستخدمين المعنيين على تطبيق المتابعة والتقييم، وإدارة البيانات اللازمة والتحليلات، وإعداد التقارير، من أجل متابعة البرامج وتقييمها بنجاح.

وسيشمل التنفيذ الناجح للخطة الاستراتيجية متوسطة المدى للكوميسا التركيز على تحسين عملية تنفيذ التقارير الخاصة بالبرامج من خلال تعزيز الإدارة القائمة على النتائج. وتشمل مكونات الإدارة القائمة على النتائج ما يلي:

(أ) تحديد الأهداف الواضحة والقابلة للقياس؛

(ب) تحديد المؤشرات بما فيها المؤشرات المتعلقة بمسائل النوع لقياس التقدم المحُرز نحو تحقيق الأهداف؛

(ج) وضع الغايات المرتبطة بالأهداف والمؤشرات؛

(د) إنشاء نظام للمتابعة لجمع البيانات بانتظام ومقارنة الغايات بالنتائج الفعلية؛

(ه) تكامل التقييمات لتوفير المعلومات التكميلية الخاصة بالأداء غير المتوفرة من أنظمة المتابعة؛

(و) استخدام معلومات الأداء في المساءلة للإدارة الداخلية، والتعلم واتخاذ القرار، وكذلك لإعداد تقارير الأداء الخارجي لأصحاب المنفعة والشركاء.

التركيز الاستراتيجي

تعميم المتابعة والتقييم

(١) توحيد وتحديث جميع أدوات ونماذج المتابعة والتقييم؛

(٢) وضع خطط ومؤشرات المتابعة والتقييم محددة التكلفة للبرامج؛

(٣) تدريب جميع العاملين في برنامج الكوميسا ومستخدمي النظام على استخدامات النظام وإدارة البيانات والتحليلات وإعداد التقارير؛

(٤) إجراء تقييم النتائج والأثر لمشروعات الكوميسا وبرامجها.

تحسين قدرات المتابعة والتقييم

(١) تفعيل نظام الكوميسا عبر الإنترنت للمتابعة والتقييم ودعم التكامل ضمن نظام معلومات الإدارة بالكوميسا؛

(٢) المساعدة في إعداد خطة تشغيلية مدتها ٥ سنوات لضمان ملاءمة المدخلات (البشرية والمالية والفنية) مع أهداف الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى؛

(٣) دعم الدول الأعضاء بالكوميسا لتنفيذ آليات الإبلاغ عن إضفاء الطابع الوطني على السياسات الإقليمية؛

(٤) تطوير وتنفيذ منصات تكنولوجيا المعلومات التعاونية لتبادل المعلومات ومتابعة مؤشرات الأداء، وتدريب المستخدمين لها؛

(٥) إجراء التدريب أثناء العمل من خلال المساعدة الفنية قصيرة المدى.

الفصل السادس

(٦-٠) إطار التنفيذ

(٦-١) المقدمة

يعتمد نجاح تنفيذ الخطة الاستراتيجية ٢٠٢١-٢٠٢٥ بشكل كبير على وجود إطار عملي يسهل تنسيقه. ونظراً للطبيعة ذات النطاق الواسع لعمليات صنع القرار من جانب أجهزة هذه المجموعة الاقتصادية الإقليمية، سيكون لإطار تنفيذ الاستراتيجية نطاق عريض من الجهات الفاعلة من أجل السماح بأقصى قدر ممكن من مشاركة جميع أصحاب المنفعة المعنيين. وسيتم تكليف الهياكل المؤسسية القائمة بما في ذلك هيئات الرقابة التي تتولى المسؤوليات التنظيمية بالقيام بأداء أدوارها المناسبة. وستتولى الكيانات أو اللجان المحددة قيادة تلك القضايا. وسيحتاج تنفيذ الاستراتيجية إلى المناهج المتماسكة داخل إقليم الكوميسا وخارجه للاستفادة بشكل كامل من مزاياها النسبية مع تعظيم الاستفادة من موارد أصحاب المنفعة الآخرين وخبراتهم. وتعي الكوميسا أن التكامل الإقليمي لن يحدث هكذا بصورة تلقائية ولذلك فهي تقدم الدعم من خلال عدد من المؤسسات والأدوات.

(٦-٢) الترتيبات المؤسسية

تتطلب الاستراتيجية التنفيذ المنسق في جميع أنحاء إقليم الكوميسا ومع الشركاء الخارجيين. وسيتم التنفيذ الداخلي من خلال نهج تعاوني مع أجهزة صنع السياسات التي توفر القيادة والتوجيه الاستراتيجيين.

وستكون مسؤولية تنفيذ الخطة الاستراتيجية ٢٠٢١-٢٠٢٥ ملقاة على عاتق الهياكل المؤسسية التالية التي تسترشد بمبدأ التبعية:

الأمانة العامة، وهي التي تواصل تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات للدول الأعضاء. كما ستكون الأمانة العامة بمثابة جهة التعامل بين الكوميسا وبين أصحاب المنفعة الخارجيين إضافة إلى تزويدها الدول الأعضاء بالمنصة ذات الصلة لتحقيق التعاون الرسمي المقبول لدى الطرفين. ومثل هذا الحوار السياسي هو أمر أساسي لتشكيل التدخلات. وعلاوة على ذلك، ستواصل الأمانة العامة القيام بدورها في تعبئة الموارد وتيسير العمليات الإقليمية ومواءمتها ومتابعتها وتعزيز قدرات الأمانة العامة ذاتها.

ومؤسسات الكوميسا، وهي الوكالات التنفيذية ذات التفويض المخول لها من أجهزة صنع السياسات من خلال الأمانة العامة وذلك وفقًا لأحكام محددة من المعاهدة. ونظرا لمجالات التركيز الفني لتلك المؤسسات، فهي توفر التوجيه والدعم الفني، وتنفيذ قرارات أجهزة صنع السياسات. وتقوم مؤسسات الكوميسا أيضًا بدور رئيسي في تنفيذ الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى.

والدول الأعضاء، وهي التي لديها الجهات الفاعلة حكومية وغير حكومية ذات الأدوار والمسؤوليات المحددة. ويتطلب تنفيذ هذه الخطة التعاون الوثيق والمشاركة بين هذه الجهات الفاعلة. وتوفر الجهات الفاعلة الحكومية القيادة السياسية اللازمة لصياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الإقليمية السليمة. وتجلبُ الجهات الفاعلة غير الحكومية معها المزيد من الانضباط المالي، وضخ رأس المال، وأنماط الإدارة الجديدة، والتوجه التجاري الأكثر قوة.

والشركاء المتعاونون، وهم يقدمون الدعم المالي والفني لتحقيق الأهداف الاستراتيجية كما يدعمون فعالية المساعدة من خلال تعزيز التنسيق والمواءمة، والاتساق، والترشيد، والمطابقة، وملكية المساعدات المقدمة من شركاء التنمية. ويطلب الشركاء المساءلة المتبادلة فيما يتعلق بالالتزام والتوفير والاستخدام والإبلاغ بشأن جميع موارد دعم التسوية والتكامل الإقليمي. وأثناء التنفيذ، ستكون هناك حاجة إلى مواءمة الأجندات والسياسات والخطط الوطنية منها والإقليمية والعالمية مع الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ومع السياسات النموذجية والقوانين والبروتوكولات.

(٦-٣) تعبئة الموارد

ينبغي أن تتولى لجنة الشؤون الإدارية والمسائل المالية متطلبات الموارد البشرية والمالية لدعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥ دون أي تبعات مالية جديدة أو إضافية على الدول الأعضاء.

(٦-٤) المساءلة

لغرض تنفيذ هذه الخطة والاستفادة من الموارد، تُعد المساءلة بمثابة أمر بالغ الأهمية حيث إنها تتطلب النزاهة المناسبة في الاستفادة من الموارد المالية والبشرية والمادية. وهذا يتطلب تحمل جميع أصحاب المنفعة في أجندة التكامل الإقليمي المسؤولية وأن يكونوا مسؤولين عن استخدام الموارد وكذلك عن تنفيذ الالتزامات. وتولي جميع المؤسسات بما في ذلك الأمانة العامة للكوميسا بمسئولية جميع الموارد وفقًا للوائح والإجراءات الموضوعة.

ويتطلب جزء من المساءلة الاستخدام الأمثل من الموارد والذي يتماشى بالإضافة إلى ذلك مع منظور الإشراف المالي لنهج بطاقة الأداء المتوازن. ويغطي الاستغلال الأمثل للموارد جميع جوانب الإدارة المالية للكوميسا بما في ذلك تحسين عملية إعداد الميزانية، وتجنب حالات الهدر، وضمان مبدأ القيمة مقابل المال في جميع العمليات والبرامج والمشروعات.

ولتحقيق ذلك، يتم اتخاذ المبادرات التالية:

(١) توفير الرقابة المالية من خلال مجلس المراجعين؛

(٢) تصميم برامج العمل التي تغطي جميع المجالات الأولوية ومواءمتها وتنفيذها؛

(٣) ضمان التنفيذ الفعال لخطط العمل والميزانيات؛

(٤) التحسين المتواصل للنظام الداخلي والضوابط الإدارية لتحقيق الكفاءة في جميع العمليات؛

(٥) تعزيز إعداد التقارير المتعلقة بالمالية وتلك المتعلقة بالبرامج؛

(٦) تعزيز أنظمة وعمليات المشتروات والمراجعة في الكوميسا بما يتماشى مع المعايير الدولية.

(٦-٥) الاتصالات

تُدرك الكوميسا أن الوعي العام هو عنصر مهم لتحقيق تطلعات المعاهدة والتحقق الكامل لأجندة التكامل الإقليمي. وذلك يستلزم نشر المعلومات وزيادة الوعي ومستوى المعرفة لدى الجمهور وهو شرط أساسي لتعبئة مشاركته. وسوف تستخدم الكوميسا قنوات اتصال متعددة لنشر المعرفة بالتكامل الإقليمي وتعميم الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١–٢٠٢٥، وتقديم المشورة لأصحاب المنفعة بما في ذلك موظفي الكوميسا والجمهور بشأن الأنشطة الرئيسية وفوائدها. وإضافة إلى ذلك، تواصل الاستراتيجية تعزيز الاتصال والتآزر مع منسق الاتصالات في الدول الأعضاء بهدف زيادة التواصل مع جهات التنسيق الوزارية والإدارات والوكالات الأخرى.

(٦-٦) إدارة الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية أساسية في تنفيذ الاستراتيجية، وبالتالي فهي تتطلب القدرة الكافية والمطلعة والماهرة على مستوى الدول الأعضاء والأمانة العامة. ولذلك فإن إدارة الموارد البشرية هي عنصر استراتيجي يتطلب الدعم بالموارد المالية الكافية، ومبادرات تنمية الموارد البشرية. وتشمل عواقب عدم معالجة هذه القضية الاستراتيجية عدم قدرة الكوميسا على الوفاء بولايتها وكذلك فقدان الثقة بين أصحاب المنفعة في أجندة التكامل الإقليمي. وتسعى الكوميسا إلى تحسين قدراتها التنظيمية من خلال تحديد متطلبات رأس المال البشري. وسيشمل ذلك نشر نظام إدارة المواهب لتعيين وتطوير واستبقاء الموظفين الأكفاء على جميع المستويات، وتحسين المعرفة والمهارات من خلال مبادرات التدريب وبناء القدرات وإضفاء الطابع المؤسسي على نظام إدارة البطاقة المتوازنة لتقييم الأداء.

(٦-٧) المتابعة والتقييم

تُعد المتابعة والتقييم بمثابة منهج لكيفية تعلم المنظمة بفعالية من دروس الماضي والبناء على التقدم الجاري الآن والاستغلال الاستراتيجي لجميع الفرص الممكنة المتاحة على المدى القريب والمدى المتوسط، وذلك لضمان التحول الاجتماعي والاقتصادي الإيجابي. ويعتمد التنفيذ الناجح لهذه الخطة إلى حد كبير على كيفية متابعة الأنشطة والنواتج وتقييمها بشكل فعال. ويكون متابعة الخطة من خلال الترتيبات المؤسسية على مستوى الدول الأعضاء والأمانة العامة. ويمكن دعم المتابعة من خلال استخدام نظام الكوميسا عبر الإنترنت للمتابعة والتقييم، وإعداد الأدوات الأخرى للمتابعة والتقييم. وفيما يتعلق بالتقييم، تخضع الخطة إلى تقييمين، الأول هو تقييم واستعراض منتصف المدة والثاني هو التقييم النهائي، وذلك لضمان عدم تكرار التجارب غير المرغوب فيها في تنفيذ الخطة السابقة. ووفقًا للممارسات الجيدة، سيتم إجراء التقييمين بواسطة فريق مستقل من الاستشاريين ذوي الخبرة الذين يتم الاستعانة بهم بشكل تنافسي من داخل الإقليم. وينبغي إجراء التقييم بالتعاون مع الدول الأعضاء. ويكون الإبلاغ عن التقدم المحُرز في التنفيذ أمرًا بالغ الأهمية في تعديل الاتجاهات الاستراتيجية وقياس الأداء. ويتم إعداد التقارير المرحلية على أساس سنوي. وتحدد التقارير الغايات المتوقعة والإنجازات وعوامل التيسير والتحديات.

(٦-٨) إدارة المخاطر

هناك العديد من المخاطر التي تواجه تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية بما في ذلك توافر الموارد في الوقت المناسب وقدرات الموارد البشرية. وهذا يتطلب تحليل المخاطر المُحتملة لاتخاذ التدابير الوقائية في الوقت المناسب ومنع إخفاق تنفيذ الخطة.

وتواجه جميع الجهات حالة من عدم اليقين أثناء تنفيذ استراتيجياتها ويتمثل التحدي الذي يواجه الإدارة في تحديد مقدار عدم اليقين الذي يكون الكيان على استعداد لقبوله بينما يسعى جاهدًا لزيادة قيمة أصحاب المنفعة. وهناك حاجة إلى الالتزام بإدارة قوية للمخاطر المؤسسية أثناء تنفيذ هذه الخطة للتأكد من استباقية الكوميسا في تحديد المخاطر التي تتعرض لها وإدارتها. وهذا يعطي الإدارة التنفيذية الفرصة لتصميم "استراتيجية التخفيف" لمساعدة الكوميسا على توجيه الموارد والجهود بشكل فعال وضمان تجنب الأزمات المُحتملة.

وإن تحديد المخاطر الاستراتيجية ليس سوى الخطوة الأولى في العملية. وإن الأولويات التي تتبع تحديد المخاطر الاستراتيجية الرئيسية هي لضمان تطوير خطط التحسين بشكل مستمر لهياكل الضوابط التي تعتبر غير كافية. ويجب أن تؤدي إدارة مخاطر المؤسسة الناجحة في نهاية المطاف إلى زيادة احتمالية تحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجية. وتكمن الطبيعة المتأصلة للمخاطر في تقييم المخاطر دون وجود ضوابط أو تدخلات محددة ومركزة. وتتمثل الطبيعة المتبقية للمخاطر في تقييم المخاطر مع الأخذ في الحسبان الضوابط والتدخلات القائمة وفعاليتها المتصورة. وكلما زاد الاختلاف بين عوامل المخاطر المتأصلة والمتبقية، زادت فعالية الضوابط والتدخلات المطبقة، وبالتالي يكون الاعتماد على الضوابط والتدخلات. وكلما قل الفرق بين عوامل المخاطر المتأصلة والمتبقية، زادت الحاجة إلى المزيد من الإجراءات الإدارية وتحسين فعالية المراقبة/التدخل لضمان إدارة المخاطر بشكل صحيح.

ويجب أن تُدرك الكوميسا أنه كلما زاد عامل الخطر الكامن، زادت الحاجة إلى الضوابط والتدخلات فعالة. واستنادًا إلى الدرجة النسبية للمخاطر المتبقية أو المتعرض لها، تحتاج الإدارة إلى تقرير ما إذا كانت مستعدة لقبول المستوى المحدد للمخاطر / للتعرض المتبقي من عدمه. وإذا تم اعتبار المخاطر المتبقية مرتفعة للغاية، فيجب حينئذٍ وضع خطة عمل تحدد الإجراءات المحددة لتقليل المخاطر إلى مستوى أكثر قبولًا لدى الإدارة وأصحاب المنفعة الآخرين. ويجب على خطط العمل أن تحدد ما يلي بوضوح:

(١) الإجراء المطلوب،

(٢) الشخص المسؤول عن تنفيذ الإجراء،

(٣) التاريخ المتوقع للتنفيذ.

إطار الرصد والتقييم

مقدمة عن إطار الرصد والتقييم

يوضح إطار الرصد والتقييم النتائج التي تعتزم الكوميسا تحقيقها على المدى القصير والمتوسط في إطار الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى ٢٠٢١-٢٠٢٥. ويورد الإطار النتائج الرئيسية التي يجب أن تحققها الكوميسا حتى تحقق الأهداف الاستراتيجية في إطار الركائز ذات الصلة. كما يصف الإطار التزامات الكوميسا بالإدارة القائمة على النتائج، ويهدف إلى توجيه أداء الرصد والتقييم بموجب هذه الاستراتيجية. وقد أخذ الإطار في الاعتبار على نحو شامل تطلعات الكوميسا على مدى الخمس سنوات القادمة. إلى جانب مراعاة الإطار للأطر الإنمائية العالمية والقارية، فضلاً عن أولويات الدول الأعضاء. وحيثما كان هناك تقارب مع الأطر الإنمائية الإقليمية والقارية والعالمية الأخرى، فإن إطار الرصد والتقييم عمد إلى أقصى مدى ممكن إلى الملاءمة مع هذه الأطر. ويأتي هذا في ضوء التزام الكوميسا بالعمل المشترك مع الكيانات الإقليمية والقارية الأخرى في سياق متابعة وتتبع التقدم نحو تحقيق التطلعات الأفريقية والأهداف العالمية. وترد أدناه أهداف إطار الرصد والتقييم:

(١) تقديم أدلة من أجل اتخاذ قرارات مدروسة للأمانة العامة والدول الأعضاء ولتوفير معلومات للمساءلة،

(٢) لتوفير أدلة على التعلم وتحسين الأداء،

(٣) لتمكين الأمانة العامة وأصحاب المصلحة الآخرين من تزويد الدول الأعضاء بتحديثات منتظمة بشأن النتائج المحققة والأدلة على الاحتياجات الناشئة،

(٤) توفير آلية لفهم ورصد التقدم المحرز من خلال تنفيذ أصحاب المصلحة لإجراءات محددة من الاستراتيجية.

إطار الرصد والتقييم للكوميسا

الهدف المطلوب	النتيجة	المؤشر	خط الأساس	الهدف	مصدر البيانات (وسائل التحقق تأكد من صحة البيانات)
الهدف: تحسين التكامل الإقليمي والنمو الاقتصادي ونوعية الحياة لشعوب الكوميسا	**مجتمع اقتصادي إقليمي متكامل ومرن وقادر على المنافسة دولياً مع مستويات معيشية عالية مستدامة لجميع أفراده**	متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للكوميسا			مؤشرات التنمية العالمية[1] ، والمصادر الوطنية
الركيزة الأولي: تكامل الأسواق					
الهدف ١,١: تعزيز تكامل الأسواق	**١,١,١: الزيادة المستدامة في التجارة داخل الكوميسا**	١,١,١,١: قيمة الكوميسا البينية للصادرات من البضائع	١٠,٨٧٤,٣٩ مليون دولار أمريكي (٢٠١٩)	زيادة بنسبة ٣٠٪	كومستات [2] ، والمصادر الوطنية
		١,١,١,٢: حصة صادرات البضائع من الناتج المحلي الإجمالي	١٤٪	زيادة بنسبة ٢٠٪	كومستات (إحصائيات الكوميسا)، والمصادر الوطنية
		١,١,١,٣: حصة صادرات الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي	٦,٣٪ (٢٠١٩)	زيادة بنسبة ٢٠٪	كومستات (إحصائيات الكوميسا)، والمصادر الوطنية

١. مؤشرات التنمية العالمية
٢. إحصاءات الكوميسا – حول المؤشرات الرئيسية

		١,١,١,٤: استخدام تفضيلات منطقة التجارة الحرة في الكوميسا كحصة من إجمالي تجارة الكوميسا	٢٣٪	زيادة بنسبة ٢٠٪	كومستات (إحصائيات الكوميسا)، والمصادر الوطنية
	١,١,٢ تعزيز بيئة التجارة الإقليمية من خلال تنفيذ أدوات الاتحاد الجمركي وتيسير التجارة بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات	١,١,٢,١: عدد من الاتحادات الجمركية ذات الأولوية وأدوات تيسير التجارة التي تنفذها الدول الأعضاء في المنطقة	٣	ما لا يقل عن ١٠٠٪ من المواءمة	كومستات، والمصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات
		١,١,٢,٢: متوسط الوقت اللازم لتخليص البضائع المستوردة عبر الحدود في الكوميسا	١٢٦ ساعة	تقليل الوقت إلى ٤٠٪ على الأقل	دراسة الإفراج الزمني للكوميسا، وكومستات، والمصادر الوطنية، والمؤشرات الدولية مثل التجارة عبر الحدود، ومتتبع المؤشرات

		١,١,٢,٣: متوسط وقت التخليص للتصدير على طول الممرات التجارية الرئيسية داخل الكوميسا	٩٧ ساعة	تخفيض بنسبة ٣٠٪ على الأقل	دراسة الإفراج الزمني للكوميسا، وكومستات، والمصادر الوطنية، والمؤشرات الدولية مثل التجارة عبر الحدود، ومتتبع المؤشرات
		١,١,٢,٤: متوسط تكاليف التجارة عبر الحدود في المنطقة	٦٤٧ دولار	تخفيض بنسبة ٣٠٪ على الأقل	دراسة الإفراج الزمني للكوميسا، وكومستات، والمصادر الوطنية، والمؤشرات الدولية مثل التجارة عبر الحدود، ومتتبع المؤشرات
		١,١,٢,٥: النسبة المئوية للحواجز غير الجمركية المبلغ عنها بين الدول الأعضاء والتي تم إلغاؤها	٦٥٪ (اعتباراً من ديسمبر ٢٠٢١ – تم حل ٤٦/٣٠ من الحواجز غير الجمركية)	١٠٠٪	تقارير المجلس الوزاري، ونظام الإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية عبر الإنترنت، ومتتبع المؤشرات، والمصادر الوطنية
		تقارير المجلس الوزاري، ونظام الإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية عبر الإنترنت، ومتتبع المؤشرات، والمصادر الوطنية	٢٠	٢٠٪ زيادة على الأقل	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات

		١,١,٢,٧: عدد الدول الأعضاء التي تصدر تأشيرات عند نقطة الدخول للمواطنين من جميع الدول الأعضاء بالكوميسا البالغ عددها ٢١ دولة	١١ دولة عضو	ما لا يقل عن ١٥ من الدول الأعضاء	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات
		١,١,٢,٨: عدد الدول الأعضاء الذين ينفذون جانباً واحداً على الأقل من البروتوكول المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات	٣ دول أعضاء	ما لا يقل عن ١٥ من الدول الأعضاء	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات
		١,١,٢,٩: عدد التوقيعات والتصديقات على بروتوكول حرية تنقل الأشخاص والعمالة والخدمات وحق الاستقرار والإقامة	٤ دول أعضاء	ما لا يقل عن ١٥ توقيعاً و١٥ تصديقاً	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات
		١,١,٢,١٠: عدد الدول الأعضاء بالكوميسا التي أصدرت وتطبق تشريعات محددة لمكافحة التزييف من أجل القضاء على الإتجار في السلع المزيفة.	دولة عضو واحدة	زيادة بنسبة ٣٠٪	متتبع المؤشرات

		١,١,٣,١١: قيمة الصادرات والواردات التي تتم من خلال منصة السوق عبر الإنترنت (التجارة الإلكترونية)	٠	نسبة الزيادة في قيمة الصادرات والواردات	كومستات، ومتتبع المؤشرات، منصة رقمية
	١,١,٣ تحسين التكامل الاقتصادي الرقمي من خلال تنفيذ أدوات اتفاقية التجارة الحرة الرقمية بدعم من البنية التحتية الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١,١,٣,١: عدد الدول الأعضاء المتصلة ببوابة معلومات التجارة الخاصة بالكوميسا	0	زيادة بنسبة ٣٠٪ على الأقل	تقارير المجلس الوزاري، والمصادر الوطنية/ سلطات الجمارك
		١,١,٣,٢: عدد الدول الأعضاء التي تطبق شهادة المنشأ الإلكترونية	٠	زيادة بنسبة ٣٠٪ على الأقل	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات، تقارير المجلس/ سلطات الجمارك
		١,١,٣,٣: عدد الدول الأعضاء التي تطبق أنظمة النافذة الإلكترونية الواحدة	٠	زيادة بنسبة ٣٠٪ على الأقل في عدد الدول الأعضاء	تقارير المجلس الوزاري، والمصادر الوطنية/ سلطات الجمارك
		١,١,٣,٤: عدد الدول الأعضاء المتصلة بمركز الدعم الإقليمي لأتمتة الجمارك والمواءمة لمستنداتها الجمركية	٠	زيادة بنسبة ٣٠٪ على الأقل	تقارير المجلس الوزاري، والمصادر الوطنية؛ وسلطات الجمارك
		١,١,٣,٥: عدد الدول الأعضاء التي تطبق النظام الإلكتروني لتتبع ومراقبة الشحنات	٦ دول أعضاء	زيادة بنسبة ٣٠٪ على الأقل	تقارير المجلس الوزاري، والمصادر الوطنية/ سلطات الجمارك

		١,١,٣,٦: عدد الدول الأعضاء التي تستخدم نظام ريبس REPSS كمنصة للمعاملات	٩ دول أعضاء	زيادة بنسبة ٣٠٪ على الأقل	تقارير المجلس الوزاري، والمصادر الوطنية/ سلطات الجمارك
		١,١,٣,٧: النسبة المئوية للمراكز الحدودية التي تدعم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٠	ما لا يقل عن ٣٠ ٪ من المراكز الحدودية	تقارير المجلس الوزاري، والمصادر الوطنية، سلطات الجمارك
		١,١,٣,٨: عدد النساء اللاتي يترأسن مشروعات أعمال يتعاملن من خلال منصة الكوميسا الرقمية	٠	زيادة بنسبة ٣٠٪ على الأقل	مؤشر التتبع، ومنصة الكوميسا الرقمية
	١,١,٤ تعزيز الشراكة الإقليمية والقارية والدولية والتعاون والتواصل بشأن قضايا التجارة والقضايا الأساسية	١,١,٤,١: عدد من فعاليات تكامل الأسواق أو المنتديات التي عقدت بالاشتراك بين الكوميسا وغيرها من الشركاء الدوليين والاقليميين الآخرين	٠	٢٠ منتدى أو حدث على الأقل	متتبع المؤشرات

		١,١,٤,٢: عدد المنتديات الإقليمية للجان تيسير التجارة الوطنية بالكوميسا	٠	٥ منتدى أو حدث على الأقل	متتبع المؤشرات
		١,١,٤,٣: اختتام المفاوضات حول المرحلتين الأولى والثانية من اتفاقية التجارة الحرة الثلاثية	المفاوضات جارية	اختتمت مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة القارية	تقارير المجلس الوزاري، المواقع الإلكترونية للمجموعات الاقتصادية الاقليمية
		١,١,٤,٤: عدد الدول الأعضاء التي صدقت على اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا وأودعتها في إجراءات التصديق لدى رئيس فريق العمل الثلاثي.	٨ دول أعضاء	الكل	تقارير المجلس الوزاري، وثائق التصديق، والمصادر الوطنية، المواقع الإلكترونية للمجموعات الاقتصادية الاقليمية
		١,١,٤,٥: اختتام المفاوضات حول المرحلتين الأولى والثانية من اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية	المفاوضات جارية	اختتمت مفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	تقارير المجلس الوزاري، موقع الاتحاد الأفريقي، المواقع الإلكترونية للمجموعات الاقتصادية الاقليمية

		١,١,٤,٦: عدد الدول الأعضاء التي صدقت على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأودعت وثائق تصديقها لدى رئيس الاتحاد الأفريقي في المفوضية	١٣ دولة عضو	ما لا يقل عن ٧٠٪ من الدول الأعضاء	تقارير المجلس الوزاري، موقع الاتحاد الأفريقي، والمصادر الوطنية
	١,١,٥ تعزيز القدرة على تنفيذ أجندة تكامل الأسواق الإقليمية، من قبل الدول الأعضاء والأمانة العامة للكوميسا	١,١,٥,١: عدد برامج التدريب ذات الأولوية لبناء القدرات في مجال الجمارك والمسائل المتعلقة بالتجارة والتي تيسرها الكوميسا	١٠	١٠ برامج إضافية على الأقل من برامج بناء القدرات	تقارير أحداث التدريب أو أوراق الحضور، ومتتبع المؤشرات
		١,١,٥,٢: عدد الطلاب المتخرجين من جامعة الكوميسا الافتراضية في التكامل الإقليمي	٠	٤٠٠ على الأقل من عدد الطلاب المتخرجين	الجامعات المتعاونة، تقارير المجلس الوزاري
		١,١,٥,٣: عدد الرجال والنساء الذين تم تدريبهم على التجارة والجمارك	٤١٤	تم تدريب ما لا يقل عن ١٥٠٠ من الرجال و ٢٠٠٠ من النساء	تقارير أحداث التدريب أو أوراق الحضور، ومتتبع المؤشرات
		١,١,٥,٤: عدد الدول الأعضاء التي تتلقى الدعم لبناء القدرات لتنفيذ أجندة إقليمية تكامل الأسواق	الكل	تم بناء إضافي للقدرات لدى جميع الدول الأعضاء الإحدى والعشرين	تقارير فعاليات التدريب / أوراق الحضور، تقارير بناء القدرات الأخرى، ومتتبع المؤشرات

		١,١,٥,٥: عدد برامج تنفيذ التكامل الإقليمي أو برامج المعونة من أجل التجارة المعتمدة والمنفذة من قبل الدول الأعضاء	٠	ما لا يقل عن ١٥ من المساعدة أو برامج تنفيذ التكامل الإقليمي قد تم تبنيها، كما تم تنفيذ ما لا يقل عن ١٠	مؤشر تعقب المصادر الوطنية
	١,١,٦ تعزيز تطوير التجارة عبر الحدود على نطاق صغير (SSCBTs) في الاقتصاد الرسمي	١,١,٦,١: عدد الدول الأعضاء التي تطبق قانون المعاملات المشبوهة ولوائح المعايير الدنيا لمعاملة التجارة عبر الحدود على نطاق صغير (SSCBTs)	٨ دول أعضاء	١٥ على الأقل من الدول الأعضاء	تقرير الدول الأعضاء، تقرير المجلس
		١,١,٦,٢: عدد المراكز الحدودية المزودة بمرافق حدودية ومكاتب معلومات لتيسير التجارة عبر الحدود على نطاق صغير للنساء	٢٠	زيادة بنسبة ٣٠٪ على الأقل	المصادر الوطنية، تقارير المجلس الوزاري، ومتتبع المؤشرات
		١,١,٦,٣: زيادة عدد الدول الأعضاء التي قامت بإنشاء جمعيات للتجار عبر الحدود (CBTAs)	٩ دول أعضاء	١٥على الأقل من الدول الأعضاء	تقرير الدول الأعضاء، تقرير المجلس

		١,١,٦,٤: السنبة المئوية للزيادة في عدد مرات التجارة عبر الحدود على نطاق صغير التي انضمت إلى رابطات/ جمعيات التجارة عبر الحدود والتي انتقلت إلى الاقتصاد الرسمي	١٠٪	زيادة ٢٠٪ على الأقل	دراسة استقصائية
		١,١,٦,٥: زيادة عدد مرات التجارة عبر الحدود على نطاق صغير التي تقوم بها النساء التي انضمت إلى رابطات/جمعيات التجارة عبر الحدود في الإقليم	٧٠	زيادة ١٠٪ على الأقل	دراسة استقصائية
		١,١,٦,٦: تقليص الوقت اللازم لعبور الحدود من قبل التجارة عبر الحدود على نطاق صغير	٠	انخفاض ٨٠٪ على الأقل	دراسة استقصائية
	١,١,٧ تحسين قدرة الدول الأعضاء والأمانة العامة على تجميع إحصاءات عن التجارة وتكامل الأسواق	١,١,٧,١: عدد الدول الأعضاء التي تجمع إحصاءات التجارة الدولية للبضائع وفقاً للتوصيات الرئيسية الواردة في دليل الإحصاءات الدولية	١٧ دولة عضو	زيادة ٣٠٪	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات

		١,١,٧,٢: [٣] عدد الدول الأعضاء التي تجمع إحصاءات حول التجارة الدولية في الخدمات وفقاً للتوصيات الأساسية لدليل إحصائيات التجارة الدولية في الخدمات	١٨ دولة عضو (٢٠٢٠)	زيادة ٣٠٪	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات (الإحصاءات الوطنية/البنوك المركزية)
		١,١,٧,٣: عدد الدول الأعضاء التي تقوم بتجميع إحصاءات التجارة عبر الحدود الصغيرة الحجم المصنفة حسب نوع الجنس وفقاً لدليل الكوميسا حول التجارة عبر الحدود على نطاق صغير	٤ دول أعضاء	زيادة ٣٠٪	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات (الإحصاءات الوطنية/البنوك المركزية)
		١,١,٧,٤: عدد الدول الأعضاء التي تقوم بتجميع مؤشر أسعار الاستهلاك الموحد (HCPI) الخاص بالكوميسا	١٧ دولة عضو (٢٠٢٠)	زيادة ٣٠٪	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات (الإحصاءات الوطنية/ البنوك المركزية)
	١,١,٨ زيادة توليد واستخدام أدلة البحث لتوجيه البرنامج والقرارات السياسة بشأن تكامل الأسواق	١,١,٨,١: [٤] عدد الأوراق البحثية التي تم تطويرها والتي تركز على تكامل الأسواق	٥٠ (٢٠٢٠)	٢٥ من أوراق السياسات الإضافية على الأقل	متتبع المؤشرات، تقارير الأمانة العامة للكوميسا

٣. كل الدول الأعضاء تجمع إحصاءات عالمية حول التجارة؛ والتركيز ينصب على الدول الأعضاء التي تفعل ذلك وفقا لدليل الإحصاءات العالمية.
٤. التقسيم ليشمل الأوراق البحثية السياسية التي تركز على الشباب/النساء .

		١,١,٨,٢: عدد موجزات السياسات التي تم إصدارها عن اندماج الأسواق	٣٠ (٢٠٢٠)	عدد ٢٥ على الأقل من موجزات السياسات الإضافية	متتبع المؤشرات، تقارير الأمانة العامة للكوميسا
		١,١,٨,٣: عدد المنشورات حول القضايا الرئيسية في التكامل الإقليمي	٧ (٢٠٢٠)	عدد ٦ على الأقل من المنشورات الإضافية	مؤشر التتبع، تقارير الأمانة العامة للكوميسا، الموقع الإلكتروني لأمانة الكوميسا
		١,١,٨,٤: عدد قرارات الأجهزة السياسية حول تكامل الأسواق التي يتم اتخاذها بناءً على أدلة من البحث	٤٠ (٢٠٢٠)	٢٥ على الأقل من القرارات الإضافية	متتبع المؤشرات، تقارير الأمانة العامة للكوميسا
الهدف ١,٢: تعزيز الآليات التي تضمن السلم والأمن من أجل تكامل أفضل	**١,٢,١ تحسين حالة السلم والأمن**	١,٢,١,١: مؤشر السلام الإقليمي (متوسط الدول الأعضاء في الكوميسا)	٢,٤٨	تحقيق متوسط لمؤشر السلام من ٣	بيانات نظام الإنذار المبكر للكوميسا (COMWARN) – ومقياس النزاعات
		١,٢,١,٢: متوسط أربع سنوات من الأشخاص المتضررين من الكوارث	٥١٦، ٨١٠ (متوسط أربعة سنوات)	انخفاض ٤٠٪ (أقل من ٣١٠، ١٢٢)	بيانات نظام الإنذار المبكر للكوميسا – ومركز الأبحاث حول علم الأمراض الوبائية عند الكوارث (CRED)

		١,٢,١,٣: إجمالي الوفيات المرتبطة بالقتال في المنطقة	٤٨٨٤ (٢٠١٧)	انخفاض ٤٠٪	بيانات نظام الإنذار المبكر للكوميسا، والبنك الدولي/ قاعدة بيانات برنامج أوبسالا للنزاعات/ أهداف التنمية المستدامة/ https://sdg-tracker.org/peace-justice www.unodc.org
		١,٢,١,٤: عدد الأشخاص المشردين بسبب النزاع (اللاجئون)	٣,٧ مليون (٢٠١٨)	انخفاض بنسبة ٣٠٪	بيانات نظام الإنذار المبكر للكوميسا، صندوق السلام
		١,٢,١,٥: مؤشر الإرهاب العالمي – الكوميسا	٣,٦٢	٣,٠	معهد الاقتصاد والسلام
		١,٢,١,٦: عدد الوفيات المرتبطة بالتفجيرات	٤٦٦ (متوسط ٤ سنوات في ٢٠١٨)	خفض إلى أقل من ١٠٠ (١٠٠ >)	بيانات نظام الإنذار المبكر للكوميسا، مركز السلام المنهجي – التفجيرات الإرهابية عالية الخسائر
		١,٢,١,٧: متوسط مؤشر الأمن الداخلي لأربع سنوات بالنسبة للدول الأعضاء بالكوميسا.	٧٠,١٥ (متوسط أربعة سنوات في نهاية ٢٠١٨)	تحسين إلى ما يساوي أو أكبر من ٧٥ (٧٥=<)	

		١,٢,١,٨: خفض عدد الوفيات المرتبطة بالقنابل	٤٦٦ (متوسط ٤ سنوات في ٢٠١٨)	أقل من ١٠٠	بيانات نظام الإنذار المبكر للكوميسا، مركز السلام المنهجي – التفجيرات الإرهابية عالية الخسائر
	١,٢,٣: زيادة القدرة على منع وتسوية النزاعات (الدول الأعضاء، المؤسسات، الأمانة العامة وغيرها)	١,٢,٣,١: عدد الدول الأعضاء التي تقوم بتوطين أدوات بيانات نظام الإنذار المبكر للكوميسا	٠	٦ على الأقل	تقرير الكوميسا السنوي عن حالة السلم والأمن
		١,٢,٣,٢: عدد النزاعات التي تم حلها بدعم من وسطاء الكوميسا أو من خلال المؤسسات والآليات الرئيسية في منع النزاعات وحلها	١ (خلال السنوات الخمسة الماضية)	٣	تقرير وزراء الخارجية بالكوميسا
		١,٢,٣,٣: النسبة المئوية لقرارات وزراء الخارجية الكوميسا المتعلقة بالسلم والأمن قرارات وزراء خارجية الكوميسا التي تم تنفيذها من قبل الكوميسا	٦٣,١٪	٧٥٪	تقرير وزراء الخارجية بالكوميسا

	١,٢,٤: تحسين تدابير لكبح غسيل الأموال وتمويل الإرهاب	١,٢,٤,١: عدد الدول الأعضاء التي انضمت إلى الهيئات الإقليمية المشابهة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية كما هو مطلوب من قبل مجموعة العمل المالي	١٩ دولة عضو	٢١	موقع فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية هيئة الإجراءات المالية
		١,٢,٤,٢: عدد وحدات الاستخبارات المالية الحاصلة على عضوية إيغمونت	٨	١١	موقع مجموعة إيغمونت
	١,٢,٥: تحسين الديمقراطية في العمليات الانتخابية داخل إقليم الكوميسا	١,٢,٥,١: متوسط التقدير في العمليات الانتخابية الديمقراطية	٤,٠٥	٤,٦٠	بيانات نظام الإنذار المبكر للكوميسا: بيانات منظمة فريدم هاوس (دار الحرية) الخاصة بالعمليات الانتخابية
		١,٢,٥,٢: متوسط التقدير في التعددية السياسية والمشاركة للدول الأعضاء	٥,٨١	٦,٥	بيانات نظام الإنذار المبكر للكوميسا، بيانات منظمة دار الحرية (فريدم هاوس) الخاصة بالمشاركة والتعددية السياسية

الركيزة الثانية: التكامل/الارتباط المادي					
الهدف ٢,١: تحسين البنية التحتية الإقليمية المادية والخاصة بالاتصالات	**٢,١,١ تعزيز البيئة السياسية والتنظيمية للأسواق التنافسية وأسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تراعي مسائل النوع**	٢,١,١,١: عدد السياسات واللوائح النموذجية الإقليمية التي تم تطويرها والتي تراعي مسائل النوع وتستند إلى الحقوق وتتوافق مع أفضل الممارسات الدولية	(نموذج ٢٠٠٣ لسياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)	٦ أطر على الأقل	تقارير الكوميسا السنوية
		٢,١,١,٢: عدد البلدان التي بدأت تدابير لاعتماد أطر منسقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٠	في ١٥ دولة على الأقل	تقارير الكوميسا السنوية؛ المصادر الوطنية (الإحصاءات الوطنية/ الوزارات القطاعية)
		٢,١,١,٣: عدد البلدان التي قامت بتوطين الأطر المنسقة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٠	في ١٥ دولة على الأقل	تقارير الكوميسا السنوية
		٢,١,١,٤: مستخدمو/مخترقو الإنترنت	٢٥٪	٥٠٪	إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية/الإقليمية التي جمعها الاتحاد الدولي للاتصالات

		٢,١,١,٥: الاشتراكات/ الاختراقات الخلوية	٨٠٪	١٠٠٪	إحصاءات إقليمية/ وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات جمعها الاتحاد الدولي للاتصالات
	٢,١,٢ تحسن الأمن الإلكتروني في منطقة الكوميسا	٢,١,٢,١: عدد الدول الأعضاء التي بدأت تدابير لاعتماد أطر نموذجية للأمن السيبراني (أمن الإنترنت)	١٠ دول	٢١ دولة	تقارير الكوميسا السنوية؛ والوزارات القطاعية
		٢,١,٢,٢: عدد البلدان التي قامت بتعميم إطار نموذج الأمن السيبراني على المستوى المحلي	٦ دول	١١ دولة	تقارير الكوميسا السنوية؛ والوزارات القطاعية
	٢,١,٣ دعم كفاءة النقل البري	٢,١,٣,١: عدد أدوات المرور العابر التي تم تطبيقها على طول ممرات العبور	٢٠٪	٨٠٪ زيادة	تقارير الدول الأعضاء، تقارير مشغلي الشاحنات؛ والوزارات القطاعية
		٢,١,٣,٢: حالات التأخير في المحطات الحدودية (تحدد على أساس الأيام المستغرقة في المنفذ الحدودي)	٥ ايام	تقليل التأخيرات بنسبة ٨٠٪	تقارير الدول الأعضاء، وتقارير مشغلي الشاحنات؛ والوزارات القطاعية

		٢,١,٣,٣: عدد حوادث الطرق	٢٤,١ / ١٠٠,٠٠٠	تقليل حوادث الطرق بنسبة ٨٠٪	تقارير الدول الأعضاء، تقارير مشغلي الشاحنات؛ والوزارات القطاعية
	٢,١,٤ تسهيل تحسين خدمات النقل الجوي من خلال التحرير	٢,١,٤,١: عدد الدول الأعضاء التي تمنح حقوق الحرية الخامسة **لجميع** شركات الطيران في منطقة الكوميسا	دولة عضو واحدة	١٠٠٪ من الدول الأعضاء تمنح حقوق الحرية الخامسة لجميع شركات الطيران	تقارير وكالة مراجعة حسابات عقود الدفاع (DCAA) ومفوضية الاتحاد الإفريقي ومنظمة الطيران المدني الدولي ((ICAO؛ والوزارات القطاعية
		٢,١,٤,٢: إنشاء المنظمة الإقليمية لمراقبة السلامة	٤ منظمات إقليمية لمراقبة السلامة	٥ منظمات إقليمية لمراقبة السلامة	تقارير وكالة مراجعة حسابات عقود الدفاع (DCAA) ومفوضية الاتحاد الإفريقي ومنظمة الطيران المدني الدولي ((ICAO؛ والوزارات القطاعية
		٢,١,٤,٣: عدد سلطات الطيران المدني ذات الوظائف التنظيمية والتشغيلية المنفصلة	٣	٥٠٪ من سلطات الطيران المدني مفصولة عن التنظيم والعمليات	تقارير وكالة مراجعة حسابات عقود الدفاع (DCAA)

		٢,١,٤,٤: إنشاء مراكز إقليمية لبيانات استخدامات الطيران	٠	مركز بيانات إقليمي واحد على الأقل	تقارير وكالة مراجعة حسابات عقود الدفاع، ووزراء البنية التحتية
	٢,١,٥ إدارة وعمليات معيارية للنقل المائي	٢,١,٥,١: مقدار الموارد (بالدولار الأمريكي) التي تم حشدها لدراسات الجدوى بشأن عمليات التشغيل وإدارة الموارد المائية	٠	٢٠ مليون دولار	تقارير اللجنة التوجيهية، تقارير وزراء البنية التحتية ، تقارير مفوضية الاتحاد الأفريقي (برنامج تطوير البنية التحتية لإفريقيا – بيديا)
		٢,١,٥,٢: دراسة جدوى لمشروع "من بحيرة فيكتوريا في وسط أفريقيا إلى البحر الأبيض المتوسط" (فيكميد) VICMED	تقرير دراسة الجدوى الأولية متاح	اكتملت دراسة الجدوى	تقرير دراسة التسهيلات المعتمد
		٢,١,٥,٣: دراسة جدوى لمشروع بحيرة تنجانيقا	لا شيء	استكمال دراسة الجدوى	تقرير دراسة الجدوى المعتمد
		٢,١,٥,٤: دراسة جدوى بشأن إنشاء خط ملاحي للدول الأعضاء الجزر	لا شيء	تقرير دراسة الجدوى المعتمد	تقرير دراسة الجدوى المعتمد
		٢,١,٥,٥: وضع المعايير واللوائح الخاصة بإدارة وعمليات النقل المائي الداخلي واعتمادها	لا شيء	المعايير واللوائح المعتمدة	لجنة تسيير الموانئ، تقارير وزراء البنية التحتية

	٢,١,٦ تعزيز الأداء لأنظمة النقل بالسكك الحديدية	٢,١,٦,١: دراسات الجدوى التي أجريت على مشاريع السكك الحديدية الجديدة	لا شيء	٢ دراسات	تقرير دراسة الجدوى المعتمد
		٢,١,٦,٢: إنشاء منصة لأصحاب المصلحة في السكك الحديدية	لا شيء	تأسيس رابطة الثلاثية للسكك الحديدية	الوثيقة التأسيسية والخطة الاستراتيجية المعتمدة
		٢,١,٦,٣: تطوير المخطط الرئيسي للبنية التحتية للسكك الحديدة	لا شيء	اعتماد المخطط الرئيسي	تقرير الاستشاري والمخطط الرئيسي المعتمد
	٢,١,٧ تحسين البيئة من أجل استثمارات الطاقة المتجددة	٢,١,٧,١: عدد الدول الأعضاء والمستثمرين من القطاع الخاص الذين حصلوا على مساعدات فنية لتعميم سياسة الطاقة والأدوات التنظيمية على المستوى المحلي	٠	ما لا يقل عن ٥ دول و١٠ مستثمرين من القطاع الخاص قدموا المساعدة الفنية	تقارير الكوميسا
		٢,١,٧,٢: مراجعة أو تطوير سياسة الطاقة والاستراتيجيات والأدوات التنظيمية .	٢ سياسة الطاقة النموذجية، والمبادئ التوجيهية النموذجية للطاقة المتجددة بالكوميسا	° تمت مراجعة/تطوير ما لا يقل عن ٥ أدوات	تقارير الكوميسا

٥. تلك التي تم إعدادها للمراجعة / التطوير تشمل: (نموذج سياسة الطاقة ، نموذج استراتيجيات كهربة ، معايير الطاقة الشمسية ، إلخ.)

	٢,١,٨ زيادة إنتاج الطاقة النظيفة والوصول إليها	٢,١,٨,١: عدد الميجاوات من الطاقة النظيفة المضافة إلى الشبكة الوطنية	حوالي ٥٠٠٠ ميجاواط [٦]	زيادة ١٠٠٪ على الأقل	تقارير الكوميسا التي تم تجميعها من الدول الأعضاء
		٢,١,٨,٢: حصة الطاقة المتجددة (طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة المائية، والحيوية والطاقة الحرارية الأرضية) من إجمالي إنتاج الطاقة	٥٪	١٥٪ على الأقل	تم تجميع تقارير الكوميسا من تقارير الدول الأعضاء
		٢,١,٨,٣: الحصول على الكهرباء (٪ من السكان)	٥٠٪	ما لا يقل عن ٦٥٪ وصول	تقارير الكوميسا التي تم تجميعها من الدولة العضو
		٢,١,٨,٤: بدء الإتجار في الكهرباء الإقليمية في منطقة مجمع الطاقة في الشرق الأفريقي	جرى الإتجار في الكهرباء على أساس ثنائي	بدء الإتجار بحلول عام ٢٠٢٥	المصادر الوطنية (الإحصاءات الوطنية؛ وزارة القطاع)، تقارير الدول الأعضاء ومجمع الطاقة بالشرق الأفريقي
	٢,١,٩ تحسين القدرة على تنفيذ مشاريع الطاقة، وخاصة الطاقة المتجددة في الإقليم	٢,١,٩,١: عدد تدخلات بناء القدرات التي تم تنفيذها	١٢	١٢ على الأقل	تقارير الكوميسا تقارير بناء القدرات، ومتتبع المؤشرات

٦. ميجاوات.

		٢,١,٩,٢: عدد الأشخاص الذين تم بناء قدراتهم في مجال الطاقة المتجددة	١٠٠	١٠٠ على الأقل	تقارير الكوميسا تقارير بناء القدرات، ومتتبع المؤشرات
	٢,١,١٠ تحسين التخفيف من آثار تغير المناخ في قطاعات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة	٢,١,١٠,١: حجم النفايات الإلكترونية المعاد تدويرها	٠	زيادة بنسبة ١٠٪ على الأقل	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات
		٢,١,١٠,٢: انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع النقل [٧]	٠	تخفيض بنسبة ١٠٪ على الأقل	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات
		٢,١,١٠,٣: انخفاض انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع الطاقة	٠	تخفيض بنسبة ١٠٪ على الأقل	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات (الإحصاءات الوطنية؛ الوزارة القطاعية)
		٢,١,١٠,٤: عدد الوظائف التي تم خلقها للنساء والشباب من خلال إعادة تدوير النفايات الإلكترونية وإنتاج الطاقة الحيوية	٠	٢٠٠٠ وظيفة على الأقل	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات (الإحصاءات الوطنية؛ الوزارة القطاعية)

٧. غازات الدفيئة.

	٢,١,١١ تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تجميع إحصاءات البنية التحتية	٢,١,١١,١: عدد الدول الأعضاء التي تجمع إحصاءات النقل بناءً على التوصيات الدولية	١٣ دولة عضو (تحت برنامج المهعرفة للبنية التحتية بأفريقيا – AIKP ٢٠٢٠)	زيادة بنسبة ٣٠٪ على الأقل	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات (الإحصاءات الوطنية؛ الوزارة القطاعية)
	٢,١,١٢ تحسين توطين سياسات وبرامج البنية التحتية المادية والبنية التحتية للاتصالات	٢,١,١٢,١: عدد الدول الأعضاء التي توطن أدوات تيسير النقل الخاصة بالكوميسا	١٢ دولة عضو	١٥ دولة عضو على الأقل	متتبع المؤشرات
الركيزة الثالثة: التكامل المنتج					
الهدف ٣,١: تحفيز النمو الزراعي / الحيواني الشامل والتحول المستدام	**٣,١,١ زيادة شاملة ومستدامة في الإنتاج الزراعي والإنتاجية**	٣,١,١,١: عدد الدول الأعضاء التي حققت نسبة ٦٪ من نمو الناتج المحلي الإجمالي الزراعي السنوي	دولتان عضويان	جميع الدول الأعضاء الإحدى والعشرين	مؤشر التنمية العالمية (WDI)، والمصادر الوطنية (الإحصاءات الوطنية؛ الوزارة القطاعية)، نشرة برنامج أفريقيا الشامل للتنمية الزراعية بمفوضية الاتحاد الأفريقي التي تصدر كل عامين
		٣,١,١,٢: الزراعة (المحاصيل): الرقم القياسي للإنتاج الإجمالي للفرد	٠–٨٥ (٢٠١٧)	رقم قياسي قيمته ٩٥–١٠٥ على الأقل لكل دولة من الدول الأعضاء	إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة [٨] (كتيب الإحصاءات)، ومؤشر التنمية العالمية

٨. إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة.

		٣,١,١,٣: القيمة المضافة للزراعة لكل عامل زراعي (السعر الثابت بالدولار الأمريكي ٢٠١٠)	١٤٨٨,٠٧ دولار أمريكي (متوسط للـ SSA)	جميع الدول الأعضاء تحقق على الأقل ٢٠٠٠ دولار أمريكي لكل دولة عضو	إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة، (مؤشر التنمية العالمية، والبنك الدولي ٢٠٢١، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)
		٣,١,١,٤: عدد الدول الأعضاء التي تخصص للزراعة نسبة ١٠٪ على الأقل من إجمالي الإنفاق العام السنوي	دولة عضو واحدة (٢٠١٩)	تحقيق جميع الدول الأعضاء بالكوميسا لنسبة ١٠٪ من إجمالي الإنفاق العام في الزراعة	نشرة برنامج أفريقيا الشامل للتنمية الزراعية، والمصادر الوطنية (الإحصاءات الوطنية؛ وزارة الزراعة؛ الخزانة الوطنية)
		٣,١,١,٥: النسبة المئوية للأراضي الزراعية الموضوعة تحت ممارسات مستدامة ذكية مناخياً وقائمة على النظم الإيكولوجية	٠	٣٠٪ على الأقل من الأراضي الزراعية	المصادر الوطنية (الإحصاءات الوطنية؛ وزارة الزراعة)
		٣,١,١,٦: غازات الدفيئة الانبعاثات الناتجة عن الزراعة، والغابات، واستخدام الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي	٠	١٠٪ تخفيض	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات (الإحصاءات الوطنية؛ الوزارة القطاعية)

	٣,١,٢ تنمية الصناعات الزراعية وسلسلة القيمة التي تشمل النساء والشباب	٣,١,٢,١: معدلات النمو السنوية للقيمة المضافة للزراعة (القيم المطلقة)	٣,٤٪ (قيمة ثابتة بالدولار الأمريكي – ٢٠١٠)	ما لا يقل عن ١٠٪ زيادة	إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي ٢٠٢١، ومؤشر التنمية العالمية
		٣,١,٢,٢: عدد سلاسل قيمة السلع الزراعية ذات الأولوية التي من أجلها أُنشئت شراكات بين القطاعين العام والخاص مع وجود روابط قوية مع صغار المزارعين	٥	الدول الأعضاء ذات الشراكات بين القطاعين العام والخاص بما لا يقل عن ٥ من سلاسل قيمة السلع الزراعية ذات الأولوية	نشرة برنامج أفريقيا الشامل للتنمية الزراعية، والمصادر الوطنية (الوزارة القطاعية)، ومتتبع المؤشرات
		٣,١,٢,٣: عدد الدول الأعضاء التي تقلل خسائر ما بعد الحصاد لما لا يقل عن ٥ من السلع الغذغئية ذات الأولوية	٠ (٢٠١٩)	تخفيض بنسبة ٥٠٪ على الأقل	المصادر الوطنية (الوزارة القطاعية)، ومتتبع المؤشرات، ونشرة برنامج أفريقيا الشامل للتنمية الزراعية
		٣,١,٢,٤: نسبة الرجال والنساء الذين يعملون في الزراعة مع قدرة الوصول إلى الخدمات المالية ليكونوا قادرين على تداول الأعمال التجارية الزراعية	٠ (٢٠١٩)	جميع الدول الأعضاء بنسبة ١٠٠٪ من الرجال والنساء الذين يعملون في الأعمال التجارية الزراعية ذوي القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية	نشرة برنامج أفريقيا الشامل للتنمية الزراعية، والمصادر الوطنية (الوزارة القطاعية)

	٣,١,٣ تحسين الوصول إلى الأسواق التنافسية من أجل السلع الزراعية في إقليم الكوميسا	٣,١,٣,١: قيمة الواردات البينية للكوميسا من السلع الزراعية	٢٩٤٧ مليون دولار أمريكي [٩]	ما لا يقل عن ٥٪ زيادة	كومستات؛ والإحصاءات الوطنية [١٠]
		٣,١,٣,٢: قيمة إجمالي الصادرات البينية الإقليمية للسلع الزراعية	٣٥٠٥ مليون دولار أمريكي [١١]	ما لا يقل عن ١٠٪ زيادة في القيمة المطلقة	كومستات؛ المصادر الوطنية (الإحصاءات الوطنية)
	٣,١,٤ زيادة مرونة سبل العيش وتحسين إدارة المخاطر في قطاع الزراعة	٣,١,٤,١: عدد الدول الأعضاء ذات برامج الاحتياطيات الغذائية للسلع الغذائية ذات الأولوية	٦ دول أعضاء	جميع الدول الأعضاء الإحدى والعشرين	المصادر الوطنية (الوزارة القطاعية)
		٣,١,٤,٢: تحديد عدد المهددات التي يتعرض لها الأمن الغذائي وتجنبها من خلال نظم الإنذار المبكر والاستجابة المنسقة والمتعددة المخاطر	٠	N/A	غير متاح
		٣,١,٤,٣: التأمين المرتبط بالطقس	٠	زيادة ٣٠ ٪على الأقل	المصادر الوطنية (الوزارة القطاعية)، ومتتبع المؤشرات

٩. المرجعية لعام ٢٠٢٠.

١٠. جميع الدول الأعضاء تقريبا تقدم معلومات عن هذا المؤشر. والتحدي الأساسي هو مراعاة الوقت المحدد لتقديم المعلومات إذ أن معظم الدول الأعضاء لا تقدم المعلومات في الوقت المحدد.

١١. المرجعية لعام ٢٠٢٠.

		٣,١,٤,٤: عدد الدول الأعضاء في المنظمة التي تنفذ تدابير ذات أولوية للحد من مخاطر الزراعة	٠	ما لا يقل عن ٥٠٪ من الدول الأعضاء	المصادر الوطنية (الوزارة القطاعية)
		٣,١,٤,٥: النسبة المئوية (٪) للأسر الزراعية الرعوية والتي تعمل في صيد الأسماك المقاومة للمخاطر المرتبطة بالمناخ والطقس	٠	على الأقل ٣٠٪ من الأسر تتمتع بالمرونة	المصادر الوطنية (الوزارة القطاعية)
		٣,١,٤,٦: عدد الدول الأعضاء التي تستخدم أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة	٠	٣٠٪ على الأقل من الدول الأعضاء	المصادر الوطنية (الوزارة القطاعية)
	٣,١,٥؛ تعزيز قدرات الدول الأعضاء على تجميع الإحصائيات الزراعية بما في ذلك بيانات الميزانية الإقليمية للأغذية (FBS)	٣,١,٥,١: عدد الدول الأعضاء التي تجمع الميزانيات الوطنية للأغذية	١٣ دولة عضو	زيادة بنسبة ٣٠٪ على الأقل	الميزانيات الوطنية للأغذية ، والمصادر الوطنية، وكومستات

الهدف ٣,٢: التنفيذ الفعال لتدابير الصحة والصحة النباتية [١٢] وخفض الحواجز الفنية أمام التجارة	**٣,٢,١: تحسين تنفيذ تدابير الصحة والصحة النباتية والتدابير الفنية للتجارة في السلع الزراعية**	٣,٢,١,١: تنسيق عدد من لوائح سلامة الأغذية من أجل السلع الرئيسية	٠	تنسيق ٣ على الأقل من اللوائح على المستوى الإقليمي	المصادر الوطنية، وتقارير منظمة الفاو، وتقارير الكوميسا للصحة والصحة النباتية، ومتتبع المؤشرات
		٣,٢,١,٢: تحديد عدد من المعامل المرجعية الإضافية والمختبرات التابعة وتزويدها بالقدرات المطلوبة	٣	زيادة بنسبة ٣٠٪ على الأقل في المختبرات المُعينة والمزودة بالقدرات	المصادر الوطنية، وتقارير الحواجز الفنية أمام التجارة، وتقارير الكوميسا للصحة والصحة النباتية، ومتتبع المؤشرات
		٣,٢,١,٣: عدد الدول الأعضاء التي تطبق نظام الشهادة الإلكترونية للصحة النباتية	٠	٥ على الأقل من الدول الأعضاء	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات، وتقارير الاتفاقية الدولية لحماية النباتات بالفاو

١٢. الصحة والصحة النباتية.

		٣,٢,١,٤: النسبة المئوية (٪) من السياسات والبرامج الإقليمية بشأن الصحة والصحة النباتية والحواجز الفنية أمام التجارة [١٣] والتي تم تبنيها محلياً من قبل الدول الأعضاء	٠	تبني ما لا يقل عن ٣٠٪ من السياسات والبرامج محلياً، وما لا يقل عن ١٠ دول أعضاء يجب ان تتبنى البرامج والسيارات الإقليمية محلياً	متتبع المؤشرات، وتقارير الفاو، وتقارير اللجنة الفرعية للصحة والصحة النباتية بالكوميسا
	٣,٢,٢ تحسن قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة على الامتثال من خلال تنفيذ برنامج التنمية المستدامة للموردين كمسار للحصول على الشهادة الدولية للمؤشر العالمي لسلامة الأغذية [١٤] والمعترف به في هذا المجال	٣,٢,٢,١: عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستوفي متطلبات الصحة والصحة النباتية/الحواجز الفنة أمام التجارة من أجل التجارة عبر الحدود (شهادة المرور الأخضر)	٠	زيادة بنسبة ٣٠٪ على الأقل	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات

١٣. الحواجز الفنية للتجارة.
١٤. المؤشر العالمي لسلامة الأغذية.

		٣,٢,٢,٢: عدد الدول الأعضاء التي تنفذ وتدعم برنامج الأساس للمتابعة والتقييم الخاص بالمؤشر العالمي لسلامة الأغذية	يحدد لاحقا	تم تنفيذ برنامج الأساس للمتابعة والتقييم واستدامته من قبل ما لا يقل عن ١٠ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات
		٣,٢,٢,٣: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحصل على الشهادة الدولية لمؤشر سلامة الأغذية المعترف بها في المجال	٠	حصول ٣٠٪من الشركات الصغيرة والمتوسطة على الشهادة	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات
		٣,٢,٢,٤: عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة للنساء والشباب التي تستوفي متطلبات الصحة والصحة النباتية/ الحواجز الفنة أمام التجارة من أجل التجارة عبر الحدود *(شهادة المرور الأخضر)	٠	زيادة بنسبة ٣٠٪ على الأقل	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات

	٣,٢,٣ صياغة اتفاقيات الاعتراف المتبادل (MRA) لتقييم مطابقة السلع المتداولة الرئيسية وتشغيلها والتوقيع عليها	٣,٢,٣,١: عدد السلع المتداولة الرئيسية والتي من اجلها تم التوقيع على اتفاقية الاعتراف المتبادل	٠	زيادة بنسبة ٣٠٪ على الأقل	الإحصاءات الوطنية، وكومستات
		٣,٢,٣,٢: عدد الدول الأعضاء التي وقعت على اتفاقية الاعتراف المتبادل وصممت خارطة طريق لتنفيذها واستدامتها	٠	وقعت ما لا يقل عن ٤ دول أعضاء على اتفاقية الاعتراف المتبادل وصممت خارطة طريق للتنفيذ والاستدامة	المصادر الوطنية
الهدف ٣,٣: جذب المزيد من الاستثمار إلى إقليم الكوميسا	**٣,٣,١: تحسين بيئة الأعمال بما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المباشر**	٣,٣,١,١: الاستثمار الأجنبي المباشر	١٧ مليار دولار	زيادة ٣٠٪ في الاستثمار الأجنبي المباشر.	تقرير الاستثمار العالمي السنوي لأونكتاد، وتقرير الاستثمار السنوي للكوميسا؛ والمصادر الوطنية (البنوك المركزية)
		٣,٣,١,٢: قيمة المشاريع المصممة والتي يمكن الاستفادة منها	٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي على الأقل	التقارير السنوية للكوميسا ووكالة الاستثمار الإقليمي للكوميسا

		٣,٣,١,٣: عدد الدول الأعضاء التي تطبق وتنفذ مناطق الاستثمار المشترك للكوميسا (CCIA) محلياً	٠	ما لا يقل عن ٥ دول أعضاء	تقارير الكوميسا السنوية
		٣,٣,١,٤: عدد الدول الأعضاء في الكوميسا التي نفذت سياسة الكوميسا للملكية الفكرية وتستخدم نظام قاعدة بيانات حقوق الملكية الفكرية الإقليمي للتسجيل الإلكتروني وتبادل المعلومات الاستخبارية والمعلومات حول حقوق الملكية الفكرية	٠	زيادة بنسبة ٣٠٪ على الاقل	التقارير السنوية للكوميسا
	٣,٣,٢ تعزيز القدرات المؤسسية والموارد البشرية لتشجيع الاستثمار ولتنسيق استراتيجيات الترويج للاستثمار المشترك	٣,٣,٢,١: عدد المؤسسات ذات الصلة في الدول الأعضاء والمجهزة بموظفين مدربين على مهارات محددة	٥ دول أعضاء	١٠ على الأقل	تقرير الكوميسا السنوي؛ التقارير القطرية

		٣,٣,٢,٢: عدد المشاريع التي شرعت فيها/اشتركت في ترويجها دولتان من الدول الأعضاء أو أكثر	٠	٢ دولة عضو على الأقل	الكوميسا وتقارير وكالة الاستثمار الإقليمي [١٥] السنوية التقارير القطرية
		٣,٣,٢,٣: عدد الدول الأعضاء التي تقترح استراتيجية متسقة للترويج للاستثمار	٢ دولة عضو	٥ دول على الأقل تعمل عل مواءمة استراتيجيات ترويج الاستثمار بحلول عام ٢٠٢٥	التقارير السنوية للكوميسا ووكالة الاستثمار الإقليمي الكوميسا وتقارير الدول
	٣,٣,٣ تعزيز قدرة الدول الأعضاء على جمع إحصائيات الاستثمار الاجنبي المباشر [١٦]	٣,٣,٣,١: عدد الدول الأعضاء التي تجمع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للتوصيات الدولية	١٨ دولة عضو (٢٠٢٠)	١٠٠٪ على الأقل من الدول الأعضاء	المصادر الوطنية (الإحصاءات الوطنية؛ البنوك المركزية)، ومتتبع المؤشرات
الهدف ٣,٤: جذب المزيد من الاستثمار الصناعي، وتسخير تطبيق التكنولوجيا والابتكار في الصناعة من أجل تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية عبر قطاعات التنمية ذات الأولوية	**٣,٤,١ التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة**	٣,٤,١,١: النسبة المئوية (٪) للقيمة المضافة من للصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي	٩٪ (٢٠١٩)	زيادة نقطتين مئويتين على الأقل	المؤشرات العالمية للتنمية، والإحصاءات الوطنية

١٥. وكالة الاستثمار الإقليمي.
١٦. الاستثمار الأجنبي المباشر.

		٣,٤,١,٢: قيمة الواردات (بالدولار) من السلع الزراعية وموارد المواد الخام ذات القيمة المضافة	٢٨,١٤٧ مليون دولار أمريكي	تخفيض بنسبة ١٠٪	الإحصاءات الوطنية، ومتتبع المؤشرات
		٣,٤,١,٣: مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي	١٢٪ (٢٠١٩)	زيادة بنسبة ٥٪	المؤشرات العالمية للتنمية، والإحصاءات الوطنية
		٣,٤,١,٤: الصادرات الصناعية البينية الداخلية بالنسبة لإجمالي الواردات الصناعية إلى الإقليم	٤٪ (٢٠١٩)	زيادة بنسبة ٣٠٪	المؤشرات العالمية للتنمية، والإحصاءات الوطنية
	٣,٤,٢ استدامة تحسين البيئة من أجل استثمار القطاع الخاص في التصنيع	٣,٤,٢,١: عدد الدول الأعضاء التي تتبنى وتطبق مجالات سياسة التصنيع بالكوميسا، مثال سياسة المحتوى المحلي	٠	تبني ما لا يقل عن ١٥ دولة عضو للسياسات والبرامج الإقليمية وتطبيقها محلياً	متتبع المؤشرات

	٣,٤,٣ زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات للشركات الكبيرة والشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ووصولها للأسواق/ارتباطها بالأسواق، بما يشمل والشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر المملوكة للشباب والنساء بما يتماشى مع برنامج الانفتاح التنافسي على الأسواق للمؤسسات الإقليمية [١٧] (RECAMP)	٣,٤,٣,١: عدد المبادرات الإقليمية التي تم تنفيذها لدعم انتقال النساء والشباب من التجارة غير الرسمية إلى التجارة الرسمية عبر الحدود	عدد (١) مبادرة للتجارة عبر الحدود بالكوميسا – برنامج صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر : النتيجة الثانية	٥ مبادرات على الأقل	المصادر الوطنية (الوزارة القطاعية)
	٣,٤,٤ تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تجميع الإحصاءات الصناعية والتجارية، وإجراء دراسات استقصائية مبتكرة	٣,٤,٤,١: عدد الدول الأعضاء التي تجمع الإحصاءات الصناعية والتجارية وفقاً للتوصيات الدولية	١١ دولة عشو (٢٠٢٠)	زيادة بنسبة ٣٠٪ على الأقل	المصادر الوطنية (الإحصاءات الوطنية)، ومتتبع المؤشرات

١٧. برنامج الانفتاح التنافسي على الأسواق للمؤسسات الإقليمية .

		٣,٤,٤,٢: عدد الدول الأعضاء التي تجري استبيانات حول الابتكار	٠	١٥ دولة عضو على الأقل	المصادر الوطنية (الإحصاءات الوطنية)؛ الوزارة القطاعية)، ومتتبع المؤشرات
الهدف ٣,٥: تحفيز التحول الشامل والمستدام للاقتصاد الأزرق	**٣,٥,١ تحسين إنتاج وتجارة الأسماك والمنتجات السمكية**	٣,٥,١,١: القيمة السنوية لإنتاج الأسماك (القيم المطلقة)	٧٧٧,٧٦٥,٢١٥	زيادة بنسبة ٥٪ على الأقل	المصادر الوطنية (الوزارة القطاعية)، ومتتبع المؤشرات
		٣,٥,١,٢: قيمة استثمارات القطاع الخاص في مصائد الأسماك والتجهيز	٠	زيادة بنسبة ٥٪ على الأقل	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات
		٣,٥,١,٣: قيمة التجارة داخل الكوميسا (ثابت بالدولار الأمريكي) في الأسماك والمنتجات السمكية	١١٥,٦٠٨,٤٠٨	زيادة بنسبة ٥٪ على الأقل	المصادر الوطنية (الوزارة القطاعية)
		٣,٥,١,٤: العمالة في الصناعات المتعلقة بسلاسل قيمة مصايد الأسماك	١ مليون (٤٥٪ نساء)	زيادة بنسبة ١٠٪ على الأقل	مؤشر التنمية العالمية، والمصادر الوطنية
		٣,٥,١,٥: القيمة المضافة في قطاع مصايد الأسماك بالأجل الحقيقي	٠	زيادة بنسبة ١٠٪ على الأقل	مؤشر التنمية العالمية، والمصادر الوطنية

	٣,٥,٢ زيادة مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي بإقليم الكوميسا	٣,٥,٢,١: عدد السياح إلى المنطقة	٣٦ مليون (تقديرات ٢٠١٩)	زيادة بنسبة ٣٠٪	المصادر الوطنية (وزارة السياحة)
		٣,٥,٢,٢: حصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية	٣,٧٪ (٢٠١٩)	١٠٪ زيادة	مؤشر التنمية العالمية، والبنك الدولي؛ والإحصاءات الوطنية
	٣,٥,٤ تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تجميع إحصاءات الاقتصاد الأزرق	٣,٥,٤,١: عدد الدول الأعضاء التي تجمع حسابات فرعية للمحيطات/مصايد الأسماك	٢ دولة عضو	٥	المكاتب الوطنية للإحصاءات، والوزارات التنفيذية / أدارات مصايد الأسماك
		٣,٥,٤,٢: عدد الدول الأعضاء الذين يجمعون مجموعات أساسية من إحصاءات الاقتصاد الأزرق	٥ دول أعضاء	١٠	المكاتب الوطنية للإحصاءات، والوزارات التنفيذية / أدارات مصايد الأسماك
الهدف ٣,٦: تحسين التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه داخل إقليم الكوميسا	**٣,٦,١ قدرات الأمانة العامة للكوميسا ومؤسساتها والدول الأعضاء بها في التعامل مع تغير المناخ المحسن**	٣,٦,١,١: النسبة المئوية لبرامج الكوميسا التي تقوم بتعميم منظور تغير المناخ	٠ [١٨]	٧٠٪	متتبع المؤشرات، وثائق مراجعة البرنامج

١٨. يتم التثبت من قيمة خط الأساس في السنة الواحدة للخطة الاستراتيجية متوسطة المدى .

		٣,٦,١,٢: عدد الدول الأعضاء التي تم دعمها لتنفيذ ومتابعة مساهماتها المحددة واستراتيجياتها المناخية الوطنية، والتي تمت مراجعتها على المستويات الوطنية	٠	١٧ على الأقل	متتبع المؤشرات، برامج الدعم والتقارير
		٣,٦,١,٣: عدد الدول الأعضاء التي تطبق عناصر إطار المرونة الإقليمي للكوميسا	٠	١٧ على الأقل	متتبع المؤشرات، والمصادر الوطنية
		٣,٦,١,٤: عدد الدول الأعضاء التي تُبنى قدراتها في العديد من مجالات تغير المناخ بما يشمل المفاوضات حول المناخ، والتمويل المناخي، والطاقة النظيفة، وتتبع المؤشرات)	٠	١٧ على الأقل	متتبع المؤشرات، أوراق الموقف
		٣,٦,١,٥: تقليص البصمة الكربونية للأمانة العامة	٠ [١٩]	تخفيض بنسبة ٣٠٪	متتبع المؤشرات
		٣,٦,١,٦: قيمة التمويل المتعلق بالمناخ الذي تحصل عليه الأمانة والدول الأعضاء	٠	زيادة بنسبة ٣٠٪	الإحصاءات الوطنية، ومتتبع تمويل المناخ

١٩. يتم التثبت من قيمة خط الأساس في السنة الواحدة للخطة الاستراتيجية متوسطة المدى .

الركيزة الرابعة: مسائل النوع والتكامل الاجتماعي					
الهدف ٤,١: تعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية للحد من عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز إشراك المرأة والشباب في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية	**٤,١,١ التنمية الاجتماعية والصحية والاقتصادية الشاملة التي تراعي النوع والمرأة والشباب**	٤,١,١,١: عدد الدراسات البحثية التي أجريت حول مسائل النوع والشباب، والشؤون الاجتماعية	هناك تقرير واحد حول إحصاءات مسائل النوع في عام ٢٠١٨	صدرت ٣ تقارير على الأقل حول إحصاءات مسائل النوع	متتبع المؤشرات
		٤,١,١,٢: عدد مبادرات تمكين المرأة والشباب	٥ مبادرات للأمانة العامة وكومفويب (صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية، ومبادرة صغار التجار عبر الحدود، ومشروع تيسير التجارة بمنطقة البحيرات العظمى، ومشروع حاضنات الأعمال في إطار رائدات الأعمال الأفريقيات، ومشروع إشراك الشباب	تستمر المبادرات الحالية في التنفيذ	تقارير الأمانة العامة وكومفويب

		٤,١,١,٣: عدد الدول الأعضاء التي تقدم تقارير حول التقدم المتحقق تجاه بلوغ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب	٦ دول أعضاء	١٢ دولة عضو على الأقل	تقارير الدول الأعضاء
		٤,١,١,٤: تطبيق برنامج واستراتيجية الكوميسا للصحة	تطبيق سياسة الصحة ومرض الإيدز والفيروس المسبب له	تطبيق برنامج واستراتيجية الصحة	تقارير الأمانة العامة
		٤,١,١,٥: عدد الدول الأعضاء التي تنفذ برنامج الكوميسا للشباب	١١ دولة عضو	١٥ دولة عضو على الأقل	تقارير مسائل النوع وشؤون المرأة، وتقارير الدول الأعضاء، وتقارير المجلس الوزاري، وتقارير اجتماعات الشباب
	٤,١,٢ زيادة وصول النساء والشباب إلى فرص النمو الاجتماعي والاقتصادي الشامل	٤,١,٢,١: عدد الشباب المستفيدين من برامج التدريب الداخلي	* بيانات خط الأساس المتاحة لبعض البلدان [٢٠]	زيادة بنسبة ٣٠٪ على الأقل	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات

٢٠. بيانات خط الأساس المتاحة لبعض البلدان: رواندا وكينيا .

		٤,١,٢,٢: السنة المئوية للشباب المستفيدين من برامج التدريب الداخلي الذين يحصلون على التوظيف خلال الأشهر الستة الأولى بعد التخرج	٠	٢٠٪ على الأقل	المصادر الوطنية، ومتتبع المؤشرات
		٤,١,٢,٣: عدد الوظائف التي أنشأتها رائدات الأعمال باستخدام منصة (صوت ٥٠ مليون إمرأة إفريقية) التي أنشأتها الكوميسا	٠	٣٠٠٠ وظيفة على الأقل	متتبع المؤشرات
		٤,١,٢,٤: النسبة المئوية (٪) لرائدات الأعمال المشاركات في منصة صوت ٥٠ مليون إمرأة أفريقية اللائي يحصلن على قروض من المؤسسات المالية	٠	٢٠٪ على الأقل	متتبع المؤشرات، الدراسة المسحية لمستخدمي منصة (صوت ٥٠ مليون إمرأة إفريقية) من النساء
		٤,١,٢,٥: عدد رائدات الأعمال المشاركات في شبكات الأعمال المنشأة من خلال منصة صوت ٥٠ مليون إمرأة أفريقية	٢٧,٧٦١ [٢١]	زيادة بنسبة ٤٠٪ على الأقل	متتبع المؤشرات، الدراسة المسحية لمستخدمي منصة (صوت ٥٠ مليون إمرأة إفريقية) من النساء

٢١. منصة صوت ٥٠ مليون امرأة أفريقية.

		٤,١,٢,٦: عدد النساء المستفيدات من فرص عرض الأعمال التي تسهلها الكوميسا	٠	٣,٠٠٠ امرأة على الأقل	متتبع المؤشرات، تقارير فعاليات التعرض للأعمال التجارية
	٤,١,٣ تحسين الأطر القانونية الاقتصادية والاجتماعية وبيئة السياسات التي تدعم مشاركة المرأة والشباب في التنمية المستدامة	٤,١,٣,١: عدد المؤسسات التي تتبنى سياسة مكافحة العنف أساس النوع في مكان العمل التي وضعتها الكوميسا	0	ما لا يقل عن ٥ مؤسسات	متتبع المؤشرات
		٤,١,٣,٢: عدد الدول الأعضاء التي ترفع تقارير بصورة منتظمة حول تنفيذ سياسة الكوميسا الخاصة بمسائل النوع	٦ دول أعضاء	١٢ دولة عضو على الأقل	تقارير مسائل النوع وشؤون المرأة وتقارير الدول الأعضاء، وتقارير المجلس الوزاري
		٤,١,٣,٣: عدد الشباب المشاركين في عمليات الحوكمة/ السياسة الإقليمية من خلال منصات/ منتديات الشباب التي أنشأتها الكوميسا	٠	٣٠٠ على الأقل	متتبع المؤشرات، وتقارير المشاركة في السياسات

		٤,١,٣,٤:عدد السياسات الإقليمية التي بدأها الشباب/ المنظمات التي يقودها الشباب	٠	٢ من السياسات الإقليمية على الأقل بخصوص الأمور المتعلقة بالشباب	متتبع المؤشرات، وتقارير المشاركة في السياسة، وتقارير المجلس الوزاري
		٤,١,٣,٥: عدد الدول الأعضاء الموقعة والمصادقة على الميثاق الاجتماعي للكوميسا	٥ دول أعضاء (٥ دول أعضاء وقعت، و ٠ تصديقات)	١٠ دولة عضو على الأقل وقعت على الميثاق ٥ من الدول الأعضاء صدقت عليها	متتبع المؤشرات، وتقارير مسائل النوع وشؤون المرأة، وتقارير الدول الأعضاء، وتقارير المجلس الوزاري
	٤,١,٤ تحسين رأس المال لتعميم مراعاة المنظور الجنساني ودمج الشباب في البرامج التي تنفذها الدول الأعضاء وأمانة الكوميسا ومؤسسات الكوميسا	٤,١,٤,١: عدد الدول الأعضاء التي تتلقى تدخلات بناء القدرات أو المساعدة التقنية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني – مصنفة حسب نوع المساعدة الفنية/ القطاع	١٨ دولة عضو	٢١	متتبع المؤشرات
		٤,١,٤,٢: النسبة المئوية (٪) للبرامج التي تنفذها أمانة الكوميسا ومؤسسات وكالة الفضاء الأوروبية التابعة للكوميسا والتي تمتثل لمتطلبات إدماج الشباب والنساء	يحدد لاحقا	٦٠٪ على الأقل	متتبع المؤشرات

	٤,١,٥ تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تجميع الإحصاءات الحساسة للنوع الاجتماعي والمتعلقة بأجندة التكامل الإقليم بالكوميسا	٤,١,٥,١: عدد الدول الأعضاء التي تقوم بتجميع الإحصاءات المستجيبة لمسائل النوع في كل من التدخلات المتعلقة بالتجارة وركائز التكامل/الاتصال الإنتاجي والمادي	٤ دولة عضو	٦	الإحصاءات الوطنية
		٤,١,٥,٢: عدد الدول الأعضاء الذين تم تدريب موظفيهم على تنفيذ أدوات جمع البيانات وتحليلها التي تركز على النوع الاجتماعي	٠	٢١	متتبع المؤشرات
الركيزة الخامسة: الأمانة العامة الفعّالة					
الهدف ١,٥: تعزيز قدرة الكوميسا وتحسين أداء الأمانة العامة للكوميسا	**١,١,٥ تحسين الأداء المؤسسي لأمانة الكوميسا**	١,١,١,٥: مؤشر الأداء التنظيمي (OPI)	٢,٩ [٢٢]	يساوي أو أكبر من ٣,٨ درجة في مؤشر الأداء التنظيمي	مؤشر الأداء التنظيمي (OPI)

٢٢. تقرير استعراض منتصف المدة للمنظمة بين الحكومية الإقليمية، خط الأساس ٢٠٢٠.

	٥,١,٢ تحسين حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية والاعتماد في تيسير كفاءة الأمانة	٥,١,٢,١: النسبة المئوية (٪) للتوصيات من تحليل الثغرات التي تم تناولها في نظام المعلومات الإدارية المتكامل (IMIS)	٠	١٠٠٪	تقرير تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل (IMIS)
		٥,١,٢,٢: النسبة المئوية (٪) من المستخدمين الراضين عن التقدم المحرز في تنفيذ حوكمة سياسات وإطار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٠	ما يساوي أو أكبر من ٨٠٪ من المستخدمين	الدراسة المسحية للمستخدمين
	٥,١,٣ مواءمة الموارد البشرية الفعالة والكفؤة مع الهيكل التنظيمي للكوميسا	٥,١,٣,١: النسبة المئوية (٪) لمناصب الموظفين التي تم شغلها تتماشى مع الهيكل التنظيمي الجديد وبما يتوافق مع سياسات وإجراءات الموارد البشرية المطورة حديثًا	٠	١٠٠٪	تقارير الموارد البشرية
		٥,١,٣,٢: النسبة المئوية (٪) للثغرات التي تم تحديدها في استعراض سياسات وإجراءات الموارد البشرية التي يتم معالجتها بشكل مناسب	٠	٨٠ ٪ على الأقل	تقارير الموارد البشرية، ومتتبع المؤشرات

		٥,١,٣,٣: مستوى تنفيذ هيكل الكوميسا الجديد المعتمد (المقياس من ٠ – ١٠)	٠	١٠	خطة/تقرير التنفيذ
		٥,١,٣,٤: النسبة المئوية (٪) من موظفي الكوميسا الذين أفادوا بأنهم راضون عن عملهم الحالي	٥٦ [٢٣]	٨٠٪ على الأقل	تقارير استقصاء رضا الموظفين
	٥,١,٤ زيادة الكفاءة في عمليات الأعمال التجارية والمساءلة عن الموارد	٥,١,٤,١: النسبة المئوية (٪) لعمليات الأعمال التجارية التي تم تحديدها كأولوية للأتمتة في المجالات الحاسمة للإدارة المالية والموارد البشرية والمشتريات والرصد والتقييم والتخطيط الاستراتيجي والتشغيلي – التي تم أتمتتها بالفعل	٠	١٠٠٪	متتبع المؤشرات
		٥,١,٤,٢: متوسط الوقت المستغرق في دورة الشراء	٠	تخفيض بنسبة ٣٠٪ على الأقل	متتبع المؤشرات، وسجلات المشتريات
		٥,١,٤,٣: عدد المراجعات القائمة على المخاطر/ الاستراتيجية التي تم إجراؤها	٣ عمليات مراجعة على أساس المخاطر	٥ على الأقل	متتبع المؤشرات، وتقارير التدقيق، وتقارير لجنة الشؤون الإدارية والموازنة

٢٣. الدراسة المسحية على العاملين ٢٠١٩.

		٥,١,٤,٤: عدد الموظفين الذين يتلقون تدخلات لبناء القدرات لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر	٣ [٢٤]	ما لا يقل عن ٢٥ من الموظفين	متتبع المؤشرات، تقارير بناء القدرات، وتقارير لجنة الشؤون الإدارية والموازنة
		٥,١,٤,٥: النسبة المئوية (٪) لقضايا المراجعة المغلقة	١٠٪	٥٠٪ على الأقل من القضايا المغلقة	تقارير التدقيق، وتقارير تنفيذ التدقيق، وتقارير لجنة الشؤون الإدارية والموازنة، حالة رفقاء العمل لتقارير التنفيذ
	٥,١,٥ تحسن الأداء المالي	١,٥,١,٥ معدل كفاءة البرامج	٦٪	٨٠٪ على الأقل	متتبع الميزانية
		٥,١,٥,٢: فروق الميزانية	٤٠٪	فرق في الميزانية لا يزيد ٣٠٪ أو أقل	متتبع الميزانية
	٥,١,٦ تعزيز الاتصالات الداخلية والخارجية وإشراك أصحاب المصلحة من خلال الحوار المستمر	٥,١,٦,١: النسبة المئوية (٪) من تقارير الرصد والتقييم السنوية التي توضح تنفيذ البرامج، والمعلومات الإحصائية ذات الأولوية بشأن التكامل الإقليمي التي يتم نشرها وتوزيعها في الموعد المحدد		١٠٠٪	خطة النشر والسجلات

٢٤. قيمة خط الأساس ٢٠١٧.

		٥,١,٦,٢: عدد الدول الأعضاء ومؤسسات الكوميسا التي تستخدم المنصة التعاونية الإقليمية لتبادل المعلومات	٠	٢١ دولة عضوا و١٠ مؤسسات	متتبع استخدام المنصة
		٥,١,٦,٣: عدد الشراكات الاستراتيجية الجديدة التي تم تشكيلها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل العاملين في مجال الإعلام والناشرين لنشر محتوى برامج التكامل الإقليمي بالكوميسا	٨ [٢٥]	١٠ شراكات استراتيجية على الأقل	متتبع المؤشرات، ومذكرات تفاهم الشراكات
		٥,١,٦,٤: عدد قصص النجاح الموثقة والمنشورة لإثبات قيمة التكامل الإقليمي	١٠	توثيق ونشر ما لا يقل عن ٥ قصص نجاح [٢٦]	متتبع المؤشرات
		٥,١,٦,٥: عدد فعاليات التوعية وأنشطة المشاركة المباشرة لأصحاب المصلحة، بما يشمل المعارض التجارية والمعارض التي تنظمها الكوميسا أو تنسقها أو تنفذها في الدول الأعضاء	٨	ما لا يقل عن ٢٠ [٢٧] فعالية توعية / أنشطة إشراك أصحاب المصلحة [٢٨]	متتبع المؤشرات

٢٥. الشراكات مع الجريدة الشرق أفريقية، وتلفزيون رواندا، وتلفزيون إسواتيني، وإذاعة أوغندا، وهيئة الإذاعة الوطنية الزامبية، وملاوي، وتلفزيون زيمبابوي، وكينيا.
٢٦. قصة نجاح واحدة على الأقل كل سنة.
٢٧. قد يتأثر عقد فعاليات التوعية بالقيود المفروضة بسبب كوفيد-١٩.
٢٨. على الأقل فعاليتان اثنتان كل سنة.

	٥,١,٧ تعزيز اعتماد التقنيات وممارسات إدارة المعرفة لتوسيع نطاق الوصول إلى المعلومات واستخدامها من أجل التعاون والتعلم والتكيف	٥,١,٧,١: عدد الشراكات الاستراتيجية الجديدة التي تم تشكيلها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين التي تنتج البيانات والتقارير المطلوبة لإعلام برامج التكامل الإقليمي بالكوميسا	٠	ما لا يقل عن ٤ شراكات الاستراتيجية	متتبع المؤشرات، مذكرات تفاهم الشراكات
		٥,١,٧,٢: عدد التقارير أو مجموعات البيانات أو المنتجات المعرفة التي تم تطويرها أو إنتاجها من جانب الشركاء / أصحاب المصلحة الخارجيين والتي يتم إتاحتها على منصة إدارة المعرفة بالكوميسا	٠	ما لا يقل عن ٢٠٠ من التقارير أو مجموعات البيانات أو منتجات المعرفة	متتبع المؤشرات، ومنصة إدارة المعرفة
		٥,١,٧,٣: النسبة المئوية (٪) للبنود ذات الأولوية لتعزيز إدارة المعلومات والوصول إليها واسترجاعها في الأمانة والتي تم تنفيذها بنجاح	٠	٨٠٪ على الأقل	متتبع المؤشرات، وخطة التنفيذ، وتقارير التنفيذ

		٥,١,٧,٤: حركة المرور عبر الإنترنت على بوابات طرق المعلومات السريعة بأفريقيا للدول الأعضاء والكوميسا	٢,٤٣١ (المتوسط الشهري لسنة ٢٠٢٠)	زيادة حركة المرور بنسبة ٣٠٪	سجلات حركة المرور عبر بوابات طرق المعلومات السريعة بأفريقيا ((AIH، ومتتبع المؤشرات
		٥,١,٧,٥: عدد الخبراء المدربين على أدوات البرمجيات ذات الصلة من أجل تجميع الإحصاءات وتحليلها ونشرها	٢٠٠	زيادة عدد الخبراء المدربين بنسبة ٣٠٪	تقارير فعاليات التدريب، ومتتبع المؤشرات
		٥,١,٧,٦: عدد الدول الأعضاء التي تتبنى تقنيات البيانات الإحصائية وتبادل البيانات الوصفية (SDMX)	٠	٣ على الأقل من الدول الأعضاء يستخدمون تقنيات البيانات الإحصائية وتبادل البيانات الوصفية لنقل البيانات	المصادر الوطنية، متتبع استخدام البيانات الإحصائية وتبادل البيانات الوصفية
	٥,١,٨: تحسين قدرات الأمانة العامة للكوميسا على تعبئة الموارد	٥,١,٨,١: تفعيل الضريبة السوق المشتركة بالكوميسا	غير مفعّلة	ما لا يقل عن ٦٠٪ من ميزانية الكوميسا عبارة عن دخل متكسّب من الأنشطة التي تقوم بها السوق المشتركة	خطة وتقارير تنفيذ ضريبة السوق المشتركة، والتقارير المالية، وخطط وتقارير تعبئة الموارد

		٥,١,٨,٢: تفعيل استراتيجية الكوميسا لتعبئة الموارد	غير مفعّلة	ما لا يقل عن ٧٠٪ من مجالات التركيز الاستراتيجي قيد التنفيذ الفعال	خطة وتقارير تنفيذ الاستراتيجية
		٥,١,٨,٣: النسبة المئوية (٪) لمتطلبات الموارد التي تمت تعبئتها من شركاء التنمية	٩٠٪ [٢٩]	تعبئة ٧٠٪ على الأقل من متطلبات الموارد	المؤشر، وتقارير تعبئة الموارد، والسجلات المالية
		٥,١,٨,٤: عدد الشراكات والتعاونات التي توفر موارد المساعدة المالية أو الفنية أو بناء القدرات لدعم تنفيذ أجندة التكامل الإقليمي بالكوميسا	٩٠	استعادة ٧٠٪ على الأقل من الشراكات على خط الأساس، وتكوين ٣ شراكات إضافية على الأقل	متتبع المؤشرات، وسجلات الشراكات/ التعاونات، بما في ذلك عدد ٤٤ مذكرة تفاهم [٣٠]
		٥,١,٨,٥: مقدار الموارد التي تم حشدها واستخدامها من خلال صندوق الكوميسا وغيره من أدوات العون من أجل التجارة لدعم تنفيذ برامج التكامل الإقليمي على المستويات الوطنية	١١١,٤٠٠,٠٠٠ يورو [٣١]	ما لا يقل عن ٥٠ مليون دولار أمريكي	متتبع المؤشرات، وتقارير تعبئة الموارد / التقارير المالية

٢٩. حساب خط الأساس بناءً على القيمة المقدرة الموضوعة في الميزانية مقابل القيمة المستلمة – خط الأساس ٢٠٢٠ .
٣٠. مذكرات تفاهم .
٣١. إجمالي الأموال التي تم تعبئتها تحت جهاز التسوية بالكوميسا .

المؤشرات

ملاحظة: يفصل هذا القسم من اطار المتابعة والتقييم في الكوميسا المؤشرات التى يتم من أجلها تعميم خط الأساس والمعلومات المُستهدفة خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى

الهدف/ الغاية	النتيجة	مؤشر	خط الأساس	الهدف	مصدر البيانات (وسائل التحقق)
الهدف: تحسين التكامل الاقليمى والنمو الاقتصادى وجودة الحياة للسكان في الكوميسا	**مجموعة اقتصادية اقليمية متكاملة ومرنة وقادرة على المنافسة الدولية وتحظى بمستويات معيشة مرتفعة لجميع السكان**	مؤشر التكامل الاقليمى في الكوميسا			لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا
		متوسط معدل نمو الناتج الاجمالى المحلى في الكوميسا			مؤشرات التنمية العالمية[1] ، المصادر الوطنية
		مؤشر الفقر			مؤشرات التنمية العالمية، منظمة العمل الدولية [2]، المصادر الوطنية
الركيزة الأولى: تكامل الأسواق					
الهدف ١,١: تعزيز تكامل الأسواق	**١,١,١ الزيادة المُستدامة للتجارة البينية في الكوميسا**	عدد الدول الأعضاء التى لديها برامج لتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة والشباب في التجارة الاقليمية.			مصادر وطنية
	١,١,٢ تعزيز بيئة التجارة الاقليمية من خلال تنفيذ الاتحاد الجمركى وأدوات تيسير التجارة اتساقا مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات	مؤشر إضفاء الطابع المحلى على سياسة تكامل الأسواق في الكوميسا			المصادر الوطنية، الكومستات، مؤشر التعقب

1. World Development Indicators
2. International Labor Organization

		عدد الحالات المتعلقة بالامتثال لمعاهدة الكوميسا التى تم تحويلها إلى المحاكم			المصادر الوطنية، مؤشرات التعقب
	١,١,٣ تحسين التكامل الاقتصادى الرقمى من خلال تنفيذ أدوات منطقة التجارة الحرة الرقمية المدعومة بالبنية التحتية الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	عدد الدول الأعضاء التى لديها برامج لرفع مستوى الوعى وتعزيز مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصغار التجار عبر الحدود بهدف تمكينهم من استخدام المنصات والخدمات الرقمية.			المصادر الوطنية/ مؤشرات التعقب للوزارات القطاعية
	١,١,٧ تحسين قدرات الدول الأعضاء والأمانة العامة للكوميسا بهدف جمع الإحصائيات المتعلقة بالتجارة وتكامل الأسواق	عدد الدول الأعضاء التى تقوم بتسليم بيانات هجرة الأيدى العاملة اتساقا مع مؤشرات منظمة العمل الدولية وذلك لأغراض إعداد التقارير القارية والاقليمية.			المصادر الوطنية (الاحصائيات الوطنية/ البنوك المركزية) مؤشرات التعقب جمع البيانات القادمة من منظمة العمل الدولية للنسخة الرابعة من تقريراحصائيات هجرة الأيدى العاملة في أفريقيا لعام ٢٠٢٢
الهدف ٢,١: تعزيز الآليات التى تضمن السلام والأمن من أجل تحقيق التكامل بشكل أفضل	**١,٢,٢ : تحسين مشاركة وتمثيل المرأة والشباب في مبادرات السلام والأمن وآلياتها**	عدد البلدان التى لديها خطة للعمل بشأن تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٢٥			المصادر الوطنية، مؤشر التعقب

		النسبة المئوية للآليات المتعلقة بالسلام والأمن الى تشمل المرأة والشباب			مؤشر التعقب، التقارير الواردة من آليات السلام والأمن
	١,٢,٤ تحسين التدابير بهدف القضاء على غسيل الأموال وتمويل الإرهاب	الحجم الاجمالى للتدفقات غير القانونية من الداخل وإلى الخارج			الأونكتاد/ البنك الدولى
	١,٢,٥ تحسين الديمقراطية في العمليات الانتخابية داخل اقليم الكوميسا	النسبة المئوية للزيادة في البرلمانيين من السيدات والشباب			المصادر الوطنية

الركيزة الثانية: التكامل المادى/ الربط					
الهدف ٢,١: تحسين البنية التحتية الاقليمية المادية والبنية التحتية الاقليمية للاتصالات	**٢,١,٤ تحسين خدمات النقل الجوى وتيسيرها من خلال تحريرها**	عدد الدول الأعضاء التى تقوم بتحقيق أهداف أبوجا للسلامة			تقارير وكالة مراجعة عقود الدفاع ومفوضية الاتحاد الأفريقي والإيكاو، الوزارات القطاعية، لجنة الطيران المدنى الأفريقية (أفكاك)
	٢,١,١٠ تحسين التحفيف من تغير المناخ في قطاعات النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة	حجم إنتاج نفايات المعدات الإلكترونية			المصادر الوطنية (الاحصائيات الوطنية، الوزارة القطاعية)، مؤشر التعقب

الركيزة الثالثة: التكامل المُنتج					
الهدف ٣,١: حفز النمو الشامل في الزراعة والثروة الحيوانية والتحول المُستدام	**٣,١,١ الزيادة الشاملة والمُستدامة في الإنتاج والإنتاجية الزراعية**	الزيادة في الإنتاج لخمس على الأقل من سلاسل القيمة الاقليمية للسلع الأساسية ذات الأولوية			احصائيات الفاو، المصادر الوطنية (الاحصائيات الوطنية، الوزارة القطاعية)
		القيمة الزراعية المُضافة للهكتار من الأراضى الصالحة للزراعة (السعر الثابت بالدولار الأمريكى)			احصائيات الفاو ومؤشرات التنمية العالمية، (الاحصائيات الوطنية، الوزارة القطاعية)
		النسبة المئوية للزراعة المروية			مؤشر التنمية العالمية، المصادر الوطنية
		حصة مساهمة القطاع الزراعى في "المساهمات المقررة وطنيا			المصادر الوطنية (الاحصائيات الوطنية، الوزارة القطاعية)، مؤشر التعقب
		إجمالى معامل الإنتاجية الزراعية			مؤشر التنمية العالمية، احصائيات الفاو
	٣,١,٢ تنمية التصنيع الزراعى وسلاسل القيمة التى تشمل السيدات والشباب	فرص العمالة في الصناعات ذات الصلة بسلاسل القيمة الزراعية			مؤشر التنمية العالمية، احصائيات الفاو
		استثمارات القطاع الخاص في سلاسل القيمة الزراعية.			المصادر الوطنية (الوزارة القطاعية)، مؤشر التعقب

	٣,١,٣ تحسين فرص الاستفادة من الأسواق التنافسية للسلع الزراعية الأساسية في اقليم الكوميسا	عدد المؤسسات التجارية لسلاسل القيمة الزراعية التى يتولى قيادتها الشباب وفرص الوصول إلى الأسواق			المصادر الوطنية (الوزارة القطاعية)، مؤشر التعقب
	٣,١,٤ الزيادة في مرونة سبل المعيشة وتحسين إدارة المخاطر في القطاع الزراعى	النسبة المئوية لإنجاز مواصفات ترقية البنية التحتية للمقاييس			المصادر الوطنية (الوزارة القطاعية)
		نسبة الدول الأعضاء التى لديها برامج للحماية والمساعدة الاجتماعية			قاعدة البيانات لأطلس مؤشرات الحماية الاجتماعية حول التكيف والمساواة (البنك الدولى)[3]
	٣,١,٥ تعزيز قدرات الدول الأعضاء بهدف جمع الاحصائيات الزراعية، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالميزانية الاقليمية للأغذية	عدد الدول الأعضاء التى تقوم بجمع الحد الأدنى من مجموعة البيانات الأساسية في الكوميسا			المصادر الوطنية، الكومستات
الهدف ٣,٣: جذب المزيد من الاستثمارات إلى اقليم الكوميسا	**٣,٣,١ تحسين بيئة الأعمال التجارية التى تؤدى إلى زيادة الاستثمار المُباشر**	قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر عبر الحدود في الكوميسا			التقرير السنوى للاستثمار في الكوميسا، المصادر الوطنية (البنوك المركزية)

		الدرجات المُحرزة في تيسير القيام بالأعمال التجارية/ مؤشر تنافسية الأعمال التجارية			تقرير البنك الدولى لتيسير القيام بالأعمال التجارية، التقرير العالمى حول القدرة التنافسية
الهدف ٣,٤: جذب المزيد من الاستثمارات الصناعية وتسخير تطبيق التكنولوجيا والابتكارات في الصناعة بهدف تحسين الإنتاجية والقدرات التنافسية في القطاعات ذات الأولوية للتنمية.	**٣,٤,١ التنمية الصناعية الشاملة والمُستدامة**	عدد المشاريع الصناعية المملوكة للسيدات والشباب المدعومة التى تتوفر بها حاضنات في سلاسل قيمة مُختارة			المصادر الوطنية (الوزارة القطاعية)، مؤشر التعقب
	٣,٤,٢ التحسن المُستدام في البيئة المتعلقة باستثمارات القطاع الخاص في التصنيع	عدد الدول الأعضاء التى اعتمدت الاطار الخاص بالانبعاثات المتدنية التى يتولى قيادتها القطاع الخاص ومرونة التصنيع في الاقتصاد الدائرى			المصادر الوطنية، مؤشر التعقب
		انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى من القطاع الصناعى			المصادر الوطنية (السلطة الوطنية المُعينة، مؤشر التعقب

		قيمة استثمارات القطاع الخاص في التصنيع			المصادر الوطنية (الوزارة القطاعية/ وكالات تعزيز الاستثمار، مؤشر التعقب
		النسبة المئوية للسياسات والبرامج الاقليمية المتعلقة بالتصنيع التى أضفت الدول الأعضاء الطابع المحلى عليها			مؤشر التعقب
		عدد شهادات البراءة المُسجلة لدى المنظمة الاقليمية الأفريقية للملكية الفكرية [4] والمنظمة العالمية للملكية الفكرية [5] من اقليم الكوميسا			مؤشر التعقب، قاعدة البيانات للمنظمة الاقليمية الأفريقية للملكية الفكرية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية
	٣,٤,٣ زيادة القدرة التنافسية وفرص الاستفادة من الأسواق/ الروابط بالنسبة للسلع والخدمات للشركات الكبرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المملوكة للسيدات والشباب اتساقا مع مشروع ريكامب [6]	مؤشر إضفاء الطابع المحلى على السياسات (بالتركيز على التصنيع والسياسات ذات الصلة بالمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر)			المصادر الوطنية، مؤشر التعقب

4. African Regional Intellectual Property
5. World Intellectual Property Organization
6. Regional Enterprise Competitive Access to Markets Programme

		قيمة السلع المُنتجة بواسطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر المملوكة للشباب والسيدات			المصادر الوطنية (الوزارة القطاعية)، مؤشر التعقب
		النسبة المئوية للشراكات في القطاع غير الرسمى التى تتطور لمؤسسات تجارية رسمية صغيرة خلال السنة الواحدة والمملوكة للسيدات والشباب			المصادر الوطنية (الوزارة القطاعية)
	٣,٥,٢ زيادة مساهمة السياحة في النمو الاقتصادى في اقليم الكوميسا *التماس المشورة من إدارة الصناعة	تيسير ممارسة الأعمال التجارية في مجال السياحة.			تقرير البنك الدولى[7] حول تيسير القيام بالأعمال التجارية
		عدد السياح في السياحة البيئية			المصادر الوطنية (وزارة السياحة)
		قيمة عائدات السياحة			المصادر الوطنية (وزارة السياحة)
	٣,٥,٣ تحسين إدارة الموارد الطبيعية *التماس المشورة من إدارة الصناعة	حماية نسبة التنوع الاحيائى المهم عبر الحدود (المناظر الطبيعية البرية/ البحرية)			مؤشر التنمية العالمية، المصادر الوطنية

7. Ease of Doing Business

		الحفاظ على النسبة المئوية للمياه الأرضية والداخلية .			الوزارة القطاعية
		الحفاظ على النسبة المئوية للمساحات الساحلية والبحرية			الوزارة القطاعية
		النسبة المئوية للدول الأعضاء التى تقوم بإدراج بناء القدرات في مساهماتها المقررة على المستوى الوطنى			المصادر الوطنية، السلطة الوطنية المُعينة
		النسبة المئوية للسياسات والبرامج الاقليمية المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية التى تم إضفاء الطابع المحلى عليها من قبل الدول الأعضاء			مؤشر التعقب، المصادر الوطنية
٣,٦ تحسين التحفيف من تغير المناخ والتكيف معه في اقليم الكوميسا	**٣,٦,١ تعزيز قدرة الأمانة العامة للكوميسا ومؤسسات الكوميسا والدول الأعضاء بهدف الحد من تغير المناخ**	خفض حصة انبعاثات الكربون في الأمانة العامة			مؤشر التعقب

٣,٧. تعزيز إضفاء الطابع المحلى على السياسات والبرامج المتعلقة بالتكامل المُنتج	**٣,٧,١ تحسين إضفاء الطابع المحلى على السياسات والبرامج المتعلقة بالتكامل المُنتج.**	النسبة المئوية للسياسات والبرامج المتعلقة بالبنية التحتية المادية والاتصالات التى تم إضفاء الطابع المحلى عليها من قبل ١٥ دولة عضو على أقل تقدير			مؤشر التعقب
الركيزة الرابعة: مسائل النوع والتكامل الاجتماعى					
الهدف ٤,١: تعزيز المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية بهدف خفض عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز إدماج المرأة والشباب في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية	**٤,١,٢ زيادة فرص الاستفادة من النمو الاجتماعى والاقتصادى الشامل فى أوساط المرأة والشباب**	الكسب المادى في أوساط السيدات اللائى يستخدمن منصة "مشروع صوت ٥٠ مليون أمرأة أفريقية"			مسح السيدات اللائى يستخدمن منصة "مشروع صوت ٥٠ مليون إمرأة أفريقية"

	٤,١,٣ تحسين الأطر القانونية الاقتصادية والاجتماعية وبيئة السياسات الداعمة لمشاركة المرأة والشباب في التنمية المُستدامة	عدد المنظمات التى يتولى قيادتها السيدات والشباب التى تتلقى تمويلات المناخ الاقليمية والقارية والعالمية من خلال السلطات الوطنية المُعينة			الإحصائيات الوطنية، مؤشر التعقب
		النسبة المئوية للمشاركين من السيدات والشباب في المنتديات الاقليمية والقارية والعالمية بشأن تنفيذ معاهدة باريس لتغير المناخ.			المصادر الوطنية، مؤشر التعقب
الركيزة الخامسة: أمانة عامة فعالة					
الهدف ٥,١: تعزيز قدرات الكوميسا وتحسين الأداء في الأمانة العامة للكوميسا	**٥,١,٣: مواءمة الموارد البشرية الفعالة ذات الكفاءة مع الهيكل التنظيمى في الكوميسا**	النسبة المئوية للموظفين المهنيين من الذكور والإناث			مؤشر التعقب، تقارير الموارد البشرية
		عدد ساعات التدريب على المهارات الفنية لكل فرد.			مؤشر التعقب

COMESA SECRETARIAT
COMESA Center
Ben Bella Road
P.O. Box 30051

+260 1 229 725

www.comesa.int

info@comesa.int

facebook.com/COMESA/

@twitter.com/comesa_lusaka